الجمهـــورية التونـــسية

مشروع قانـون
المالـية 2023

تقريـــر حـــول ميزانية الدولة لـــسنة 2023

ملحق 01

الفهرس

التقديـــم..... 3

الظرف الاقتصادي العالمي..... 5

الظرف الاقتصادي الوطني..... 8

نتائج تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أكتوبر 2022 12

1. مداخيل ميزانية الدولة 12

2. نفقات ميزانية الدولة 16

3. عجز الميزانية والتمويل 17

4. حجم الدين العمومي 17

الإصلاحات الاقتصادية والجبائية 21

الجزء الأول: توازن ميزانية الدولة لسنة 2023 36

الجزء الثاني: موارد ميزانية الدولة لسنة 2023..... 44

I. مداخيل ميزانية الدولة..... 44

II. موارد الخزينة..... 49

الجزء الثالث: نفقات ميزانية الدولة لسنة 2023 51

الجزء الرابع: خدمة الدين العمومي لسنة 2023 144

الرسوم البيانية

رسم بياني عدد 1: تطور معدل سعر برميل النفط بالدولار..... 6
رسم بياني عدد 2: تطور سعر القمح اللين بالدولار..... 6
رسم بياني عدد 3: الميزان التجاري حسب مجموعات المواد..... 9
رسم بياني عدد 4: تطور نسبة التضخم 10
رسم بياني عدد 5: المساهمة في التضخم حسب المجموعات (نوفمبر 2022) 10
رسم بياني عدد 6: معدل أسعار أهم العملات الأجنبية مقابل الدينار..... 11
رسم بياني عدد 7: نسبة الإنجاز مقارنة بقانون المالية التعديلي 2022.....12
رسم بياني عدد 8: نسبة إنجاز نفقات الميزانية إلى موفى أكتوبر 2022 17
رسم بياني عدد 9: هيكلة حجم الدين العمومي.....18
رسم بياني عدد 10: تطور عجز الميزانية وحجم الدين العمومي 40
رسم بياني عدد 11 : هيكلة الأداءات المباشرة 46
رسم بياني عدد 12 : هيكلة الأداءات غير المباشرة 47

التقديـــم

اتسم الوضع في تونس خلال سنة 2022 بتنامي الضغوطات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي عامة وعلى التوازنات المالية خاصة. فبعد الأزمة الصحية الناتجة عن جائحة كوفيد-19 والتي لازالت تلقي بظلالها رغم بوادر التعافي، اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية فأدت إلى ارتفاع الأسعار العالمية للمحروقات والمواد الأولية وأفرزت ضغوطا تضخمية غير مسبوقة مما دفع إلى مراجعة آفاق الاقتصاد العالمي والتخفيض في تقديرات النمو في جل بلدان العالم.

كل هذه العوامل أدت على المدى القصير، إلى تفاقم الصعوبات في ظل أوضاع اجتماعية واقتصادية دقيقة. إذ أفرزت هذه الأزمة الروسية الأكرانية تداعيات مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد التونسي والتوازنات المالية وأربكت تزويد السوق المحلية بالمواد الأساسية ما من شأنه التأثير على وتيرة النمو وتعميق العجزين التوأمين (عجز الميزانية والعجز الجاري) بالإضافة إلى ارتفاع الضغوط التضخمية.

وفي هذا الإطار المتسم بالضبابية و اعتبارا للرهانات الوطنية المنتظر تحقيقها خاصة توفير مواطن الشغل وتنمية الجهات الداخلية والاحاطة بالفئات الهشة من جهة ، ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التأقلم مع المتغيرات والتحولات المتسارعة على المستويين الإقليمي والدولي من جهة اخرى، قامت الحكومة في غضون 2022 بإطلاق مسار إصلاحي هام تجسد في اعتماد البرنامج الوطني للإصلاحات للفترة 2023-2026 والذي يرمي إلى إنقاذ الاقتصاد وإحراز التصحيح المرجوّ لوضعية المالية العمومية ويهدف إلى تحقيق استدامة المالية العمومية وتحسين أداء القطاع العمومي وتعزيز الحماية الاجتماعية وتحقيق نمو شامل وإدماجي و دعم الاقتصاد الأخضر . إلى جانب إقرار حزمة من الإجراءات العاجلة لاحتواء الأزمة والحد من تداعياتها بداية من سنة 2022 وإجراءات لتحسين مناخ الأعمال ما من شأنه توفير مناخ محفز للمبادرة وبعث المشاريع الجديدة ذات القيمة المضافة العالية.

وبناء على ما سبق، تكتسي سنة 2023 أهمية بالغة باعتبارها السنة الأولى للانطلاق الفعلي في تكريس البرنامج الوطني للإصلاحات. وتتركز أولوية العمل خلال سنة 2023 في استرجاع الديناميكية الاقتصادية من خلال دعم الاستثمار والنهوض بالتصدير والتحكم التدريجي في توازنات المالية العمومية إضافة إلى استعادة الثقة في الآفاق المستقبلية من خلال التسريع في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

وتتنزل تقديرات ميزانية الدولة لسنة 2023 في إطار الحرص على الحد من تفاقم مستوى عجز الميزانية وتحقيق استدامة الدين العمومي من خلال تدعيم الموارد الذاتية للدولة عبر التقدم في مسار الإصلاح الجبائي وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية قصد التحكم في توازناتها وتحسين أدائها وتعزيز دورها في خلق الثروة ودعم الاقتصاد من جهة، وحسن إدارة القطاع العام عبر ترشيد الإنفاق العمومي والتقليص قدر الإمكان من نفقات التأجير والدعم قصد توفير هامش مالي للاستثمار العمومي من جهة أخرى.

الظرف الاقتصادي العالمي

يمر الاقتصاد العالمي بمرحلة غير مسبوقة تميزت بأزمات متتالية، آخرها الأزمة الروسية-الأوكرانية التي تسببت في اضطراب الأسواق الدولية للمواد الأولية وارتفاع أسعارها مما أثر سلبا على نشاط العديد من القطاعات الاقتصادية من جهة وارتفاع التضخم من جهة أخرى مما دفع العديد من الاقتصاديات إلى تشديد السياسات النقدية التي اعتمدت لاحتواء الضغوط التضخمية.

وتشير التوقعات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في شهر أكتوبر 2022 إلى تباطؤ مستوى النمو الاقتصادي العالمي خلال سنة 2022 ليبلغ 3.2% مقابل 6.0% سنة 2021 و 3.6% مقدرة في شهر أفريل 2022.

وحسب نفس المصدر يتوقع أن يظل النشاط الاقتصادي في منطقة الأورو، الشريك الاقتصادي الرئيسي لتونس، أكثر صمودا خلال سنة 2022 بفضل الأداء الجيد للاقتصاد الإسباني (4.3%) والإيطالي (3.2%) والفرنسي (2.5%) وعلى عكس ذلك، سيسجل الاقتصاد الألماني تباطؤا بنسبة نمو لا تتجاوز 1.5% نظرا لاعتماده الكبير على واردات الغاز الطبيعي من روسيا.

(%)	2021	2022	2023
	نتائج	توقعات	
النمو العالمي	**6.0**	**3.2**	**2.7**
البلدان المتقدمة	**5.2**	**2.4**	**1.1**
الولايات المتحدة	5.7	1.6	1.0
منطقة الأورو	**5.2**	**3.1**	**0.5**
فرنسا	6.8	2.5	0.7
إيطاليا	6.6	3.2	-0.2
ألمانيا	2.6	1.5	-0.3
إسبانيا	5.1	4.3	1.2
اليابان	1.7	1.7	1.6
بلدان الأسواق الناشئة	**6.6**	**3.7**	**3.7**
الصين	8.1	3.2	4.4
الهند	8.7	6.8	6.1
البرازيل	4.6	2.8	1.0
روسيا	4.7	-3.4	-2.3
جنوب افريقيا	4.9	2.1	1.1

المصدر : صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2022

اتخذت أسعار النفط في الأسواق العالمية، جرّاء اندلاع الأزمة الروسية-الأوكرانية، منحا تصاعديا إلى موفى جوان 2022 حيث بلغ معدل سعر البرنت 123.7 دولارا للبرميل وهو أعلى مستوى له منذ سنة 2013، ليتراجع إلى مستوى 93.3 دولارا في شهر أكتوبر.

رسم بياني عدد 1: تطور معدل سعر برميل النفط بالدولار

كما أدى ارتفاع أسعار الطاقة، التي تعد من مستلزمات الإنتاج الفلاحي، إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وخلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2022، بلغ معدل تضخم أسعار المواد الغذائية في منطقة جنوب آسيا أكثر من 20%. أمّا معدل تضخم أسعار المواد الغذائية في المناطق الأخرى ومنها أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد تراوح بين 12% و 15%.

رسم بياني عدد 2: تطور سعر القمح اللين بالدولار

المصدر: البنك الدولي

وقد تراجعت أسعار القمح في الثلاثي الثالث من سنة 2022 نحو 20% لكنها لا تزال أعلى بنسبة 24% عما كانت عليه في 2021، ويُعزى ذلك إلى تحسّن محصول القمح العالمي، واستقرار إمدادات سوق الأرز واستئناف صادرات الحبوب من أوكرانيا. وحسب تقرير البنك الدولي "آفاق أسواق السلع الأولية" لشهر أكتوبر 2022، من المتوقع أن تنخفض أسعار المنتوجات الفلاحية بنسبة 5% في 2023 ومن المتوقع أيضا أن تنخفض أسعار المعادن بنسبة 15% في 2023، مرده تراجع معدلات النمو العالمي والمخاوف بشأن تباطؤ اقتصادي في الصين.

الظرف الاقتصادي الوطني

شهد الاقتصاد التونسي بداية تعافي من الأزمة الصحية العالمية حيث سُجّلت بوادر انتعاشة اقتصادية خلال سنة 2021 (معدل نمو 4.3%) بعد انكماش بـ 8.6% سنة 2020، إلا أن اندلاع الأزمة الروسية-الأوكرانية في فيفري 2022 أفرز ضغوطات إضافية على مستوى التوازنات المالية بسبب تداعياتها المباشرة على نفقات الدعم نتيجة الارتفاع القياسي لكلفة واردات الطاقة والمواد الغذائية. كما تمّ تسجيل ارتفاع ملحوظ في العجز التجاري خاصة بسبب توسّع العجز الطاقي والغذائي إلى جانب تسارع نسق ارتفاع مؤشر الأسعار عند الاستهلاك.

1. النمو الاقتصادي

سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال الثلاثي الثالث من سنة 2022 نموا بنسبة 2.9% بحساب الإنزلاق السنوي مقابل 2.6% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2022 و 2.3% خلال الثلاثي الأول من نفس السنة.

وتميز النشاط الاقتصادي خلال الثلاثي الثالث من سنة 2022 خاصة بتطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات بنسبة 4.3% بالإنزلاق السنوي حيث سجلت القيمة المضافة لقطاع النزل والمطاعم والمقاهي نسبة نمو بـ 16.7% وسجلت القيمة المضافة لقطاع خدمات النقل نسبة نمو بـ 17.7% وذلك بالعلاقة خاصة مع تطور عدد الوافدين وتحسن مؤشرات السياحة.

2. التجارة الخارجية

شهدت المبادلات التجارية إلى موفى نوفمبر من سنة 2022 تحسنا في قيمة الصادرات بنسبة 24% مقابل 20.4% خلال نفس الفترة من سنة 2021، وتطورا في قيمة الواردات بنسبة 33% مقابل 21.7% إلى موفى نوفمبر من سنة 2021. مما أفضى إلى تسجيل عجز تجاري في حدود -23281 م.د مقابل -14654 م.د خلال نفس الفترة من سنة 2021 وتراجع في نسبة تغطية الواردات بالصادرات بـ 5 نقاط مائوية بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2021 لتبلغ نسبة 69.1%.

ويعود هذا التدهور في مستوى عجز الميزان التجاري إلى موفى نوفمبر من سنة 2022 بالأساس إلى ارتفاع العجز التجاري لقطاع الطاقة حيث يمثل 39.5% من العجز التجاري الجملي.

رسم بياني عدد 3: الميزان التجاري حسب مجموعات المواد

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

وسجلت جل القطاعات ارتفاعا على مستوى المبادلات التجارية خلال موفى نوفمبر من سنة 2022 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021 كما يبينه الجدول الموالي:

(%)	صادرات السلع	واردات السلع
الفلاحة والصناعات الغذائية	35.3	39.3
الطاقـــة	59.1	87.0
الفسفاط ومشتقاته	50.4	65.6
النسيج والملابس والجلد	21.4	29.1
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	14.6	16.0
صناعات تحويلية مختلفة	24.8	28.9

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

3. التضخم

شهدت نسب التضخم المسجلة خلال السنة الجارية ارتفاعا متواصلا حيث اتخذت منحا تصاعديا من 6.7% في شهر جانفي إلى 9.2% في شهر أكتوبر و9.8% في شهر نوفمبر 2022. وسجل التضخم دون احتساب الطاقة والتغذية تراجعا طفيفا ليصل إلى مستوى 7.3% في شهر نوفمبر بعد أن كان في حدود 7.4% في شهر أكتوبر 2022.

رسم بياني عدد 4: تطور نسبة التضخم

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

وقد استأثرت مجموعة مواد التغذية والمشروبات غير الكحولية على النصيب الأعلى من المساهمة في المستوى العام للتضخم في شهر نوفمبر 2022 (39.8%)، يليها مجموعة السكن والطاقة المنزلية (12.9%)، يليها مجموعة النقل (11.1%)، ثم مجموعة الملابس والأحذية (8.1%)، ثم مجموعة التجهيز والأثاث المنزلي (7.3%).

رسم بياني عدد 5: المساهمة في التضخم حسب المجموعات (نوفمبر 2022)

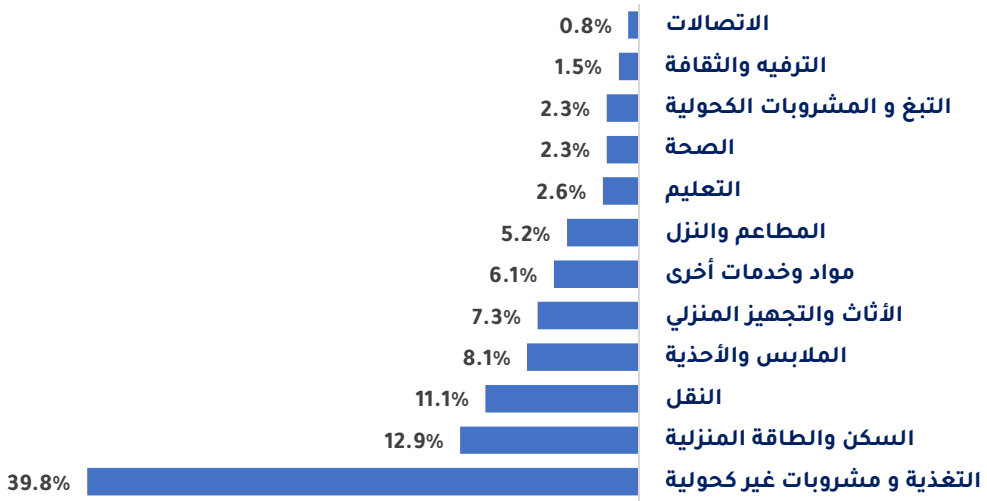

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

4. أسعار الصرف

تحسنت قيمة الدينار التونسي في موفى نوفمبر من سنة 2022 مقابل الأورو بنسبة 1.4% ليبلغ 1 أورو ما يعادل 3.255 دينار مقابل 3.300 دينار في نفس الفترة من سنة 2021.

وفي المقابل، تدهورت قيمة الدينار التونسي بنسبة 11.3% مقابل الدولار الأمريكي ليبلغ 1 دولار ما يعادل 3.100 دينار في موفى نوفمبر 2022 مقابل 2.784 دينار في نفس الفترة من سنة 2021.

رسم بياني عدد 6: معدل أسعار أهم العملات الأجنبية مقابل الدينار

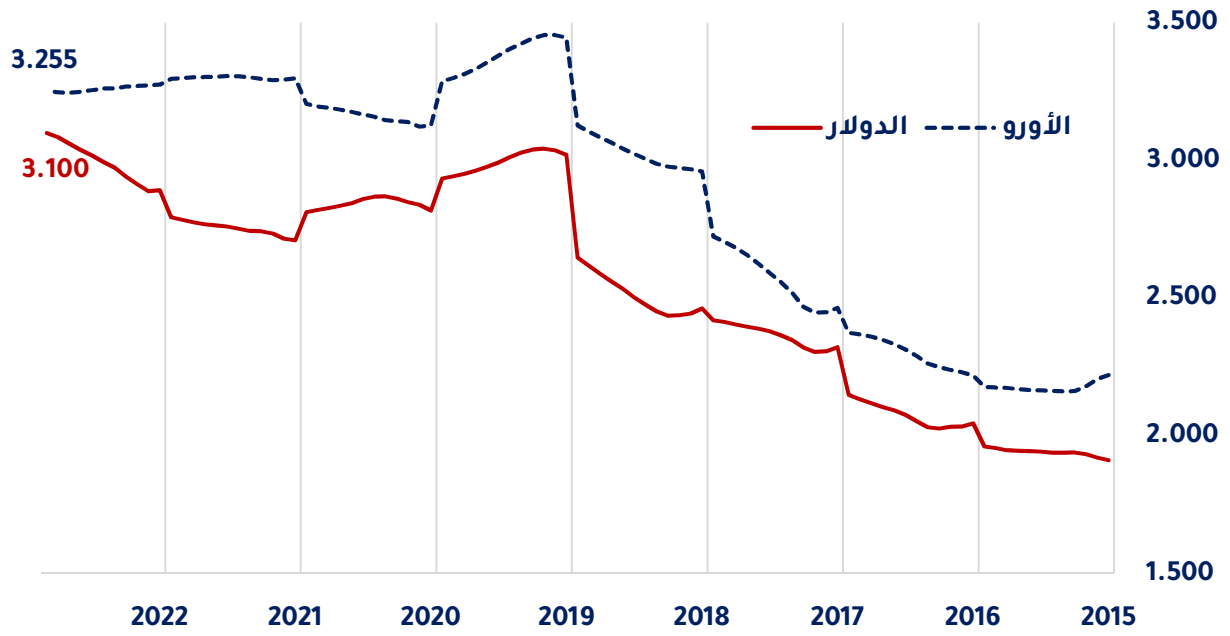

المصدر: البنك المركزي التونسي

نتائج تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أكتوبر 2022

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أكتوبر 2022، مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، إلى تسجيل النتائج التالية:

1. مداخيل ميزانية الدولة

بلغت جملة مداخيل الميزانية إلى موفى أكتوبر 2022 ما قدره 31530 م.د أي زيادة بـ 20.5% أو 5372 م.د مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021 ونسبة إنجاز مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022 في حدود 76.7%.ويبين الرسم التالي نسب الإنجاز مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022 حسب طبيعة المداخيل:

رسم بياني عدد 7: نسبة الإنجاز مقارنة بقانون المالية التعديلي 2022

أ.المداخيل الجبائية

بلغت المداخيل الجبائية إلى موفى أكتوبر 2022 ما قدره 29030 م.د مسجلة بذلك تطورا بـ17.9% أو 4418 م.د ونسبة إنجاز في حدود 80.5% مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022 ويفسر هذا التطور بـ:

- ارتفاع مردود الضريبة على الدخل بـ 8.2% أو 640 م.د بالعلاقة خاصة مع مردود العفو الجبائي والإجراءات الجبائية التي تم اقرارها بقانون المالية الأصلي لسنة 2022 على غرار إحكام مراقبة الأشخاص الخاضعين للأنظمة التقديرية.
- ارتفاع مردود الضريبة على الشركات البترولية بنسبة 106.2% أو 456 م.د بالعلاقة مع ارتفاع أسعار برميل النفط في الأسواق العالمية وارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار.

- تطور مردود الضريبة على الشركات غير البترولية بـ 17.6% أو 326 م.د إلى موفى أكتوبر 2022 بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة نتيجة لاستعادة الحركة الاقتصادية من ناحية وتطور مجهود الاستخلاص ومردود العفو الجبائي من ناحية أخرى.

رسم بياني عدد 6: نسب إنجاز الأداءات المباشرة من قانون المالية التعديلي 2022

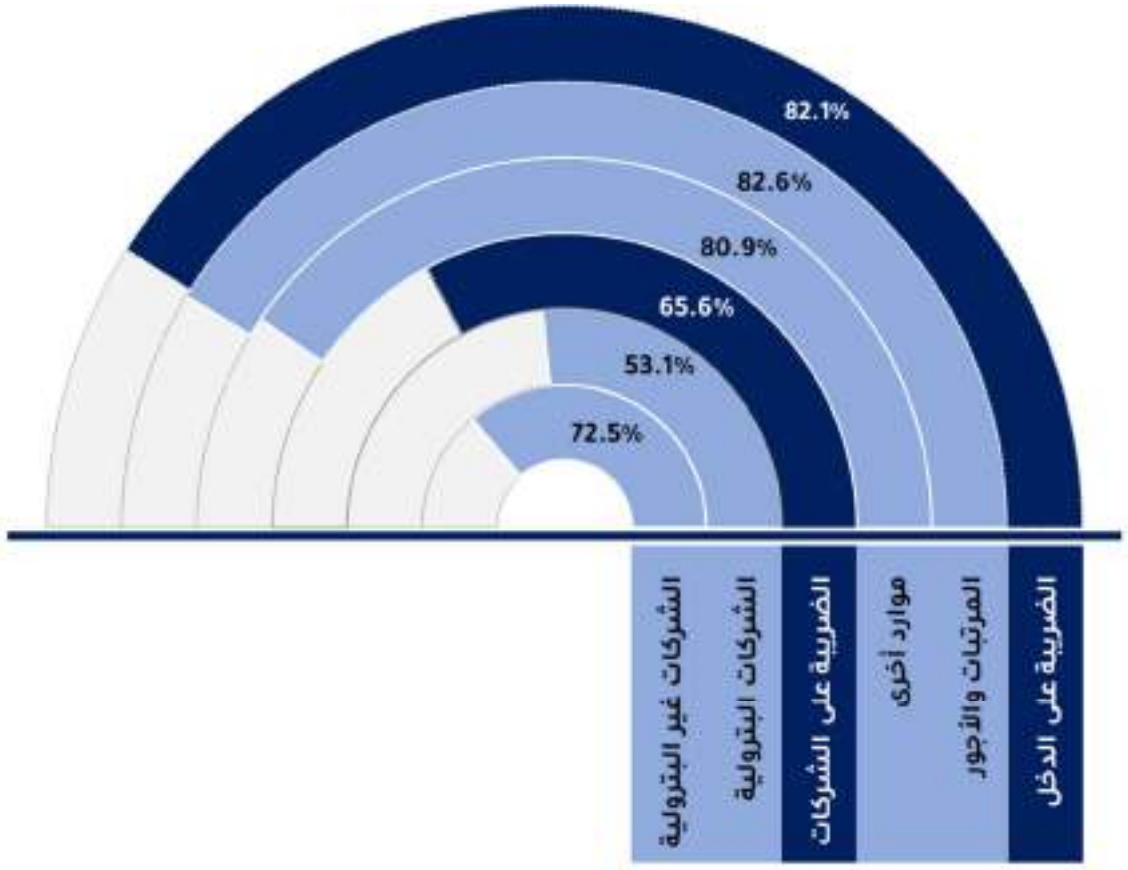

وفيما يتعلق بالأداءات غير المباشرة فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 20.7% أو 2996 م.د إلى موفى أكتوبر 2022 مقارنة بنفس الفترة من السنة المنقضية، وتتأتى هذه الزيادة من الاستخلاصات بالنظام الداخلي لحد 1438 م.د ومن الاستخلاصات الموظفة على التوريد لحد 1558 م.د.

وتتميز الأداءات غير المباشرة إلى موفى أكتوبر 2022 بتحسن مردود جل الأداءات والضرائب على غرار:

- مردود المعاليم الديوانية بنسبة 30.3% أو 347 م.د لتبلغ 1494 م.د مقابل 1146 م.د في نفس الفترة من 2021 وذلك بالعلاقة مع ارتفاع قيمة الواردات بالنظام العام

دون الطاقة بنسبة 26.8% في موفى أكتوبر 2022 بالإضافة إلى مراجعة المعاليم الديوانية الموظفة على المنتجات الاستهلاكية التي لها مثيل مصنوع محليا.

- مردود الأداء على القيمة المضافة بنسبة 17.7% أو 1273 م.د ليبلغ 8463 م.د مقابل 7190 م.د في نفس الفترة من السنة الفارطة مردّه أساسا تحسن نسق النمو الاقتصادي وارتفاع قيمة الواردات من ناحية ومردود العفو الجبائي والإجراءات الجبائية من ناحية أخرى والمتمثلة أساسا في:
  - حذف نظام توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة لشركات التجارة الدولية ولمؤسسات الخدمات المصدرة،
  - إخضاع تجارة التفصيل للمشروبات الكحولية والخمور والجعة للأداء على القيمة المضافة.
- مردود معلوم الاستهلاك بنسبة 12.2% أو 322 م.د ليبلغ 2971 م.د مقابل 2649 م.د في نفس الفترة من السنة الماضية، وتتأتى الزيادة خاصة من معلوم الاستهلاك على التبغ (175 م.د) ومعلوم الاستهلاك على المحروقات (45 م.د) ومعلوم الاستهلاك على السيارات (66 م.د)
- مردود الأداءات والمعاليم الأخرى بنسبة 30.0% أو 1053 م.د لتبلغ 4559 م.د مقابل 3506 م.د في نفس الفترة من السنة الماضية. وتتأتى الزيادة خاصة من إدراج المداخيل المتأتية من المساهمة الظرفية التضامنية المرسمة سابقا بعائدات الضريبة على الدخل والشركات ضمن الحساب الخاص "حساب تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي" المحدث بقانون المالية لسنة 2022 والبالغة 526 م.د في موفى أكتوبر 2022، بالإضافة إلى إجراءات جبائية تم إقرارها بقانون المالية الأصلي لسنة 2022 على غرار:
  - مراجعة نسبة المعلوم للمحافظة على البيئة،
  - إحداث معلوم طابع جبائي على تذاكر البيع المسلمة من قبل المغازات التجارية والمستغلين لعلامة تجارية أجنبية،
  - تحيين تعريفة معلوم التسجيل القار ومبلغ أتاوة البحث،
  - تحيين تعريفة معلوم الجولان.

ويلخص الجدول الموالي تطور المداخيل الجبائية:

بحساب م.د	2020	2021		2022		
		موفى أكتوبر (1)	كامل السنة	موفى أكتوبر (2)	ق.م .ت	الفارق (2) - (1)
الأداءات المباشرة	**12068**	**10122**	**12681**	**11543**	**15001**	**1422**
	-4.6%	**4.2%**	**5.1%**	**14.0%**	**18.3%**	
الضريبة على الدخل	8945	7842	9485	8482	10334	640
الضريبة على الشركات البترولية	510	430	800	886	1667	456
الضريبة على الشركات غير البترولية	2613	1850	2396	2176	3000	326
الأداءات غير المباشرة	**15079**	**14491**	**17724**	**17486**	**21039**	**2996**
	-7.2%	**20.5%**	**17.5%**	**20.7%**	**18.7%**	
المعاليم الديوانية	1228	1146	1420	1494	1856	347
الأداء على القيمة المضافة	7201	7190	8765	8463	10026	1273
معلوم الاستهلاك	2889	2649	3203	2971	3630	322
أداءات و معاليم أخرى	3761	3506	4336	4559	5527	1053
جملة المداخيل الجبائية	**27147**	**24612**	**30405**	**29030**	**36040**	**4418**
	-6.1%	**13.2%**	**12.0%**	**17.9%**	**18.5%**	

ب. المداخيل غير الجبائية والهبات

بلغت المداخيل غير الجبائية والهبات المسجلة إلى موفى أكتوبر 2022 ما قدره 2501 م.د مقابل 1546 م.د مسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2021 أي زيادة بـ 61.8% أو 955 م.د ونسبة إنجاز في حدود 49.1% مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022.

وتفسر هذه الزيادة الصافية (955 م.د) أساسا بارتفاع مداخيل الهبات الخارجية بـ 892م.د منها 688 م.د متأتية من الاتحاد الأوروبي.

وتتأتى المداخيل غير الجبائية إلى موفى أكتوبر 2022 خاصة من عائدات المساهمات لحد 513 م.د (منها 361 م.د متأتية من مرابيح البنك المركزي) ومن مداخيل أتاوة عبور الغاز الجزائري لحد 470 م.د ومداخيل المصادرة في حدود 45 م.د.

ويلخص الجدول الموالي جملة المداخيل غير الجبائية والهبات:

بحساب م.د	2020	2021		2022		
		موفى أكتوبر (1)	كامل السنة	موفى أكتوبر (2)	ق.م.ت	الفارق (2) - (1)
عائدات المساهمات	933	766	807	513	535	253-
مداخيل عبور الغاز الجزائري	322	109	582	470	1537	361
مداخيل تسويق المحروقات	280	0	593	0	922	0
مداخيل المصادرة	50	50	50	45	200	5-
مداخيل أخرى	983	577	1066	537	781	40-
جملة المداخيل غير الجبائية	**2568**	**1502**	**3098**	**1565**	**3975**	**63**
الهبات	**779**	**44**	**44**	**936**	**1115**	**892**
جملة المداخيل غير الجبائية والهبات	**3347**	**1546**	**3142**	**2501**	**5090**	**955**

2. نفقات ميزانية الدولة

بلغت نفقات الميزانية إلى موفى أكتوبر 2022 ما قدره 35041 م.د مسجلة بذلك زيادة بنسبة 13.8% أو 4253 م.د مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021، و تهم هذه الزيادة البنود التالية:

أ. نفقات التأجير بـ 768 م.د لتبلغ مستوى 17424 م.د في موفى أكتوبر 2022 مقابل 16657 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية وذلك نتيجة الانعكاس المالي للإنتدابات الجديدة والترقيات والمنح المسندة لبعض القطاعات.

ب. نفقات التسيير بـ 49 م.د لتبلغ مستوى 1357 م.د في موفى أكتوبر 2022 مقابل 1308 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.

ت. نفقات التدخلات دون الدعم بـ 130 م.د لتبلغ مستوى 3747 م.د في موفى أكتوبر 2022 مقابل 3617 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية

ث. زيادة صافية في نفقات الدعم بـ 3280 م.د لتبلغ مستوى 6042 م.د في موفى أكتوبر 2022 مقابل 2762 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية، تهم هذه الزيادة نفقات دعم المحروقات بـ 2626 م.د ونفقات دعم المواد الأساسية بـ 690 م.د.

ج. نفقات التمويل (فائدة الدين) بـ 375 م.د لتبلغ مستوى 3545 م.د في موفى أكتوبر 2022 مقابل 3169 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.

وفي المقابل تراجعت نفقات الاستثمار والعمليات المالية بـ 348 م.د لتبلغ مستوى 2927 م.د في موفى أكتوبر 2022 مقابل 3276 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.

وبلغت نسبة الإنجاز لجملة النفقات إلى موفى أكتوبر 2022 مقارنة بقانون المالية التعديلي مستوى 68.8% تتوزع حسب طبيعة النفقات كما يلي:

رسم بياني عدد 8: نسبة إنجاز نفقات الميزانية إلى موفى أكتوبر 2022

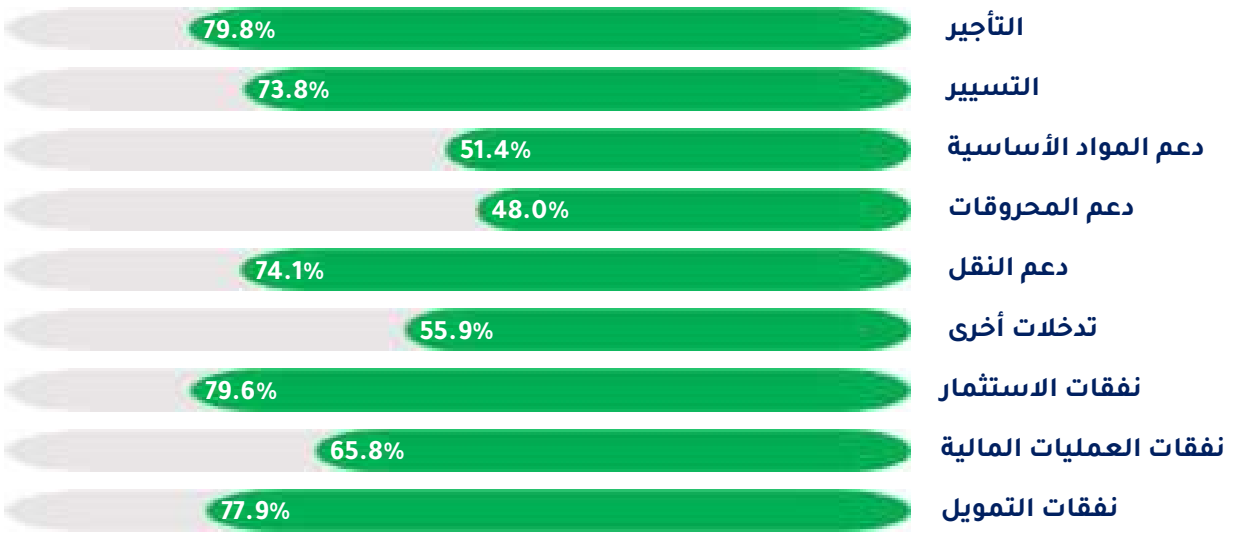

3. عجز الميزانية والتمويل

بلغ عجز الميزانية دون اعتبار الهبات والمصادرة مستوى 4492 م.د في موفى أكتوبر 2022 مقابل 4725 م.د في نفس الفترة من السنة الماضية، وباعتبار الهبات والمصادرة يبلغ العجز مستوى 3511 م.د مقابل 4630 م.د مسجلة خلال نفس الفترة من السنة الفارطة.

وتم تسديد أصل الدين في حدود 7696 م.د في موفى أكتوبر 2022 مقابل 8135 م.د في نفس الفترة من السنة الماضية مسجلا بذلك نسبة انجاز بـ 78.5% مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022، يتوزع بين داخلي لحد 4555 م.د و خارجي لحد 3141 م.د.

وفيما يخص قروض وتسبقات الخزينة الصافية فقد بلغت مستوى 260 م.د في موفى أكتوبر 2022 مقابل 1406 م.د مسجلة في موفى أكتوبر 2021.

وقد نتج عن ذلك حاجيات تمويل جملية في حدود 11467 م.د خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2022 مقابل 14171 م.د خلال نفس الفترة من سنة 2021 أي تراجع بـ 2704 م.د.

4. حجم الدين العمومي

بلغ حجم الدين العمومي المسجل في موفى أكتوبر 2022 ما قدره 111435 م.د يتوزع بين حجم الدين الداخلي لحد 45416 م.د و الخارجي لحد 66019 م.د.

ويمثل الرسم البياني التالي هيكلة حجم الدين العمومي إلى موفى أكتوبر 2022:

رسم بياني عدد 9: هيكلة حجم الدين العمومي

ويحوصل الجدولان المواليان نتائج تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أكتوبر 2022:

	بحساب م.د	2020	2021		2022		الفارق (2)-(1)
			موفى أكتوبر (1)	كامل السنة	موفى أكتوبر (2)	ق.م.ت	
	جملة موارد الدولة	**48838**	**40329**	**55032**	**42997**	**60820**	**2668**
1	**مداخيل الميزانية**	**30494**	**26158**	**33547**	**31530**	**41130**	**5372**
2	**موارد الخزينة**	**18343**	**14171**	**21485**	**11467**	**19690**	**-2704**
	جملة تكاليف الدولة	**48838**	**40329**	**55032**	**42997**	**60820**	**2668**
1	**نفقات الميزانية**	**40894**	**30788**	**43441**	**35041**	**50914**	**4253**
2	**نفقات الخزينة دون تمويل العجز**	**7943**	**9541**	**11591**	**7956**	**9906**	**-1585**
I-	**جملة مداخيل الميزانية**	**30494**	**26158**	**33547**	**31530**	**41130**	**5372**
	التطور (%)	-5.3%	9.1%	10.0%	20.5%	22.6%	
	النسبة من الميزانية (%)	62.4%	64.9%	61.0%	73.3%	67.6%	
1	**المداخيل الجبائية**	**27147**	**24612**	**30405**	**29030**	**36040**	**4418**
	التطور	-6.1%	13.2%	12.0%	17.9%	18.5%	
2	**المداخيل غير الجبائية**	**2568**	**1502**	**3098**	**1565**	**3975**	**63**
3	**الهبات**	**779**	**44**	**44**	**936**	**1115**	**892**
II-	**جملة نفقات الميزانية**	**40894**	**30788**	**43441**	**35041**	**50914**	**4253**
	التطور (%)	14.3%	7.2%	6.2%	13.8%	17.2%	
1	**نفقات التأجير**	**19203**	**16657**	**20182**	**17424**	**21832**	**768**
2	**نفقات التسيير**	**2357**	**1308**	**2157**	**1357**	**1840**	**49**
3	**نفقات التدخلات**	**11223**	**6379**	**12592**	**9789**	**18707**	**3410**
1-3	**نفقات الدعم**	**4486**	**2762**	**6031**	**6042**	**11999**	**3280**
	(المواد الأساسية)	2416	1248	2200	1939	3771	690
	(المحروقات)	1470	1032	3327	3658	7628	2626
	(النقل)	600	481	504	444	600	-37
2-3	**تدخلات أخرى**	**6737**	**3617**	**6561**	**3747**	**6708**	**130**
4	**نفقات الاستثمار**	**4186**	**3151**	**4506**	**2841**	**3567**	**-310**
5	**نفقات العمليات المالية**	**189**	**125**	**303**	**86**	**131**	**-38**
6	**نفقات التمويل**	**3736**	**3169**	**3701**	**3545**	**4553**	**375**
7	**النفقات الطارئة و غير الموزعة**					**284**	
1	**النتيجة الأولية دون الهبات والمصادرة**	**-7493**	**-1555**	**-6287**	**-948**	**-6546**	**608**
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	-6.3%		-4.8%		-4.5%	
2	**العجز دون الهبات و المصادرة**	**-11229**	**-4725**	**-9988**	**-4492**	**-11099**	**232**
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	-9.4%		-7.7%		-7.7%	
3	**العجز باعتبار الهبات و المصادرة**	**-10400**	**-4630**	**-9894**	**-3511**	**-9784**	**1119**
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	-8.7%		-7.6%		-6.8%	

	بحساب م.د	2020	2021		2022		الفارق (1)-(2)
			موفى أكتوبر (1)	سنة كاملة	موفى أكتوبر (2)	ق.م.ت	
I-	**جملة مـــوارد الـخـزيـنـــة**	**18343**	**14171**	**21485**	**11467**	**19690**	**-2704**
1	**جملة موارد الاقتراض**	**15897**	**12283**	**14225**	**14099**	**21194**	**1816**
1-1	موارد الاقتراض الخارجي	**4771**	**6737**	**7456**	**6421**	**11916**	**-316**
2-1	موارد الاقتراض الداخلي	**11126**	**5546**	**6768**	**7678**	**9278**	**2133**
2	**جملة موارد الخزينة الأخرى**	**2447**	**1889**	**7260**	**-2632**	**-1504**	**-4520**
1-2	استخلاص أصل القروض	**159**	**157**	**218**	**129**	**150**	**-28**
2-2	موارد خزينة مختلفة	**2288**	**1732**	**7042**	**-2760**	**-1654**	**-4492**
II-	**جملة تكاليف الخـزيـــنـــة**	**18343**	**14171**	**21485**	**11467**	**19690**	**-2704**
1	**جملة تسديد أصل الدين**	**7398**	**8135**	**11097**	**7696**	**9806**	**-439**
1-1	أصل الدين الخارجي	**4290**	**5637**	**6144**	**3141**	**4272**	**-2497**
2-1	أصل الدين الداخلي	**3108**	**2498**	**4952**	**4555**	**5534**	**2058**
2	**تمويل العجز باعتبار الهبات والمصادرة**	**10400**	**4630**	**9894**	**3511**	**9784**	**-1119**
3	**قروض وتسبقات الخزينة الصافية**	**545**	**1406**	**494**	**260**	**100**	**-1146**

الإصلاحات الاقتصادية والجبائية

تم إعداد قانون المالية لسنة 2023 في ظرف يتسم باحتداد الضغوطات على المالية العمومية جراء الصدمات المتتالية الناجمة عن الأزمة الصحية والحرب الروسية الأوكرانية. وتعتبر سنة 2023 سنة مفصلية في البرنامج الوطني للإصلاحات والإنطلاق الفعلي في تفعيل الإصلاحات الرامية الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للخروج من الأزمة والتحكم في التوازنات الكبرى على المدى القصير، وتكريس مقومات الإقلاع الاقتصادي وضمان استدامة المالية العمومية على المدى المتوسط.

وتتمحور أهداف مشروع قانون المالية لسنة 2023 أساسا حول:

- بعث رسائل إيجابية لمختلف الفاعلين الاقتصاديين في الداخل وإعادة الثقة مع شركاء تونس والأطراف المانحة في الخارج بما يوفر أرضية ملائمة لاستقطاب المستثمرين ويحافظ على موقع البلاد التونسية كوجهة جاذبة للاستثمار،
- المحافظة على الدور الاجتماعي للدولة ومساندة الطبقات الاجتماعية الهشة وتكريس البعد التضامني،
- تحقيق استقرار توازنات المالية العمومية لسنة 2023 قصد تحقيق التعافي على المدى المتوسط،
- إرساء نظام جبائي عادل وشفاف يضمن حقوق مختلف الفئات ويحد من الفوارق الجبائية.

وتتلخص أهم ملامح هذا المشروع في جملة من الإجراءات التي تراعي حاجيات مختلف الفئات والقطاعات من خلال:

- تدعيم تدخلات الدولة ذات الطابع الاجتماعي لفائدة الفئات الاجتماعية الهشة،
- دعم أسس التضامن الوطني بين مختلف الفئات الاجتماعية،
- دعم استعمال الطاقات البديلة والمحافظة على الثروات الطبيعية،
- مساندة المؤسسات الاقتصادية ودفع الاستثمار والرقمنة،
- مواصلة الإصلاح الجبائي وترشيد الامتيازات الجبائية،
- دعم الامتثال الضريبي وإدماج الاقتصاد الموازي والتصدي للتهرب الضريبي،
- تعبئة موارد إضافية لفائدة خزينة الدولة،
- ملاءمة التشريع الجبائي مع المعايير الدولية.

ويتضمن هذا البرنامج العناصر الرئيسية التالية:

1. أهم الإجراءات ذات الطابع الاجتماعي

- مساندة الدولة لصغار الفلاحين في قطاع زراعات الحبوب ودعم ادماجهم المالي وذلك بالتخفيف في الأعباء المالية بعنوان القروض الموسمية لزراعات الحبوب المسندة من قبل البنوك لفائدة هذه الفئة من خلال تكفّل الدولة بالفارق بين نسبة الفائدة الموظفة على القروض المذكورة ومعدّل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود ثلاث نقاط.
- معالجة مديونية المنتفعين بقروض سكنية مسندة في إطار البرامج الخصوصية للسكن الاجتماعي على غرار البرنامج الوطني لإزالة الأكواخ والمساكن البدائية وبرنامج تعويض المتضررين من الفيضانات وذلك بتمكين المنتفعين بهذه البرامج من ذوي الوضعيات الاجتماعية الهشّة من تسوية الديون البنكية المتخلدة بذمتهم من خلال:
  - ✓ التخلي عن مبالغ الفوائض المُوظفة على القروض السكنية المُتحصل عليها في إطار البرامج الخصوصية المذكورة،
  - ✓ خلاص أصل الدين في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2024.
- دعم الإدماج المالي للفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار والتي تجد صعوبة في النفاذ إلى التمويل البنكي وتحفيز البنوك على تمويلها وذلك من خلال تخصيص مبلغ 10 مليون دينار لفائدة "صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار" الذي يمكّن من ضمان القروض الممنوحة من قبل البنوك لفائدة هذه الشريحة في حدود مبلغ 50 مليون دينار.
- الترفيع في المبلغ الأقصى للقروض المسندة من قبل البنك التونسي للتضامن لفائدة حاملي الشهائد العليا من 150 ألف دينار إلى 200 ألف دينار للقرض الواحد من خلال تخصيص اعتماد إضافي قدره 20 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل.
- إحداث خط تمويل بمبلغ 10 مليون دينار لفائدة الباعثين من الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل يخصص لإسناد قروض دون فائدة لا تتجاوز خمسة ألاف دينار للقرض الواحد خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2023 لتمويل أنشطة في كافة المجالات الاقتصادية وذلك بهدف دعم الإدماج المالي للفئات الضعيفة ومحدودة الدخل.

- دعم مؤسسات الصحافة المكتوبة التونسية وحثها على المحافظة على مواطن الشغل وذلك بتمكين هذه المؤسسات من تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي لمدة سنتين وذلك ابتداء من غرة جانفي 2022.
- حذف المعاليم الموظفة عند التوريد على مسحوق الحليب والزبدة لفائدة الصندوق العام للتعويض لتشجيع استعماله لصنع مشتقات الحليب وتوجيه الحليب الطازج المقبول من المنتجين المحليين لصنع الحليب المعقم وتفادي فقدان هذه المادة من السوق خلال الفترة القادمة.
- الترفيع في المنحة المسندة إلى العائلات المعوزة لتصبح 220 دينار شهريا بالإضافة إلى الترفيع في عدد العائلات المنتفعة لتبلغ 320 ألف عائلة،
- مواصلة اسناد منحة شهرية لفائدة أبناء العائلات محدودة ومتوسطة الدخل دون 6 سنوات (120 ألف منتفع/ 30 دينار شهريا)،
- تدعيم المساعدات والتحويلات الاجتماعية (مساعدات بمناسبة العودة المدرسية والجامعية، المنح والقروض الجامعية، ...)،
- مواصلة اسناد منحة الاندماج في الحياة الجامعية لكل ناجح في الباكالوريا ينتمي لعائلة ضعيفة او متوسطة الدخل (36 ألف طالب / 500 دينار).
- تخصيص 14 م.د للبرنامج الوطني الجديد للريادة النسائية والاستثمار "رائدات"،
- الترفيع في منحة الإيداع العائلي لكبار السن من 200 د إلى 350 د شهريّا،
- احداث 100 مشروع فردي و 10 مجمّعات نسائية للنهوض بالأسر ذات الوضعيات الخاصة بتكلفة 4.2 م.د،
- تمكين 20000 طفل من العائلات محدودة الدخل من الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة (3-5 سنوات).

2. دعم أسس التضامن الوطني بين مختلف الفئات الاجتماعية

- تحسين القدرة الشرائية للأشخاص الطبيعيين تبعا لارتفاع الأسعار والتقليص من عبئهم الجبائي من خلال التخفيض بصفة ظرفية خلال السنوات 2023 و2024 و2025 في نسبة المساهمة الاجتماعية التضامنية المستوجبة عليهم من 1% إلى 0.5% من الدخل السنوي الصافي الخاضع للضريبة. مع الإبقاء على إعفاء الأجراء وأصحاب الجرايات الذين لا يتجاوز دخلهم السنوي الصافي 5.000 دينار.
- تحسين مردود المساهمة الاجتماعية التضامنية قصد دعم التوازن المالي للصناديق الاجتماعية بما يضمن ايفاءها بتعهداتها إزاء منظوريها من جرايات وتغطية اجتماعية وذلك من خلال:

- ✓ مراجعة مقدار المساهمة الاجتماعية التضامنية بالنسبة إلى المؤسسات الخاضعة للضريبة على الشركات والمستوجب دفعها خلال الفترة من 2023 إلى 2025 كما يلي:
  - ➢ 4% بالنسبة إلى المؤسسات الخاضعة للضريبة على الشركات بنسبة 35%،
  - ➢ 3% بالنسبة إلى المؤسسات الخاضعة للضريبة على الشركات بنسبة تقل عن 35%،
- ✓ مراجعة مقدار المساهمة الدنيا المستوجبة على المؤسسات المعنية بالضريبة على الشركات وذلك كما يلي:
  - ➢ 500 دينار عوضا عن 300 دينار بالنسبة إلى المؤسسات الخاضعة للضريبة على الشركات بنسبة 35%،
  - ➢ 400 دينار عوضا عن 200 دينار بالنسبة إلى المؤسسات الخاضعة للضريبة على الشركات بنسبة 20% أو 15% وكذلك بالنسبة إلى المؤسسات المعفاة كليّا من الضريبة على الشركات أو التي تنتفع بالطرح الكلّي لأرباحها من قاعدة الضريبة على الشركات،
  - ➢ 200 دينار عوضا عن 100 دينار بالنسبة إلى المؤسسات الخاضعة للضريبة على الشركات بنسبة 10%.

- معاضدة المجهود التضامني لتمويل ميزانية الدولة وتكريس العدالة الجبائيّة وذلك بإخضاع العقارات التي يمتلكها الأشخاص الطبيعيون والتي تساوي أو تفوق قيمتها 3 مليون دينار لضريبة تسمّى "الضريبة على الثروة العقارية" تحتسب بنسبة 0,5 % على أساس القيمة الحقيقيّة لجملة المكاسب العقارية بعد خصم الديون المحمولة على العقارات المعنية وهي حق الرهن والامتياز العيني وحق الحبس المنصوص عليها بأحكام مجلة الحقوق العينية.

  وتطبّق هذه الضريبة على قيمة العقارات المذكورة أعلاه دون اعتبار:
  - ✓ العقارات المخصصة للاستعمال المهني من قبل مالكها.
  - ✓ المسكن الرئيسي للمطالب بالضريبة.

3. دعم استعمال الطاقات البديلة والمحافظة على الثروات الطبيعية

- المساهمة في برنامج تطوير النقل الكهربائي في تونس والتحفيز على استعمال السيارات التي تعتمد على الطاقات البديلة بتخفيف الضغط الجبائي الموظف على أجهزة شحن السيارات الكهربائيّة من خلال التخفيض في نسبة الأداء على القيمة المضافة إلى 7% ونسب المعلوم الديواني إلى 10%.

- التشجيع على التحكم في الطاقة بالترفيع في المعلوم الموظف على المصابيح والأنابيب غير المقتصدة للطاقة لفائدة صندوق الانتقال الطاقي من 40% إلى 60%.
- المحافظة على الثروات الطبيعيّة والتشجيع على تثمين منتجات المقاطع على الصعيد المحلّي من خلال إحداث معلوم على تصدير الرخام وغيره من الحجارة الطبيعية والرمل الطبيعي بكافة أنواعه يحتسب على أساس كل طن تم تصديره. ويضبط هذا المعلوم بـ:
  - ✓ 100 دينار بالنسبة إلى الرمل الطبيعي بكافة أنواعه
  - ✓ 250 دينار بالنسبة إلى الرخام وغيره من الحجارة الطبيعية.
- تشجيع تمويل مصاريف البحث والتطوير المبذولة في مجال الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري والتنمية المستدامة باعتبار أهميتها في رفع التحديات التي يفرضها التحول المناخي والانتقال الطاقي الذي يشهده العالم من خلال الترفيع في الحد الأقصى لطرح المصاريف المذكورة في إطار اتفاقيات مبرمة مع المؤسسات والمنشآت العمومية المؤهلة للبحث بمقتضى التشريع والتراتيب الجاري بها العمل من 200 ألف دينار سنويا إلى 400 ألف دينار سنويا.
- تشجيع تمويل مصاريف التجديد من خلال تمكين المؤسسة من طرح إضافي بنسبة 50% من مصاريف التجديد التي تبذلها ودون أن يتجاوز هذا الطرح الإضافي حدا أقصى بـ400 ألف دينار سنويا. ويتم ضبط شروط تطبيق هذا الطرح بمقتضى أمر.
- دعم مجهودات الدولة لايجاد الحلول الملائمة للمحافظة على الموارد المائية خاصة في ظل التغيرات المناخية وشح المياه من خلال التشجيع على انجاز مواجل لتخزين مياه الأمطار وذلك بتخصيص اعتماد قدره 2 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني لتحسين السكن لإسناد قروض دون فائدة خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2023 لتمويل إنجاز المواجل.

4. مساندة المؤسسات الاقتصادية ودفع الاستثمار والرقمنة

- إحداث خط تمويل بمبلغ 20 مليون دينار يخصص لتمويل الشركات الأهلية الجهوية أو المحلية من خلال إسناد قروض بشروط تفاضلية لفائدة هذه الشركات وذلك خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2023.
- مساندة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والتخفيف من أعبائها المالية الناتجة عن تسديد قروض الاستثمارات من خلال مواصلة العمل بتكفل الدولة بالفارق بين النسبة الموظفة على قروض الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود 3 نقاط وذلك إلى موفى ديسمبر 2024.

- توسيع مجالات تدخل صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري ليشمل عمليات تحيين الرسوم العقارية المجمدة وتحسين جودة العدالة فيما يخص القضاء العقاري بهدف تطهير الوضعيات العقارية لتحفيز الاستثمار الخاص وتسهيل إمكانية النفاذ إلى التمويلات البنكية عبر توظيف رهون عقارية.
- تشجيع الاستثمار في القطاع الثقافي بتوسيع مجال تدخل صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والثقافي ليشمل تمويل مشاريع الصناعات الثقافية والإبداعية لتمكين باعثي هذه المشاريع من الحصول على قروض أو منح.
- ملاءمة التشريع الجبائي مع النظام المحاسبي للمؤسسات ودعم شفافية المعطيات المالية ومصداقية القوائم المالية وذلك بتمكين الشركات من إعادة تقييم الموازنات بالاعتماد على المعايير المحاسبية مع حصر الامتيازات الجبائية الممنوحة في هذا الإطار في حدود المبالغ الناتجة عن تطبيق مؤشرات إعادة التقييم المضبوطة بمقتضى التشريع الجبائي الجاري به العمل.
- مساندة المؤسسات على تمويل عمليات إحالتها أو إعادة هيكلتها المالية وذلك من خلال التمديد إلى موفى سنة 2024 عوضا عن موفى 2022 في آجال استعمال شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية والصناديق المشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية للأموال الموضوعة على ذمتها لتمويل عمليات إحالة أو إعادة هيكلة المؤسسات طبقا لأحكام الفصل 15 من القانون المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار.
- مساندة المشاريع ذات الأهمية الوطنية نظرا لدورها في دفع الاستثمار وقدرتها التشغيلية من خلال تمكينها من مواصلة الانتفاع بالامتيازات الجبائيّة في صورة إحالتها وذلك شريطة:
  - ✓ الاستظهار بشهادة في إيداع تصريح بالاستثمار بعنوان عملية الإحالة بصفة مسبقة،
  - ✓ التزام المستثمر المحال له بمواصلة الاستغلال خلال المدة المتبقية المعنية بالامتياز ابتداء من تاريخ دخول المشروع طور النشاط الفعلي حسب نفس الشروط التي تم على أساسها منح هذه الامتيازات.
- مزيد تحسين إجراءات وشروط استرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة ودعم سيولة المؤسسات وحثّها على الاستثمار من خلال التخفيض في أجل إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة:

- ✓ من 30 يوما إلى 21 يوما بالنسبة إلى فائض الأداء المتأتي من عمليات الاستثمار (إحداث وتوسعة وتجديد) واستثمارات التأهيل المنجزة في إطار برنامج تأهيل مصادق عليه من قبل لجنة تسيير برنامج التأهيل،
- ✓ من 120 يوما إلى 90 يوما بالنسبة إلى فائض الأداء المتأتي من الاستغلال.

- توسيع مجال تطبيق المعلوم الموظف عند تصدير الخردة والنفايات المعدنية غير الحديدية ليشمل عمليات تصدير هذه المواد من قبل مؤسسات الرسكلة العاملة تحت نظام التصدير الكلي وذلك للحد من تصديرها على حالتها وتحفيز المؤسسات المذكورة على تحويلها وتصنيعها محليا.
- مواصلة العمل بالإجراء المتعلق بتمكين المؤسسات المصدرة كليا المرخص لها في إنتاج بعض مواد الاختصاص من عدم احتساب بيوعاتها من هذه المواد لفائدة الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان ضمن النسبة المئوية من رقم معاملاتها المخوّل ترويجه بالسوق المحلية وذلك إلى غاية 31 ديسمبر2023 دون أن يفقدها ذلك صفة المصدر الكلي.
- مواصلة دعم المؤسسات الصناعيّة المصدرة كليا والمحافظة على ديمومتها في ظل الصعوبات الاقتصادية التي تمر بها من خلال مواصلة العمل بالترفيع في نسبة التسويق بالسوق المحلّي لمنتجاتها خلال سنة 2023 إلى 50% من رقم معاملاتها للتصدير المحقّق خلال سنة 2019 دون أن يفقدها ذلك صفة المصدر الكلي.
- مزيد تدعيم الإدارة الإلكترونيّة وتشجيع الدفع الإلكتروني وذلك بتحمّل ميزانية الدولة معلوم الخدمة الموظف على عمليات الدفع الإلكتروني للأداءات والمعاليم المنجزة لدى المحاسبين العموميين بواسطة التحويلات البنكية على غرار الدفع بواسطة البطاقات البنكية أو البطاقات البريدية أو عن طريق الهاتف الجوال.
- مواصلة العمل على رقمنة وتعصير الإدارة وتقريب الخدمات المسداة إلى المواطنين وذلك بإقرار إمكانية دفع المعلوم على السفرات إلى الخارج عن بعد.

5. أهم الإجراءات لمواصلة الإصلاح الجبائي وترشيد الامتيازات الجبائية

- تبسيط الأنظمة الجبائيّة في مادة الضريبة على الشركات من خلال توحيد مختلف نسب الضريبة على الشركات في حدود النسبة العامة للضريبة مع الإبقاء على نسبة الضريبة المحددة بـ35% والحذف التدريجي لنسبة 10% على أن تشمل النسبة العامة للضريبة على الشركات في مرحلة أولى:
  - ✓ المؤسسات الصحية والاستشفائية الخاصة بما في ذلك المؤسسات الصحية التي تسدي كامل خدماتها لفائدة غير المقيمين،

- ✓ مؤسسات التربية والتعليم الخاص والتكوين المهني والبحث العلمي،
- ✓ مشاريع السكن الجامعي الخاص.

- ملاءمة النظام الجبائي للمؤسسات التي تنظم ألعاب الحظ والرهان عبر الأنترنات مع التشريع الجبائي الجاري به العمل وإخضاعها لكل المعاليم والأداءات المستوجبة وذلك بإلغاء المعلوم التحرري الموظف عليها بنسبة 15% وبالتوازي إلغاء الإعفاء من الخصم من المورد الممنوح إلى المتراهنين بعنوان المبالغ الراجعة لهم من الألعاب التي تنظمها المؤسسات المذكورة وذلك تفاديا للإشكاليات التي يطرحها هذا النشاط إلى حين إرساء إطار قانوني ينظم هذا النشاط.
- تقريب جباية مداخيل رأس المال من جباية مداخيل العمل وتحسين مردوديتها وذلك من خلال:

- ✓ مراجعة النظام الجبائي للقيمة الزائدة المتأتية من التفويت من قبل الأشخاص الطبيعيين في السندات غير الملحقة بموازنة (الأسهم والمنابات الاجتماعية وحصص الصناديق) والحقوق المتعلقة بها لتفادي ظاهرة المضاربة وذلك بتوظيف الضريبة التحررية حسب مدة التملك كما يلي:
  - ➢ 10% بالنسبة إلى الأسهم المدرجة بالبورصة التي تقل مدة تملكها عن السنتين وكذلك من التفويت في السندات الأخرى التي تفوق مدة تملكها السنتين،
  - ➢ 15% بالنسبة إلى التفويت في السندات الأخرى التي تقل مدة تملكها عن السنتين،
- ✓ حذف الطرح المحدد بـ 10.000 دينار سنويا لضبط القيمة الزائدة الخاضعة للضريبة حسب إحدى النسبتين المذكورتين.

- مزيد تحسين مردودية جباية مداخيل رأس المال وتفادي عمليات المضاربة من خلال ترشيد الإعفاءات المخولة للأشخاص الطبيعيين بعنوان القيمة الزائدة المتأتية من التفويت في العقارات المبنية وغير المبنية وفي الحقوق الاجتماعية بالشركات العقارية وذلك:

- ✓ بحصر إعفاء القيمة الزائدة المذكورة بالنسبة إلى أول عملية تفويت في محلّ واحد معدّ للسكنى في حدود مساحة جملية لا تتعدى 1000 متر مربع في عمليات التفويت التي يقل مبلغها عن 500.000 دينار،
- ✓ بالتخلّي عن إعفاء القيمة الزائدة المتأتية من التفويت في الأراضي الفلاحية.

- مواصلة تبسيط المنظومة الجبائية واستئناسا بالتشريع المقارن من خلال: التقليص التدريجي في عدد نسب الأداء على القيمة المضافة وذلك بمراجعة قائمة العمليات الخاضعة لنسبة 13% في اتجاه إخضاعها لنسبة 19% ويشمل الإجراء في مرحلة أولى الخدمات التي يسديها أصحاب المهن غير التجارية التالية:
  - ✓ المهندسون المعماريون والمهندسون المستشارون،
  - ✓ المصورون والمختصون في الهندسة وقيس الأراضي باستثناء الخدمات المتعلقة بالتسجيل العقاري للأراضي الفلاحية،
  - ✓ المحامون والعدول والعدول المنفذون والمترجمون،
  - ✓ المستشارون الجبائيون،
  - ✓ المقاولون لمسك الحسابات،
  - ✓ الخبراء والمستشارون مهما كان اختصاصهم.
- الترفيع في نسبة الأداء على القيمة المضافة المستوجبة على طب وجراحة التجميل من غير الأعمال ذات الصبغة العلاجية من 7 % إلى 19 % مع الإبقاء على إخضاعهم إلى المعلوم بنسبة 1 % الموظف لفائدة حساب دعم الصحة العمومية.
- إحكام متابعة الامتيازات الجبائية الممنوحة في مادة الأداء على القيمة المضافة والمعاليم الأخرى الموظفة على رقم المعاملات وتفادي تحويل وجهتها وذلك من خلال:
  - ✓ مطالبة المشتري بنفس الخطية الادارية المستوجبة على المزود المحددة بـ50% من مبلغ الأداء أو المعلوم الذي تم توقيف العمل به وذلك في صورة قيامه بإقتناءات تحت النظام التوقيفي دون الاعتماد على قسائم طلبات التزوّد،
  - ✓ إرساء واجب تصفية الشهادات الظرفية المتعلقة بالانتفاع بامتيازات في مادة الأداء على القيمة المضافة والمعاليم الأخرى الموظفة على رقم المعاملات مع تطبيق خطية إدارية بـ 5000 دينار في صورة الإخلال بهذا الواجب.
- ترشيد الامتياز الجبائي المسند لفائدة العربات السيارة المعدّة خصيصا لاستعمال المعوقين جسديا وذلك بحصر التخفيض في نسبة المعلوم على الاستهلاك في السيارات التي لا تتجاوز سعة أسطوانتها 1300 صم^3 بالنسبة إلى العربات التي تشتغل بالبنزين و1600 صم3 بالنسبة إلى العربات التي تشتغل بالغازوال.
  ويتم ضبط شروط وإجراءات وطرق تطبيق الإمتياز المذكور بمقتضى أمر.

- توضيح وتوحيد إجراءات مراجعة وسحب الامتيازات الجبائية من خلال حصر تطبيق إجراءات السحب الواردة بقانون الاستثمار على الحوافز المالية والتنصيص صراحة ضمن مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية على حق مصالح الجباية في مراجعة وتعديل الامتيازات الجبائية التي تم الإنتفاع بها دون موجب لتفادي النزاعات المتعلقة بمدى اختصاص مصالح الجباية في سحب الإمتيازات الجبائية.
- ترشيد منح التخفيض في المعاليم الديوانية عند توريد معدّات الحفر والتنقيب وأجزائها وقطعها وإحكام مراقبة وجهة استعمالها وذلك بالتنصيص على أنّ منح الإمتياز يرتبط بنفس الشروط والإجراءات والقائمات التي تمّ اعتمادها لمنح الإعفاء من الأداء على القيمة المضافة والمتمثلة في وجوب استظهار المورّد بنسخة من فاتورة الشراء مؤشّر عليها من قبل الوزارة المكلّفة بالفلاحة واكتتاب إلتزام بعدم التفويت فيها لغير المستغلين والمجهزين والصناعيين في قطاع الحفر والتنقيب عن الماء.
- ترشيد منح الامتيازات الجبائيّة لفائدة الأجانب المنتدبين من قبل المؤسسات المصدّرة كلّيا وذلك بحصر الامتيازات المتعلقة بتوريد الأمتعة الشخصية والسيارات السياحية في أجل 6 أشهر من تاريخ دخولهم للبلاد التونسية.
- تأهيل أعوان الديوانة للقيام بإجراءات الاستدعاء وتبليغ الأحكام وغيرها من الوثائق المتعلّقة بإجراءات التقاضي في المادّة الديوانية وذلك لتيسير إجراءات الإستدعاء والتبليغ وتفاديا لصدور أحكام ضدها لتجاوز الآجال القانونية على غرار أعوان مصالح الجباية.

6. أهم الإجراءات لدعم الامتثال الضريبي وإدماج الاقتصاد الموازي والتصدي للتهرب الضريبي

- تشجيع الأشخاص الناشطين في القطاع الموازي على الانخراط في الاقتصاد المنظم وذلك من خلال ملاءمة النظام الجبائي للمبادر الذاتي المنصوص عليه بالمرسوم عدد 33 لسنة 2020 مع التشريع الجبائي الجاري به العمل في اتجاه منحهم نظام جبائي ونظام ضمان اجتماعي مبسط يعتمد على دفع مساهمة واحدة تشمل الضرائب والمساهمات الاجتماعية وذلك لتشجيع المعنيين بالأمر على التصريح بمداخيلهم والانتفاع في المقابل بمنافع الضمان الاجتماعي.
- مراجعة النظام التقديري للضريبة على الدخل في صنف الأرباح الصناعية والتجارية بهدف دعم العدالة الجبائية وتحسين مردوديتها وذلك من خلال:

- ✓ تحيين تعريفة الضريبة التقديرية على الدخل في صنف الأرباح الصناعية والتجارية وذلك بالترفيع في مبلغ الضريبة الدنيا المستوجبة على رقم المعاملات الذي يساوي أو يقل عن 10 آلاف دينار من:
  - ➢ 200 دينار إلى 400 دينار بالنسبة إلى المؤسسات المنتصبة داخل المناطق البلدية طبقا للحدود الترابية للبلديات الجاري بها العمل قبل غرة جانفي 2015.
  - ➢ 100 دينار إلى 200 دينار بالنسبة إلى المؤسسات المنتصبة خارج المناطق المذكورة.
- ✓ ملاءمة الحد الأدنى للأداء غير القابل للاسترجاع المطبق عند التوظيف لعدم التصريح (50 دينارا) مع مبلغ الضريبة التقديرية الدنيا المستوجبة في صورة التصريح التلقائي وذلك بالنسبة إلى الخاضعين للنظام التقديري للضريبة على الدخل في صنف الأرباح الصناعية والتجارية.
- ✓ تيسير إجراءات التصريح المحمولة على الخاضعين للنظام التقديري في صنف الأرباح الصناعية والتجارية الذين لا يتجاوز رقم معاملاتهم السنوي 150 ألف دينار وحثهم على الانضواء في النظام الحقيقي وذلك بالإبقاء على التصاريح الثلاثية بالأداءات والمعاليم عوضا عن اعتماد التصاريح الشهرية.

- مقاومة التهرب الجبائي وتحسين تحصيل المداخيل الجبائية وذلك بالترفيع في نسبة التسبقة على واردات مواد الاستهلاك من 10% إلى 15% بالنسبة إلى المؤسسات التي لم تصرّح بجميع الأداءات والمعاليم المستوجبة أو بجزء منها أو التي تخلدت بذمتها ديون جبائية لم تبرم في شأنها روزنامة خلاص وكذلك المؤسسات التي تصرّح بصفة منقوصة.

وتكون التسبقة المذكورة بالنسبة إلى هذه الفئة من المؤسسات قابلة للطرح من الضريبة المستوجبة وغير قابلة للإرجاع.

ويتمّ تطبيق الإجراء المذكور ابتداء من غرة جانفي 2024 باعتماد جملة من معايير موضوعية لتصنيف المؤسسات المعنية تضبط بقرار من وزير المالية.

- التشجيع على التصريح التلقائي بالأداء وتحسين استخلاص الديون المثقلة من خلال مراجعة:
  - ✓ خطايا التأخير في دفع الأداء في صورة التصريح به خارج الآجال القانونية أو إثر تدخل مصالح المراقبة الجبائية،
  - ✓ الخطايا الإضافية القارة،
  - ✓ المبلغ الأدنى لخطايا التأخير،

- ✓ خطايا التأخير في استخلاص الديون الجبائية وغير الجبائية المثقلة بحساب قابض المالية،
- ✓ الحد الأدنى لأصل الأداء المستخلص عن كل تصريح شهري أو ثلاثي أو سداسي،
- ✓ الخطايا الديوانية.

- توظيف خطية تساوي 20% من المبالغ التي تساوي أو تفوق 5000 دينار والمدفوعة نقدا عوضا عن عدم قبول طرح الأداء على القيمة المضافة الموظف على البضائع والخدمات والأملاك وكذلك الأعباء واستهلاكات الأصول التي تساوي أو تفوق كلفتها المبلغ المذكور والتي يتم خلاص مقابلها نقدا وذلك بهدف تعميم العقوبة على كل المطالبين بالأداء لتشمل غير الماسكين لمحاسبة مطابقة للتشريع المحاسبي للمؤسسات ومزيد تكريس شفافية المعاملات وترشيد تداول الأموال نقدا.
- تحسين استخلاص الأداء والتصدي للتهرب الضريبي بعنوان بيوعات شرائح الهاتف وبطاقات الشحن والشحن الالكتروني المنجزة من قبل الموزعين وذلك من خلال حصر توظيف الأداء على القيمة المضافة بعنوان هذه البيوعات على مستوى مشغلي شبكات الاتصالات.
- التصدي للتهرب الجبائي في قطاع توزيع الجعة والخمور والمشروبات الكحولية وذلك بإخضاع الإقتناءات من هذه المنتجات لدى المصنعين والمعبئين لدفع تسبقة قابلة للطرح من الضريبة على الدخل أو من الضريبة على الشركات بنسبة 5 %.
- مراجعة الجباية الموظفة على الأفصال النسيجية المستعملة والمنتجات المتأتية من عمليات فرز أو تحويل أو إتلاف هذه الأفصال وذلك في اتّجاه:
  - ✓ اعتماد معلوم يوظف على أساس الوزن عوضا عن المعاليم الديوانية الموظفة حاليا عند الوضع للاستهلاك على أساس القيمة.
  - ✓ توظيف معلوم لفائدة صندوق مقاومة التلوث يحتسب على أساس وزن كميات الملابس المستعملة التي يتم إتلافها.
- تفادي التهرب الضريبي ودعم شفافية المعاملات وذلك بإخضاع وجوبا لإجراء التسجيل التواكيل المتعلّقة بالعقارات والأصول التجارية ووسائل النقل وغيرها من العمليات التعاقدية (بيع، شراء، كراء...)
- تأهيل رئيس فرقة الأبحاث ومكافحة التهرّب الجبائي لإثارة الدّعوى العموميّة في المخالفات الموجبة لخطايا مالية التي تولت الفرقة معاينتها وتمكين مصالحه من

متابعة القضايا المتعلقة بها على غرار ما هو معمول به بالنسبة لرؤساء المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات وذلك لضمان متابعة الفرقة للقضايا المذكورة ودعم دورها في التصدي للتهرب الجبائي.

- تيسير تشبيك المعطيات بين مصالح الجباية ومختلف الهياكل العمومية وذلك بتوسيع مجال الاستثناءات المتعلقة بواجب المحافظة على السر المهني الجبائي من خلال رفع السر المهني على كل السلط والهياكل العمومية وذلك في حدود المعلومات اللازمة لتنفيذ مهامها والتي تضبط بقرار من الوزير المكلف بالمالية.
- دعم الامتثال الضريبي للأشخاص الطبيعيين من ذوي الجنسية الأجنبية الذين يمارسون أنشطة خاضعة للضريبة بالبلاد التونسية وذلك بربط تجديد بطاقات إقامتهم بتسوية وضعيتهم الجبائية.

7. أهم الإجراءات الرامية لتعبئة موارد إضافية لفائدة خزينة الدولة

- تحسين مردود معلوم الطابع الجبائي وذلك بتحيين تعريفة المعلوم الموظّف على الفواتير من 0.600 دينار إلى 1 دينار.
- إخضاع لمعلوم الطابع الجبائي شهادات توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة وبالمعاليم الأخرى الموظفة على رقم المعاملات وكذلك أذون طلبات التزوّد.
- مراجعة الامتياز الممنوح بعنوان توريد الشاحنات في إطار إنجاز أو المساهمة في مشاريع وذلك بتوظيف نسبة 10% من مبلغ المعاليم والأداءات المستوجبة بعنوان هذه العمليات عوضا عن اعفائها كليا.
- تيسير طريقة خلاص الأتاوة المستوجبة على حالات القبول المؤقّت لوسائل النقل المورّدة من قبل غير المقيمين والتي يتجاوز مكوثها بالبلاد التونسية سنة كاملة والمحددة حاليا بـ 8/1 من مبلغ الأداءات والمعاليم المستوجبة عند كل طلب تمديد بستة اشهر بصرف النظر عن المدة الفعلية لبقاء هذه الوسائل وذلك من خلال إقرار إمكانية خلاص هذه الأتاوة بحساب قسط عن كل شهر تمديد.
- تخفيف أعباء الميزانية وترشيد النفقات العمومية الناجمة عن تغيّر سعر الصرف بين تاريخ إبرام الصفقات والطلبيات الدولية وتاريخ الخلاص الفعلي للمتعهدين الأجانب وذلك بالترخيص للمشتري العمومي في فتح الاعتماد المستندي مباشرة بالعملة الأجنبية حسب سعر الصرف في تاريخ فتح الاعتماد.
- إقرار فصل القضايا الديوانية التي تصنف كمخالفة أو جنحة يكون التحقيق فيها غير وجوبي عن غيرها من قضايا الحق العام من صنف الجنايات لضمان سرعة البت

فيها وتمكين مصالح الديوانة من متابعتها وبالتالي التسريع في إجراءات استخلاص المعاليم والأداءات المستوجبة والخطايا المحكوم بها.

8. ملاءمة التشريع الجبائي مع المعايير الدولية

- مزيد تأطير عملية استعانة مصالح الجباية بخبراء لتشمل الأجانب في إطار ممارسة المهام التي تستدعي توفر كفاءة وخبرة فنية خصوصا في مجال مقاومة تآكل قاعدة الضريبة وتحويل الأرباح على غرار مراقبة أسعار التحويل وإبرام الإتفاقات المسبقة في مادة أسعار التحويل والإجراءات بالتراضي مع إلزام الخبراء المعنيين بواجب المحافظة على السر المهني الجبائي.
  ويتم ذلك بتكليف من وزير المالية أو من فوض له وزير المالية في ذلك.
- ملاءمة التشريع الداخلي مع الاتّفاقيات الدوليّة الثنائيــة أو متعدّدة الأطراف المبرمة بين الدّول المتعاقدة والمتعلقة بتفادي الازدواج الضريبي أو المساعدة الإدارية المتبادلة في المادة الجبائية لاستخلاص الدّيون الجبائية وذلك بتمكين مصالح الاستخلاص من توجيه طلبات مساعدة للدول المتعاقدة لاستخلاص الديون الجبائية وكذلك من القيام بإجراءات الاستخلاص لفائدة تلك الدول طبقا للتشريع الجاري به العمل.

هذا وستكرس ميزانية الدولة لسنة 2023 جملة من الإصلاحات والإجراءات التي تهدف **الى مزيد التحكم في التوازنات المالية** وخاصة منها:

- التحكم في كتلة الأجور وإعادة هيكلة الوظيفة العمومية،
- إصلاح منظومة الدعم، من خلال مراجعة سياسات الدعم وآليات التعويض لمساندة الأسر والحفاظ على المقدرة الشرائيّة والسّلم الاجتماعي،
- حوكمة وإصلاح الشركات والمؤسسات العمومية.

الجزء الأول

توازن ميزانية الدولة لسنة 2023

الجزء الأول: توازن ميزانية الدولة لسنة 2023

يقدر حجم ميزانية الدّولة لسنة 2023 بـ 69914 م.د أي زيادة بـ 15% أو 9094 م.د مقارنة بالنّتائج المحينة لسنة 2022.

وتعتمد تقديرات مشروع ميزانيّة الدّولة لسنة 2023 على النّتائج المتوقّعة لسنة 2022 وتطوّر مختلف المؤشرات الاقتصادية طبقا لمنوال التنمية لسنة 2023.

1. بخصوص فرضيات التوازن:

تم تقدير ميزانية الدولة لسنة 2023 بإعتبار النتائج المتوقّعة لسنة 2022 وعلى أساس الفرضيات التالية:

- نسبة النّمو الإقتصادي في حدود 1.8%،
- إعتماد معدل الأشهر الأخيرة من سنة 2022 لسعر صرف الدّولار لكامل سنة 2023،
- إعتماد معدل سعر برميل النفط الخام من نوع البرنت في حدود 89 دولار للبرميل[1]،
- إمضاء اتفاق مع صندوق النقد الدولي،
- الانطلاق في تفعيل عدة إصلاحات اقتصادية وجبائية ومالية للحد من انزلاق المالية العمومية.

2. بخصوص مداخيل الميزانية:

تقدر الموارد الذاتية لسنة 2023 بـ 46424 م.د أي تطورا بـ 12.9% بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية التعديلي لسنة 2022. وتتوزع بين مداخيل جبائية لحد 40536 م.د ومداخيل غير جبائية لحد 5534 م.د وهبات لحد 354 م.د. وتعتمد تقديرات الموارد الذاتية على أساس:

- تدعيم تعبئة الموارد الذاتية للدولة وذلك من خلال دعم مجهود الاستخلاص وتعبئة الموارد المالية اللازمة للدولة من استخلاصات فورية أو مثقلة،
- مواصلة خطة الإصلاح الشامل للمنظومة الجبائية من خلال تحسين قدرة الدولة على تحصيل المداخيل الجبائية ومراجعة الأنظمة التقديرية للضريبة على الدخل وحصرها في مستحقيها ومواصلة توسيع قاعدة الأداء وترشيد الامتيازات الجبائية

[1] تم اعتماد تقديرات آفاق الإقتصاد العالمي الصادر في أكتوبر 2022 (WEO) لصندوق النقد الدولي.

ورقمنة إدارة الجباية والحدّ من الفوارق الجبائية من أجل تكريس العدالة الجبائية ودعم الشفافية،

- دعم الامتثال الضريبي وإدماج الاقتصاد الموازي والتصدي للتهرب الضريبي،
- التقليص في عدد نسب الأداء على القيمة المضافة (خاصة المهن غير التجارية).
- مراجعة الزيادة الخصوصية والترفيع في أسعار التبغ،
- تحسين مردود المساهمة الاجتماعية التضامنية،
- تعبئة 656 م.د بعنوان مداخيل المصادرة والتخصيص.

3. بخصوص تقديرات النّفقات

من المنتظر أن تبلغ نفقات الميزانية لكامل سنة 2023 ما قدره 53921 م.د أي زيادة بـ 5.9 % أو 3007 م.د مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022 تتأتى بالأساس من:

- رصد اعتمادات بعنوان نفقات التأجير في حدود 22772 م.د مقابل 21832 م.د محيّنة لسنة 2022 أي بزيادة قدرها 940 م.د أو 4.3%.

وترتكز تقديرات نفقات التأجير على عدة إجراءات وتوجهات من أهمها:

- ✓ حصر الانتدابات في الحاجيات المتأكدة وذات الأولوية القصوى مع التخفيض التدريجي في عدد خريجي مدارس التكوين وضبط تراخيص التكوين على المدى المتوسط،
- ✓ تفعيل الزيادة في الأجور وفقا للبرنامج الجديد للزيادات الذي تم إقراره ضمن اتفاقية 15 سبتمبر 2022 بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل،
- ✓ تطبيق اتفاقية 6 فيفري 2021 بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل حسب الروزنامة الجديدة،
- ✓ انتداب 6000 عونا في إطار برنامج تسوية القسط الثاني لعملة الحضائر،
- ✓ تحسين التصرف في الموارد البشرية وإعادة توظيف الموارد المتوفرة،
- ✓ مواصلة اعتماد البرنامج الخصوصي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية كما نص عليه الفصل 14 من المرسوم عدد 21 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2022،
- ✓ تطبيق أحكام الأمر الرئاسي عدد 387 لسنة 2022 بتاريخ 18 أفريل 2022 والمتعلق بالتنقل الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية،

✓ التشجيع على الانتفاع بعطلة لبعث مؤسسة طبقا لمقتضيات الفصل 15 من قانون المالية لسنة 2022.

- رصد 2314 م.د بعنوان نفقات التسيير مقابل 1840 م.د محينة سنة 2022 أي بزيادة قدرها 474 م.د منها 200 م.د بعنوان تسوية متخلدات الصيدلية المركزية.
- تخصيص مبلغ 8832 م.د للدّعم مقابل 11999 م.د متوقعة لسنة 2022 أي تراجع بـ3167 م.د مرده أساسا الانطلاق في برنامج إصلاحي شامل لمنظومة الدعم يهدف إلى الحفاظ على مكسب الدعم كخيار ثابت ويمكن فعليا من تعزيز الدور الاجتماعي للدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توجيه الدعم إلى مستحقيه ومقاومة الفقر في إطار حماية خاصة للفئات المعوزة ومحدودة الدخل ويهم الدعم بالأساس:

- **المحروقات والكهرباء**: 5669 م.د مقابل 7628 م.د مقدرة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022 أي تراجع بـ 1959 م.د. وتعتمد هذه التّقديرات على فرضية سعر برميل النفط الخام من نوع برنت بالأسواق العالمية والمقدر بـ 89 دولار للبرميل وكذلك تقديرات تطور استهلاك المواد النفطية والكهرباء والغاز الطبيعي بالإضافة إلى مفعول الإجراءات المتخذة ضمن برنامج إصلاح دعم المحروقات والمتمثلة في:

✓ مواصلة تطبيق التعديل الدوري للأسعار بالنسبة للمواد المعنية بالآلية إلى غاية بلوغ الأسعار الحقيقة،
✓ مواصلة تعديل أسعار المواد البترولية غير المعنية بالآلية (فيول، بترول الإنارة المنزلي والصناعي وغاز البترول المسيل)،
✓ إقرار تعديل دوري لتعريفتي الكهرباء والغاز الطبيعي مع مراعاة الأسر ضعيفة الدخل.

- **المواد الأساسية**: 2523 م.د مقابل 3771 م.د مقدرة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022، أي تراجع بـ 1248 م.د أو 33.1% وذلك بالعلاقة مع الانطلاق في تفعيل برنامج إصلاح دعم المواد الأساسية بالإضافة إلى مواصلة التحكم في مسالك التوزيع للمواد الغذائيّة وخاصّة منها المدعّمة. وتجدر الإشارة أنه بالإضافة إلى منحة دعم المواد الأساسية تم رصد اعتمادات بعنوان تحويلات اجتماعية تم إدراج جزء منها (697 م.د) بميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية وإدراج المبلغ المتبقي (585 م.د) بقسم النفقات الطارئة وغير الموزعة.

- **النّقـل**: 640 م.د مقارنة بـ 600 م.د مقدرة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022 تهمّ دعم النّقل المدرسي والجامعي والنّقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية.

- رصد 8390 م.د لنفقات التدخلات الأخرى مقابل 6708 م.د مقدرة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022، أي زيادة بـ 1682 م.د جزء منها يعود بالأساس إلى التحويلات الاجتماعية التي سيقع تفعيلها ضمن برنامج إصلاح منظومة الدعم.
- تخصيص 4692 م.د لنفقات الاستثمار مقابل 3567 م.د مقدرة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022، أي زيادة بـ 1125 م.د وقد تم ضبط نفقات الاستثمار باعتماد التوجهات التالية:

✓ إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج المتواصلة وخاصة المعطلة والمشاريع والبـرامج التي تم تصنيفـها كأولوية قصوى في إطار المخطط التنموي 2023-2025 والمشاريع الكبرى ذات المردودية العالية التي تساهم مباشرة في تحقيق أهداف السياسات العمومية وكذلك مشاريع البنية التحتية التي تساهم في تحسين ظروف عيش المواطن وخاصة بالمناطق ذات الأولوية والتي من شأنها أن تدفع بنسق التنمية في الجهات،

✓ دعم برامج التهيئة والصيانة،

✓ التأكد من توفر جميع الشروط وخاصة توفر الأراضي واستكمال الدراسات الفنية وتحديد مصادر التمويل،

✓ إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في تحديد المشاريع والبرامج.

- رصد 57 م.د لنفقات العمليات المالية مقابل 131 م.د مقدرة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022،
- رصد 5307 م.د بعنوان نفقات التمويل مقابل 4553 م.د محينة سنة 2022 أي بزيادة قدرها 754 م.د.
- تخصيص 1556 م.د للنفقات الطارئة وغير الموزعة، تتضمن مبلغ 500 م.د لتسوية جزء من متخلدات المؤسسات العمومية.

وتجدر الإشارة إلى أن نفقات الميزانية تتضمن إعتمادات لفائدة لجنة الصلح الجزائي المحدثة بمقتضى الفصل 7 من المرسوم عدد13 لسنة 2022 بتاريخ 20 مارس 2022 والمتعلق بالصلح الجزائي وكذلك إعتمادات لمؤسسة فداء إثر صدور الأمر المتعلق بضبط الصيغة القانونية والتنظيم الإداري والمالي لهذه المؤسسة.

وتبعا لما سبق ذكره، تتّسم ميزانيّة الدّولة لسنة 2023 أساسا بالخصائص التالية:

- تسجيل نسبة ضغط جبائي في حدود 24.9% وهي نفس النسبة المتوقعة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022.
- بلوغ مناب الموارد الذّاتية نسبة 66.4% من جملة موارد الدولة مقابل 67.6% متوقّعة لسنة 2022،
- انخفاض حجم الدّعم إلى 16.4% من جملة النّفقات و 19% من جملة مداخيل الميزانية و 5.4% مـن النّاتج المحلي الإجمالي مقابل 23.6% و 29.2% و 8.3% على التوالي محينة سنة 2022،
- حصر مستوى عجز الميزانية دون الهبات والمصادرة في حدود 5.2% من النّاتج المحلي الإجمالي مقابل 7.7% محتملة لسنة 2022.

وباعتبار تسديد أصل الدين وقروض وتسبقات الخزينة الصافية تبلغ حاجيات التمويل 23490 م.د سيتم تغطيتها عن طريق موارد اقتراض لحد 24392 م.د وموارد خزينة أخرى لحد -902 م.د.

- بلوغ حجم الدين العمومي المقدر لسنة 2023 مستوى 124568 م.د وهو ما يمثل نسبة 76.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 80.2% مقدرة لسنة 2022.

رسم بياني عدد 10: تطور عجز الميزانية وحجم الدين العمومي

ويحوصل الجدولان المواليان توازن ميزانية الدولة لسنة 2023:

	بحساب م.د	2020	2021	ق.م.ت 2022	ق.م 2023
	جملة موارد الدولة	**48838**	**55032**	**60820**	**69914**
1	**مداخيل الميزانية**	30494	33547	41130	46424
2	**موارد الخزينة**	18343	21485	19690	23490
	جملة تكاليف الدولة	**48838**	**55032**	**60820**	**69914**
1	**نفقات الميزانية**	40894	43441	50914	53921
2	**نفقات الخزينة دون تمويل العجز**	7943	11591	9906	15993
I-	**جملة مـــداخـيل المـيزانـــيـة**	**30494**	**33547**	**41130**	**46424**
	التطور (%)	-5.3%	10.0%	22.6%	12.9%
	النسبة من الميزانية (%)	62.4%	61.0%	67.6%	66.4%
1	**المداخيل الجبائية**	**27147**	**30405**	**36040**	**40536**
	التطور	-6.1%	12.0%	18.5%	12.5%
2	**المداخيل غير الجبائية**	**2568**	**3098**	**3975**	**5534**
3	**الهبات**	**779**	**44**	**1115**	**354**
II-	**جملة نـــفـــقـــات المـيزانـيـة**	**40894**	**43441**	**50914**	**53921**
	التطور (%)	14.3%	6.2%	17.2%	5.9%
1	**نفقات التأجير**	**19203**	**20182**	**21832**	**22772**
	التطور (%)	14.5%	5.1%	8.2%	4.3%
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	16.1%	15.5%	15.1%	14.0%
2	**نفقات التسيير**	**2357**	**2157**	**1840**	**2314**
3	**نفقات التدخلات**	**11223**	**12592**	**18707**	**17222**
1-3	**نفقات الدعم**	**4486**	**6031**	**11999**	**8832**
	(المواد الأساسية)	2416	2200	3771	2523
	(المحروقات)	1470	3327	7628	5669
	(النقل)	600	504	600	640
2-3	**تدخلات أخرى**	**6737**	**6561**	**6708**	**8390**
4	**نفقات الاستثمار**	**4186**	**4506**	**3567**	**4692**
5	**نفقات العمليات المالية**	**189**	**303**	**131**	**57**
6	**نفقات التمويل**	**3736**	**3701**	**4553**	**5307**
7	**النفقات الطارئة و غير الموزعة**			**284**	**1556**
1	**النتيجة الأولية دون الهبات والمصادرة**	**-7493**	**-6287**	**-6546**	**-3200**
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	-6.3%	-4.8%	-4.5%	**-2.0%**
2	**العجز دون الهبات و المصادرة**	**-11229**	**-9988**	**-11099**	**-8507**
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	-9.4%	-7.7%	-7.7%	**-5.2%**
3	**العجز باعتبار الهبات و المصادرة**	**-10400**	**-9894**	**-9784**	**-7497**
	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	-8.7%	-7.6%	-6.8%	**-4.6%**

	بحساب م.د	2020	2021	ق.م.ت 2022	ق.م 2023
I-	**جملة مـــوارد الـخـــزيـنـــة**	**18343**	**21485**	**19690**	**23490**
1	**جملة موارد الاقتراض**	**15897**	**14225**	**21194**	**24392**
1-1	موارد الاقتراض الخارجي	4771	7456	11916	14859
1-2	موارد الاقتراض الداخلي	11126	6768	9278	9533
2	**جملة موارد الخزينة الأخرى**	**2447**	**7260**	**-1504**	**-902**
1-2	استخلاص أصل القروض	159	218	150	200
2-2	موارد خزينة مختلفة	2288	7042	-1654	-1102
II-	**جملة تكاليف الخـــزيـــنـــة**	**18343**	**21485**	**19690**	**23490**
1	**جملة تسديد أصل الدين**	**7398**	**11097**	**9806**	**15793**
1-1	أصل الدين الخارجي	4290	6144	4272	6672
2-1	أصل الدين الداخلي	3108	4952	5534	9121
2	**تمويل العجز باعتبار الهبات والمصادرة**	**10400**	**9894**	**9784**	**7497**
3	**قروض وتسبقات الخزينة الصافية**	**545**	**494**	**100**	**200**

الجزء الثاني

موارد ميزانية الدولة لسنة 2023

الجزء الثاني: موارد ميزانية الدولة لسنة 2023

تقدر جملة موارد الدولة لسنة 2023 بـ 69914 م.د أي زيادة بـ 9094 م.د أو 15% بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية التعديلي لسنة 2022. وتتوزع لحد 46424 م.د بعنوان مداخيل الميزانية و 23490 م.د بعنوان موارد الخزينة.

وتعتمد تقديرات مداخيل ميزانيّة الدّولة لسنة 2023 على النّتائج المتوقّعة لسنة 2022 وتطور أهم المؤشرات الاقتصادية خصوصا فيما يتعلّق بالنمو بالأسعار القارة و التضخم وأسعار المحروقات بالأسواق العالمية وهيكلة وتطوّر واردات السلع الموجهة للسوق الداخلية بالاعتماد على النتائج المسجلة خلال العشر أشهر الأولى من السنة الجارية.

بحساب م.د	2020	2021	ق.م.ت 2022	ق.م 2023
مداخيل الميزانية	**30494**	**33547**	**41130**	**46424**
المداخيل الجبائية	27147	30405	36040	40536
المداخيل غير الجبائية	2568	3098	3975	5534
الهبات	779	44	1115	354
موارد الخزينة	**18343**	**21485**	**19690**	**23490**
جملة موارد الدولة	**48838**	**55032**	**60820**	**69914**
التطور (%)	**%15.5**	**%12.7**	**%10.5**	**%15.0**

I.مداخيل ميزانية الدولة

من المنتظر أن تبلغ مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2023 حوالي **46424 م.د** مسجلة بذلك زيادة بـ 5294 م.د أو 12.9 % مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2022. وتتوزع بين مداخيل جبائية لحد 40536 م.د ومداخيل غير جبائية لحد 5534 م.د ومبلغ 354 م.د بعنوان هبات.

1. المداخيـل الجبائيـة

قدرت المداخيل الجبائية لسنة 2023 بـ **40536 م.د** مقابل 36040 م.د محينة لسنة 2022 مسجلة بذلك زيادة بـ 4496 م.د أو 12.5% ويفسر ذلك أساسا بالمستوى المتوقع لتطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وتطور واردات السلع بالإضافة إلى مردود الإجراءات الجبائية المقررة في قانون المالية لسنة 2023 والبالغ 1061 م.د.

وباعتبار نظام الاستخلاص، تتوزع المداخيل الجبائية لحد 73.6% إلى مداخيل متأتية من النظام الداخلي و 26.4% إلى مداخيل متأتية من التوريد:

يتوقع أن تشهد المداخيل الجبائية بالنظام الداخلي زيادة بـ 3187 م.د أو 12.0% خلال سنة 2023، مقابل زيادة بـ 17.6% محينة لسنة 2022 بالعلاقة مع مردود الإجراءات الجبائية لسنة 2023 والترفيع في أسعار مواد الاختصاص وفي الزيادة الخصوصية الموظفة عليها.

يتوقع أن تشهد المداخيل الجبائية المتأتية من التوريد زيادة بـ 1309 م.د أو 13.9%، مقابل زيادة بـ 21.3% محينة لسنة 2022 وذلك بالعلاقة مع مردود الإجراءات الجبائية لسنة 2023.

ويحوصل الجدول الموالي تطور المداخيل الجبائية بالمقارنة مع النتائج المتوقعة لسنة 2022 ونتائج 2021:

بحساب م.د	2020	2021	ق.م.ت 2022	ق.م 2023
الأداءات المباشرة	**12 068**	**12 681**	**15 001**	**16 290**
التطور (%)	**-4.6%**	**5.1%**	**18.3%**	**8.6%**
الضريبة على الدخل	**8 945**	**9 485**	**10 334**	**11 215**
المرتبات والأجور	5 813	6 419	7 179	7 659
موارد أخرى	3 133	3 066	3 155	3 556
الضريبة على الشركات	**3 123**	**3 196**	**4 667**	**5 075**
الشركات البترولية	510	800	1 667	1 704
الشركات غير البترولية	2 613	2 396	3 000	3 371
الأداءات غير المباشرة	**15 079**	**17 724**	**21 039**	**24 246**
التطور (%)	**-7.2%**	**17.5%**	**18.7%**	**15.2%**
المعاليم الديوانية	1 228	1 420	1 856	2 060
الأداء على القيمة المضافة	7 201	8 765	10 026	11 279
معلوم الاستهلاك	2 889	3 203	3 630	4 231
أداءات ومعاليم مختلفة	3 761	4 336	5 527	6 676
جملة المداخيل الجبائية	**27 147**	**30 405**	**36 040**	**40 536**
التطور (%)	**-6.1%**	**12.0%**	**18.5%**	**12.5%**

❖ **الأداءات المباشرة:** قدرت الأداءات المباشرة بـ 16290 م.د مسجلة بذلك زيادة بـ 1289 م.د أو 8.6% مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2022 ومقابل تطور مقدر بـ 18.3% لسنة 2022.

رسم بياني عدد 11 : هيكلة الأداءات المباشرة

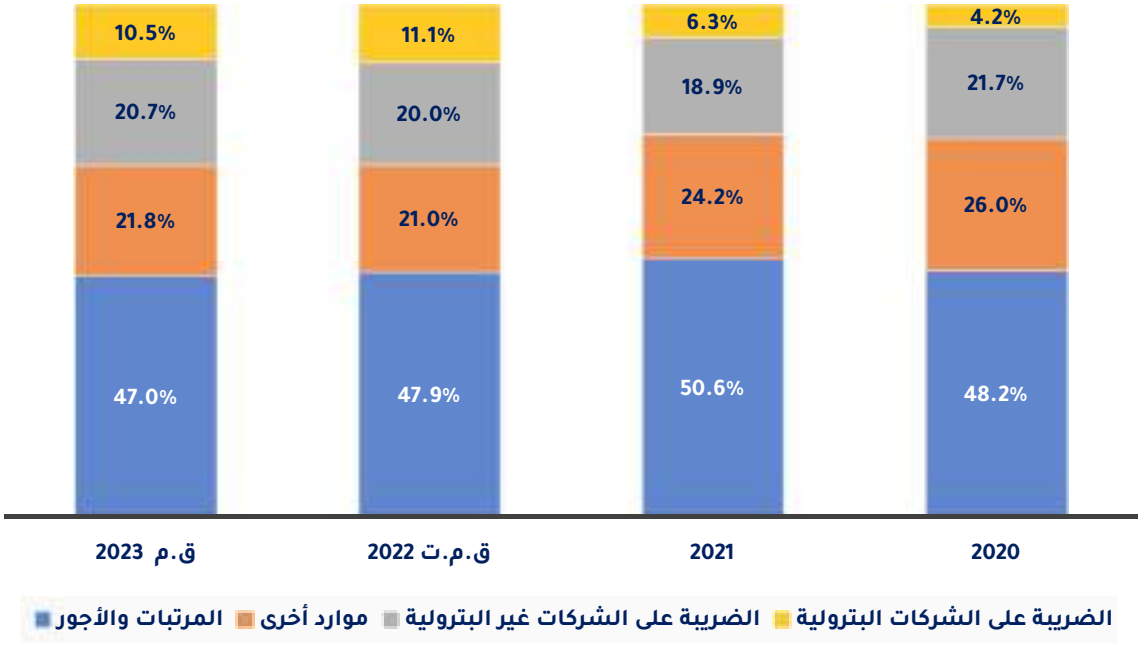

وتتميز الأداءات المباشرة لسنة 2023 بـ:

- ارتفاع مردود الضريبة على الدخل بـ 881 م د أو 8.5% بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2022 ومقابل تطور محين بـ 9.0% لسنة 2022 بالعلاقة أساسا مع إقرار برنامج جديد للزيادة في الأجور بالقطاع العمومي في أكتوبر 2022 ومراجعة الأنظمة التقديرية للضريبة على الدخل.
- ارتفاع مردود الضريبة على الشركات غير البترولية بـ 371 م د أو 12.4% بالمقارنة مع النتائج المتوقعة لسنة 2022 ومقابل تطور محين بـ 25.2% لسنة 2022 بالعلاقة مع تطور الظرف الاقتصادي ومردود الإجراءات الجبائية .
- ارتفاع طفيف في مردود الضريبة على الشركات البترولية بـ 37 م د أو 2.2% بالمقارنة مع النتائج المتوقعة لسنة 2022 و ذلك رغم إنخفاض فرضية معدل سعر برميل النفط من 100.5 دولار للبرميل سنة 2022 إلى 89 دولار للبـرميل سنة 2023 و يفسر ذلك أساسا إلى الارتفاع المتوقع للانتاج الوطني من النفط الخام و الغاز بنسبة 10% بالإضافة إلى ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار.

❖ **الأداءات غير المباشرة:** قدرت بـ 24246 م.د أي زيادة بـ 3207 م.د أو 15.2% بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2022.

ويبين الرسم البياني الموالي تطور الأداءات غير المباشرة:

رسم بياني عدد 12 : هيكلة الأداءات غير المباشرة

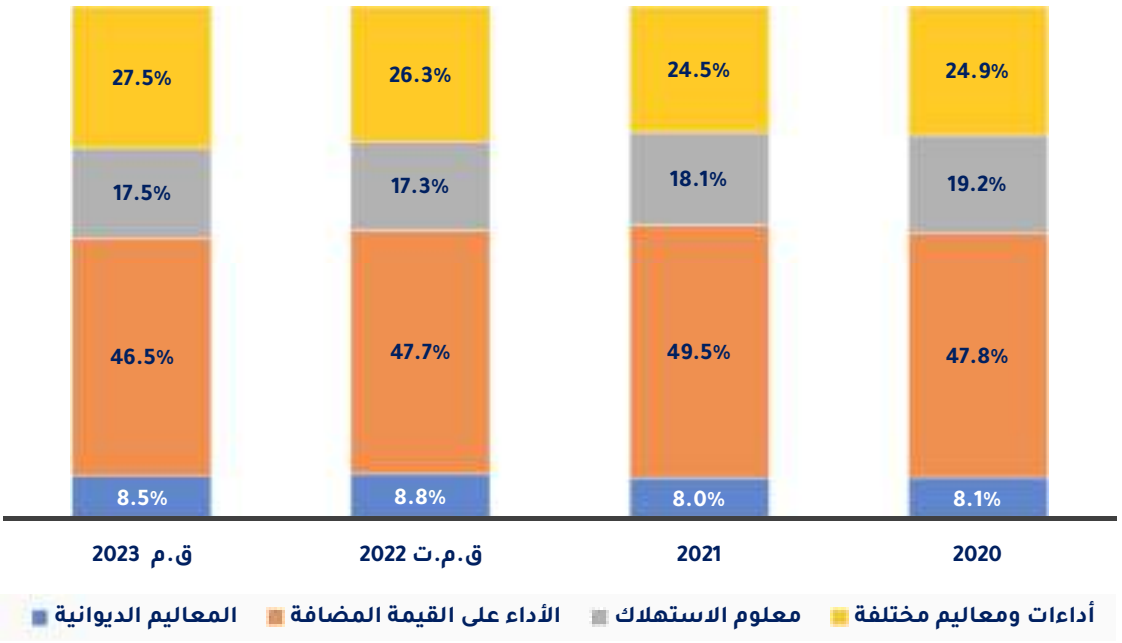

وتميزت تقديرات الأداءات غير المباشرة لسنة 2023 أساسا بـ:

- تطور مردود المعاليم الديوانية بـ 204 م د أو 11.0% بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2022 وذلك بالعلاقة مع تطور الواردات ومردود الإجراءات المقترحة ضمن قانون المالية لسنة 2023.
- الزيادة في مردود الأداء على القيمة المضافة بـ 1253 م د أو 12.5% بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2022 بالعلاقة مع اتخاذ جملة من الإجراءات الجبائية لدعم موارد الدولة بمواصلة توسيع ميدان تطبيق الأداء على القيمة المضافة وترشيد الامتيازات الجبائية الممنوحة.
- ارتفاع في مردود المعلوم على الاستهلاك بـ 601 م د أو 16.6% بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2022 وتطور محين بـ 13.3% لسنة 2022 مرده أساسا الترفيع المرتقب في المعلوم على الاستهلاك الموظف على منتوجات التبغ والوقيد والزيادة الخصوصية الموظفة عليها.

2. المداخيل غير الجبائية

تقدر المداخيل غير الجبائية لسنة 2023 بـ 5534 م د مقابل 3975 م د محينة لسنة 2022 أي زيادة قدرها 1559م د أو 39.2%.

ويبين الجدول التالي تطور المداخيل غير الجبائية:

بحساب م.د	2020	2021	ق.م.ت 2022	ق.م 2023
عائدات المساهمات	933	807	535	1285
مداخيل النفط	280	593	922	861
مداخيل عبور أنبوب الغاز الجزائري	332	582	1527	1884
مداخيل المصادرة والتخصيص	50	50	200	656
مداخيل أخرى	973	1066	791	848
جملة المداخيل غير الجبائية	**2568**	**3098**	**3975**	**5534**

وضبطت هذه التقديرات على أساس:

- ✓ تعبئة 861 م د بعنوان مداخيل تسويق مناب الدولة من النفط الخام
- ✓ استخلاص 1884 م د بعنوان الأتاوة الموظفة على الغاز الطبيعي الجزائري العابر للبلاد التونسية، وتم ضبط هذه التقديرات على أساس:
  - كميات الغاز الجزائري العابرة للبلاد التونسية حيث ستبلغ حوالي 25 مليار متر مكعب،
  - اعتماد فرضية معدل سعر "برنت" في حدود 89 دولار للبرميل.
- ✓ تعبئة 1285 م د بعنوان عائدات المساهمات الراجعة للدولة والمتأتية خاصة مرابيح البنك المركزي و مرابيح المؤسسة الوطنية للأنشطة البترولية.

3. الهبـات

من المنتظر أن يتم خلال سنة 2023 تعبئة مبلغ 354 م.د بعنوان الهبات مقابل 1115 م.د محينة لسنة 2022 متأتية بالأساس من برامج دعم الميزانية الممولة من الاتحاد الأوروبي.

II.موارد الخزينة

ضبطت تقديرات موارد الخزينة لسنة 2023 بـ 23490 م.د وذلك لتغطية جملة حاجيات التمويل على أساس تمويل عجز الميزانية باعتبار والهبات والمصادرة (7497 م.د) وتسديد أصل الدين العمومي (15793 م.د) وقروض وتسبقات الخزينة الصافية (200 م.د). وينتظر أن تتم تعبئة هذه الموارد كما يلي:

بحساب م.د	2021	ق.م.ت 2022	ق.م 2023
جملة موارد الاقتراض	**14 225**	**21 194**	**24 392**
الاقتراض الخارجي	**7 456**	**11 916**	**14 859**
قروض خارجية موظفة	1 560	1 400	1 600
قروض معاد إقراضها	227	100	200
قروض خارجية موظفة (دعم ديوان الحبوب)		495	
قروض دعم الميزانية	5 670	9 921	13 059
السوق المالية العالمية			
الاقتراض الداخلي	**6 768**	**9 278**	**9 533**
جملة موارد الخزينة الأخرى	**7 260**	**-1 504**	**-902**
استخلاص أصل القروض	218	150	200
موارد خزينة مختلفة	7 042	-1 654	-1 102
جملة موارد الخزينة	**21 485**	**19 690**	**23 490**

الجزء الثالث

نفقات ميزانية الدولة لسنة 2023

الجزء الثالث: نفقات ميزانية الدولة لسنة 2023

1- تمّ ضبط تقديرات نفقات مشروع ميزانية الدولة لسنة 2023 على ضوء التوجهات الواردة بالمنشور عدد 9 المؤرخ في 20 ماي 2022 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2023.

2- ويتمثل الرهان في التقليص من عجز الميزانية وحاجيات التمويل إلى مستويات متناسبة مع إمكانيات التمويل المتاحة وذلك للمحافظة على سلامة التوازنات المالية وضمان استدامة الدين العمومي، وللغرض تم اتخاذ جملة من الإصلاحات والإجراءات لترشيد النفقات وخاصة نفقات التأجير ونفقات الدعم.

- إجراءات عاجلة للتحكم في كتلة الأجور وترشيدها والتخفيض من نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي بنقطتين مائويتين في أفق 2026 وذلك من خلال :
  - حصر الانتدابات في القطاعات ذات الأولوية مع التخفيض التدريجي في عدد خريجي مدارس التكوين خاصة بالنسبة لوزارات الدفاع والداخلية والعدل .
  - إعداد روزنامة جديدة لتطبيق مقتضيات اتفاقية 6 فيفري 2021 بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل (25 %ماي 2022، 25 %ماي 2023، 50 %ماي 2024)
  - إقرار زيادة عامة في الأجور لكافة أعوان الوظيفة العمومية بعنوان سنوات 2023 و2024 و2025 على أن يصرف القسط الأول بعنوان سنة 2023 بداية من أكتوبر 2022.
  - عدم تطبيق مقتضيات القانون عدد 38 لسنة 2020 والمتعلق بأحكام استثنائية للانتداب في القطاع العمومي.
  - انتداب 6000 عونا في إطار برنامج تسوية القسط الثاني لعملة الحضائر.
  - تحديد نسبة الترقيات العادية بـ 20%.
  - عدم تعويض الشغورات والسعي إلى تغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة.
  - مزيد التحكم في إسناد الساعات الإضافية وإسناد استراحة تعويضية في حالة القيام فعليا بساعات إضافية .
- اعتماد برامج مستحدثة للتقليص من عدد الأعوان في الوظيفة العمومية:
  - مواصلة اعتماد البرنامج الخصوصي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية كما نص عليه الفصل 14 من المرسوم عدد 21 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2022 .

- تطبيق أحكام الأمر الرئاسي عدد387 لسنة 2022 بتاريخ 18أفريل 2022المتعلق بالتنقل الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية .
- التشجيع على الانتفاع بعطلة لبعث مؤسسة طبقا لمقتضيات الفصل 15 من قانون المالية لسنة 2022.

✓ **إصلاح منظومة الدعم**

شهدت ميزانية الدعم ارتفاعا غير مسبوق سواء فيما يتعلق بدعم المحروقات أو دعم المواد الأساسية وخاصة للحبوب في ظل الأزمات المتلاحقة وخاصة أزمة كوفيد19 والحرب الأكرانية الروسية، وهو ما يستوجب الانطلاق في تطبيق استراتيجية لإصلاح منظومة الدعم وتحسين توجيهه وخاصة عبر تركيز منصة الكترونية للانطلاق في تسجيل الأسر للانتفاع بالدعم .

3- وعلى هذا الأساس، تم ضبط نفقات ميزانية الدولة لسنة 2023 في مستوى 53921 م.د مقابل 50914 م.د محينة لسنة 2022 أي بزيادة 3017 م.د تمثل نسبة 5.9% (وزيادة بـ 6765 م د أو 14.3 % مقارنة بالاعتمادات المرسمة بقانون المالية لسنة 2022).

4- وتوزع نفقات ميزانية سنة 2023 على النحو التالي:

بحساب م د

الأقسام	ق م 2022	تحيين 2022	تقديرات 2023
نفقات التأجير	21 574	21 553	22 772
نفقات التسيير	1 987	1 840	2 314
نفقات التدخلات	14 267	18 707	17 222
نفقات الاستثمار	4 183	3 567	4 692
نفقات العمليات المالية	131	131	57
نفقات التمويل	4 326	4 553	5 307
النفقات الطارئة وغير الموزعة	698	563	1 556
المجموع العام	**47 166**	**50 914**	**53 921**

وذلك دون اعتبار تسديد أصل الدين في حدود 793 15 م د الذي يصنف طبقا لمقتضيات الفصل 17 من القانون الأساسي للميزانية ضمن تكاليف الخزينة في حين تصنف فوائد الدين العمومي ضمن نفقات القسم السادس (نفقات التمويل) من نفقات ميزانية الدولة حسب مقتضيات الفصل 15 من القانون الأساسي للميزانية لتبلغ بذلك جملة

تكاليف ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023 ما قدره **69 914 م د** (منها 200 م د بعنوان قروض وتسبقات الخزينة).

-5 وتجــدر الإشارة إلى أن النفقات ذات الصبـغة التنموية ستبلغ في سنة 2023 ما قدره **9 146 م د** توزع حسب التبويب الجديد كالتالي:

بحساب م د

الأقسام	ق م 2022	تحيين 2022	تقديرات 2023
نفقات التدخلات (ذات الصبغة التنموية)	4 324	4 027	4 397
نفقات الاستثمار	4 183	3 567	4 692
نفقات العمليات المالية	131	131	57
الجملة	**8 638**	**7 725**	**9 146**

-6 ويتضمن المبلغ الاجمالي للنفقات (**53 921 م د**) منحا لفائدة المؤسسات العمومية الإدارية وغير الإدارية بقيمة **2 490 م د** تضاف إليها موارد ذاتية لهذه المؤسسات في حدود **1 989 م د** لتبلغ بذلك جملة ميزانيات هذه المؤسسات **4 479 م د**.

ويبين الجدول التالي جملة ميزانيات هذه المؤسسات ومصادر تمويلها وتوزيعها حسب نوعية النفقات:

بحساب م د

النفقات	منحة الدولة		الموارد الذاتية		الجملة	
	2022	2023	2022	2023	2022	2023
نفقات التأجير	1 307	1 372	350	755	1657	2 127
نفقات التسيير	743	959	833	1 026	1576	1 985
نفقات التدخل	182	159	41	208	223	367
المجموع	**2232**	**2 490**	**1224**	**1 989**	**3456**	**4 479**

-7 وقد تم ضبط هذه التقديرات على أساس:

- اعتماد معدل سعر النفط لكامل السنة بـ 89 دولار للبرميل من نوع "البرنت".
- تخصيص مبلغ **8 832 م د** للدعم المباشر يهم:

المواد الأساسية 2 523 م د

المحروقات 5 669 م د (منها 220 م د لخلاص قسط من متخلدات الشركة التونسية للتكرير)

والكهرباء

النقل 640 م د

-8 وتتوزع الاعتمادات المقترحة حسب مختلف المهمات والمهمات الخاصة لسنة 2023 وفقا للجدول الموالي:

بحساب 1000 دينار

	المهمات والمهمات الخاصة	ق م 2022	ق م ت 2022	تقديرات 2023
-1	مجلس نواب الشعب	22 835	22 835	36 000
-2	المجلس الوطني للجهات والأقاليم			
-3	رئاسة الجمهورية	170 000	168 436	191 000
-4	رئاسة الحكومة	237 608	234 272	252 613
-5	مهمة الداخلية	5 417 357	5 260 496	5 697 400
-6	مهمة العدل	850 570	837 918	908 000
-7	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	298 000	297 460	331 000
-8	مهمة الدفاع الوطني	3 559 000	3 446 555	3 750 000
-9	مهمة الشؤون الدينية	172 260	171 707	180 140
-10	مهمة المالية	1 116 391	1 098 301	1 184 000
-11	مهمة الإقتصاد والتخطيط	905 000	874 028	930 000
-12	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	78 500	78 302	83 500
-13	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	1 850 000	1 805 864	1 965 000
-14	مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	3 180 000	7 889 651	5 971 200
-15	مهمة التجارة و تنمية الصادرات	3 984 500	3 976 384	2 689 280
-16	مهمة تكنولوجيات الإتصال	144 275	141 917	150 150
-17	مهمة السياحة	166 000	145 672	174 000
-18	مهمة التجهيز والإسكان	1 802 500	1 557 702	1 883 500
-19	مهمة البيئة	350 000	318 975	414 562
-20	مهمة النقل	953 866	918 528	1 011 475
-21	مهمة الشؤون الثقافية	372 000	347 208	395 000
-22	مهمة الشباب والرياضة	808 000	790 042	856 000
-23	مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	207 090	198 460	239 000
-24	مهمة الصحة	3 250 000	3 153 598	3 660 000
-25	مهمة الشؤون الإجتماعية	2 223 000	2 214 903	3 302 000
-26	مهمة التربية	6 980 000	6 892 817	7 550 000
-27	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	1 997 078	1 933 584	2 153 000
-28	مهمة التشغيل والتكوين المهني	980 000	966 736	990 612
-29	المجلس الأعلى المؤقت للقضاء	6 224	6 224	4 051
-30	المحكمة الدستورية	1 624	0	0
-31	محكمة المحاسبات	30 425	30 219	31 500
-32	الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات	27 778	19 463	74 000
-33	نفقات التمويل	4 326 000	4 553 000	5 307 000
-34	النفقات الطارئة وغير الموزعة	698 119	562 743	1 556 017
	الجملة العامة	**47 166 000**	**50 914 000**	**53 921 000**

I- نفقات التأجير :

9- ضبطت نفقات التأجير لسنة 2023 في مستوى **22 772 م د** مقابل**21 573م د** مرسمة لسنة 2022 أي بزيادة نسبة **5.6%** (و 21832 م د محينة لسنة 2022 باعتبار 279 م د مرسمة بالنفقات الطارئة).

وتمثل هذه النفقات:

- **14.2%**من الناتج المحلي الخام مقابل **15.1 %** محينة لسنة 2022(الهدف على المدى المتوسط التخفيض في هذه النسبة بنقطتين في أفق 2026).
- **42.0 %** من نفقات ميزانية الدولة مقابل **45.7 %** بقانون المالية لسنة 2022.

وتوزع الزيادة المقدرة بـ **1 219م د** أساسا كالآتي:

- انتدابات 2023 وتعديل انتدابات 2022	269 م د
- الانعكاس المالي السنوي للبرنامج العام للزيادات في الأجور	783 م د
- تعديل ترقيات 2022 وترقيات 2023	130 م د
- الانعكاس المالي لتسوية القسط الأول من عملة الحضائر (6000 عون)	129 م د
- تعديلات مختلفة	88 م د
- تقاعد 2023	180- م د

وتوزع الانتدابات **الجديدة** والبالغة **8 398** خطة على القطاعات كما يلي:

✓ وزارة التربية	**2399 خطة**
• حاملي الإجازة التطبيقية (دفعة 2021)	2326 خطة
• خريجي دار المعلمين العليا	73 خطة
✓ وزارة الدفاع الوطني	**4422 خطة**
• خريجي مدارس التكوين	4340 خطة
• انتدابات أخرى	82 خطة
✓ مدارس التكوين الأخرى	**90 خطة**
(المدرسة الوطنية للإدارة	50 خطة)
(معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي	20 خطة)
(خريجي دار المعلمين العليا	20 خطة)
✓ خطط مختلفة (وزارة المالية، وزارة الفلاحة، وزارة العدل، وزارة التجهيز، وزارة البيئة، وزارة النقل، وزارة الأسرة، وزارة الثقافة، وزارة التعليم العالي، وزارة الصحة، وزارة الشباب والرياضة....)	**1487 خطة**

وتجدر الإشار في هذا الإطار إلى انه يضاف إلى هذه الانتدابات قسط جديد من الدكاترة المعطلين عن العمل في حدود 800 خطة و6000 خطة في إطار تسوية قسط جديد من أعوان الحضائر بعنوان سنة 2023.

10- وعملا بمقتضيات الفصل 45 من القانون الاساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 وخاصة المطة الخامسة منه والمطة الثانية من الفصل 70، تم ضبط العدد الجملي للاعوان المرخص فيهم في حدود 911 658 عونا.

ويشمل هذا العدد الأعوان المرخص فيهم بعنوان سنة 2023 لفائدة كل من مجلس نواب الشعب(الإداريون) ورئاسة الجمهورية ومحكمة المحاسبات ومختلف الوزارات بمصالحها المركزية والجهوية وبالمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة بما في ذلك الانتدابات التي سيتم تجسيمها في إطار تسوية قسط من عملة الحضائر وانتداب الدكاترة ممن طالت بطالتهم.

II- نفقات التسيير

11- تقدر نفقات التسيير لسنة 2023 بـ **2 314 م د** مقابل **1987 م د** مرسمة بقانون المالية لسنة 2022 أي بزيادة 327 م د تمثل نسبة 16.5 %.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن هذا المبلغ يحتوي على اعتمادات في حدود 200م.د تم ترسيمها استثنائيا لخلاص جزء من ديون المؤسسات الصحية تجاه الصيدلية المركزية للبلاد التونسية قصد تمكين هذه الأخيرة من الإيفاء بتعهداتها خاصة مع مزوديها الأجانب.

علما وأن جملة النفقات المحينة بعنوان التسيير لسنة 2022 بلغت 1840 م د وذلك بعد تعديل منحة التسيير المسندة للمؤسسات العمومية.

12- وللضغط على هذه النفقات تم الحرص على تطبيق الإجراءات التالية:

- مزيد إحكام التصرف في وسائل النقل الإدارية مع التأكيد على الالتزام بما جاء بالمناشير والتراتيب الجاري بها العمل الصادرة في الغرض بخصوص استعمال سيارات المصلحة للأغراض الإدارية دون سواها أو الخاصة بالسيارات الوظيفية.
- التسريع في إجراءات التفويت في السيارات التي أصبحت غير قابلة للاستعمال وذلك بالتنسيق مع مصالح أملاك الدولة والشؤون العقارية، والعمل على تعميم تجهيز سيارات المصلحة بمنظومة GPRS.
- مزيد التحكم في نفقات الاستقبالات والإقامة والمهمات بالخارج.

- مزيد العمل على ترشيد استهلاك الطاقة، من خلال وضع خطة للتحكم في الاستهلاك واستعمال الطاقات البديلة والمتجددة خاصة بالنسبة للفضاءات والمؤسسات ذات الاستهلاك المرتفع.

13- وتوزع نفقات التسيير لسنة 2023 بين **1 355 م د** بعنوان نفقات تسيير للوزارات و **959 م د** كمنح تسيير تسند لفائدة المؤسسات العمومية.

وتقدر جملة الموارد الذاتية لهذه المؤسسات لسنة 2023 الموظفة لنفقات التسيير بـ**1 026 م د** لتبلغ بذلك جملة الاعتمادات المخصصة لنفقات التسيير بميزانيات المؤسسات العمومية **1 985 م د**.

وتتوزع هذه المبالغ بين القطاعات كما يلي :

بحساب م د

المؤسسات التابعة لوزارات	المنحة	الموارد الذاتية	جملة نفقات تسيير المؤسسات
الصحة	391	626	1017
تكنولوجيات الاتصال	2	174	176
التربية	160	20	180
التعليم العالي والبحث العلمي	98	37	135
الدفاع الوطني	54	37	91
العدل	48	6	54
التشغيل والتكوين المهني	39	3	42
الداخلية	28	3	31
الشباب والرياضة	25	13	38
الثقافة	19	2	21
وزارات أخرى	95	105	200
الجملة	**959**	**1026**	**1985**

III- نفقات التدخل دون الدعم :

14- تقدر نفقات التدخل دون الدعم لسنة 2023 بـ **8 390 م د** مقابل **7 005 م د** مرسمة بقانون المالية لسنة 2022 و 6 708 م د محينة لسنة 2022 أي بزيادة على التوالي بنسبة 19.8 % و 25.1 %.

-15 وتوزع هذه النفقات بين نفقات تدخلات عادية في حدود 3 993 م د ونفقات تدخلات ذات صبغة تنموية في حدود 4 397 م د.

-16 وستمكن اعتمادات نفقات التدخلات أساسا من تمويل:

	بحساب م د **تقديرات 2023**
النهوض بالفئات محدودة الدخل	1180
صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية	863
المنح والقروض الجامعية	218
تحويلات لفائدة الأسر بعنوان الدعم	697
حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي	800

-17 النهوض بالفئات محدودة الدخل:

تمّ تخصيص اعتماد يقدّر بـ **1180 م د** بعنوان النهوض بالفئات محدودة الدخل لسنة 2023، وستوظّف هذه الاعتمادات بالأساس كما يلي:

✓ **دعم للفئات محدودة الدخل** تهمّ أساسا:

- منح قارّة بـ 220د شهريّا لفائدة 320 ألف عائلة محدودة الدخل علاوة على إسناد 10د شهريّا لكلّ طفل سوي في سنّ الدراسة و20د شهريّا للطفل المعاق بمبلغ جملي 867 م د.
- تقديم مساعدات بمناسبة العودة المدرسية والجامعية بمبلغ 30 م د.
- تقديم مساعدات في المناسبات الدينية بمبلغ 61 م د.
- تقديم مساعدات ظرفية بـ 5 م د.
- مجانية النقل البرّي لأبناء العائلات المعوزة: 3,5 م د.
- تمويل مشاريع صغرى لفائدة الفئات الهشّة: 7,5 م د.
- منحة شهرية قدرها 30د لفائدة الأطفال دون 6 سنوات بحساب 200 ألف منتفع بمبلغ قدره 71 م د.

✓ **رعاية المعوقين** تهمّ أساسا:

- إسناد مساعدات على بعث موارد رزق لفائدة المعوقين بمبلغ 2.9 م.د.
- صرف منح للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بمبلغ 32 م.د.

- تسيير مراكز رعاية المسنّين والمعوقين ومركّبات الطفولة ومراكز أطفال في سنّ ما قبل الدراسة بتكاليف قدّرت بـ 59 م.د.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الفئات محدودة الدخل تتمتّع من جهة أخرى بالتغطية الصحّية وتتوزّع بين :

- بطاقات العلاج المجاني في حدود 310.000.
- بطاقات العلاج بالتعريفة المنخفضة في حدود 623.000.

18- صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية:

تقـدر الاعتمادات المخصصة لدعـم الجماعـات المحلية بـ **863 م د** مقابل **798.4 م د** مرسمة سنة 2022 وذلك باعتبار الاعتمادات المرسمة بصندوق التعاون بين الجماعات المحلية، وتأتي هذه الاعتمادات لمزيد تدعيم القدرات المالية للجماعات المحلية وتمكينها من تسيير شؤونها طبقا للتراتيب والقوانين الجاري بها العمل.

وقد تم ضمن هذا الصندوق الخاص، دمج دعم الدولة السنوي المسند لفائدة الجماعات واعتمادات صندوق التعاون بين الجماعات المحلية.

ويوزع هذا المبلغ كالآتي:

- **820.0 م د** بعنوان الدعم العادي لفائدة الجماعات المحلية،
- **4.0 م د** بعنوان الدعم الاستثنائي لفائدة الجماعات المحلية،
- **39.0 م د** بعنوان تسوية قسط من مديونية البلديات،

وسيتم توزيع اعتمادات الصندوق الخاص طبقا للمقاييس المعتمدة في الغرض وأخذا بعين الإعتبار للنصوص الترتيبية الصادرة في الغرض.

19- المنح والقروض الجامعية:

سيتم رصد اعتماد بمبلغ **218.2 م د** بعنوان المنح والقروض الجامعية. وتقدر كلفة المنح الجامعية المسندة داخل الجمهورية بـ **156.7 م د** وتشمل **45 %** من الطلبة المقدر عددهم الجملي بـ **253.000 طالبا.**

هذا بالإضافة إلى حوالي **2813 طالبا** سيتمتعون بمنح جامعية بالخارج بكلفة جملية تقدر بـ **38.3 م د**، وذلك بإعتبار مصاريف التأمين والتسجيل واللوازم المدرسية وتذاكر السفر.

وعلاوة على ذلك، سيتم تخصيص مبلغ **4.2 م د** بعنوان قروض جامعية بتونس وبالخارج ومبلغ **1.1 م د** بعنوان منح أبناء التونسيين بالخارج المزاولين تعليمهم بتونس وإعانات لفائدة الطلبة المعوزين.

كما سيتم تخصيص مبلغ **18.0 م د** لفائدة **36 ألف طالب** بعنوان منحة الإندماج في الحياة الجامعية ليتمتع كل ناجح في الباكالوريا منتمي لعائلة ضعيفة أو متوسطة الدخل بمبلغ 500 **دينارا.**

-20 أما بالنسبة لنفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية والتي تبلغ **4 397 م د**، فإنها تهم بالأساس الاعتمادات بعنوان دعم الاستثمار ودعم التدخلات وتسديد القروض ومنح التوازن المالي لفائدة المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية والمؤسسات الدستورية.

IV- نفقات الدعم :

-21 تبلغ التقديرات الاجمالية لنفقات الدعم بعنوان سنة 2023 ما قدره **8 832 م د** وهو ما يمثل :

- **16.3 %** من جملة نفقات ميزانية الدولة
- **5.4%** من الناتج المحلي الاجمالي.

-22 دعم المحروقات:

تم ضبط منحة دعم المحروقات على أساس برنامج إصلاح منظومة الدعم يهدف إلى الرفع التدريجي للدعم ويتمثل في:

- ✓ مواصلة تطبيق التعديل الآلي للأسعار بالنسبة للمواد المعنية بالآلية إلى غاية بلوغ حقيقة الأسعار.
- ✓ مواصلة تعديل أسعار المواد البترولية الغير معنية بالآلية (فيول، بترول الإنارة المنزلي والصناعي وغاز البترول المسيل)
- ✓ إجراء تعديل دوري لتعريفتي الكهرباء والغاز الطبيعي مع مراعات الأسر ضعيفة الدخل

وتقدر حاجيات التمويل الضرورية لتوازن منظومة المحروقات والكهرباء والغاز في سنة 2023 بحوالي 8119 م د تم ضبطها على أساس المعطيات والفرضيات التالية:

– معدل سعر النفط: 89 دولار للبرميل من نوع "البرنت "

علما وأن الزيادة بـ 1 دولار في سعر البرميل تؤدي إلى زيادة في نفقات الدعم بـ 141 م د والزيادة بـ 10 مليمات في سعر صرف الدولار تؤدي إلى زيادة بـ 55 م د في النفقات المذكورة.

- تسديد قسط بـ 120 م د من قرض الصندوق السعودي للتنمية لتمويل شراءات مواد نفطية من شركة أرامكو (بعنوان خلاص جزء من باقي متخلدات منحة الدعم التكميلية لسنة 2019)
- إدراج 100 م د كخلاص جزء من باقي المتخلدات بعنوان منحة الدعم التكميلية لسنة 2018
- حجم استهلاك الغاز الطبيعي بـ5.390 مليون طن معادل نفط أي بنقص بحوالي 4.2% بالمقارنة مع التقديرات المحينة لسنة 2022 (5.625 م ط.م.ن)،
- حجم استهلاك المنتوجات النفطية الجاهزة بـ 3946 مليون طن مقابل 2994 مليون طن في التقديرات المحينة لسنة 2022،
- المحافظة على نفس الكميات الموردة من الغاز الطبيعي الجزائري للتقديرات المحينة لسنة 2022 بـ 2.500 مليون ط.م.ن.

ويقترح تمويل هذه الحاجيات (8119 م د) على النحو التالي:

- ✓ 1691 م د: مردود تعديل أسعار المواد البترولية،
- ✓ 759 م د: مردود تعديل تعريفتي الكهرباء والغاز،
- ✓ 5669 م د: منحة بميزانية وزارة وزارة الصناعة والمناجم والطاقة لسنة 2023 بعنوان دعم المحروقات تخصص لتغطية حاجيات التمويل المتبقية لضمان توازن منظومة المحروقات.

ويبرز الجدول التالي هيكلة تمويل حاجيات منظومة المحروقات:

حاجيات التمويل الصافية (م د)	**8119**
- مردود تعديل أسعار المواد البترولية	1691
- مردود تعديل تعريفتي الكهرباء و الغاز	759
منحة الدولة (م د)	**5699**
-الشركة التونسية لصناعات التكرير	2991
-الشركة التونسية للكهرباء و الغاز	2668

23- دعم المواد الأساسية: سيتم في سنة 2023 رصد اعتمادات في حدود **2523 م د** مقابل **3771 م د** مرسمة سنة 2022.

وتجدر الإشارة أنه بالإضافة لهذا المبلغ تم ترسيم مبلغ 697 م د بعنوان التحويلات المباشرة و585 م د ضمن النفقات الطارئة.

وتتوزع حاجيات الدعم المرسمة لسنة 2023 كما يلي :

المواد	مبلغ الدعم
الحبوب	1736 م د
الزيت النباتي	400 م د
الحليب	232 م د
العجين الغذائي والكسكسى	110 م د
السكر	10 م د
الورق المدرسي	35 م د
الجملة	**2523 م د**

24- دعـم النقـل العمـومي:

يقترح بالنسبة لسنة 2023 رصد اعتماد في حدود 640 م د مقابل 600 م د سنة 2022 بعنوان دعم النقل المدرسي والجامعي والنقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية (دون اعتبار الأسلاك النشيطة). وذلك أخذا في الاعتبار انعكاس ارتفاع تكاليف استغلال شركات النقل المعنية.

ويوزع هذا المبلغ بين شركات النقل كما يلي:

بحساب م د

الشركات	ق م 2022	تقديرات 2023	التطور %
الشركة الوطنية للسكك الحديدية	70	76	8.6
الشركات الجهوية للنقل	361	393	8.9
الشركة الوطنية للنقل بين المدن	3	3	0
شركة نقل تونس	140	141	0.7
شركة الخطوط التونسية السريعة	10	10	0
الشركة الجديدة للنقل بقرقنة	16	17	6.3
الجملة	**600**	**640**	**6.7**

V- نفقات الاستثمار و العمليات المالية:

25- تبلغ نفقات الاستثمار ونفقات العمليات المالية لسنة 2023 ما قدره **4 749 م د** مقابل 4 314 م د مرسمة سنة 2022 و 3 698 م د محينة لسنة 2022.

-26 وتشمل نفقات الاستثمار المشاريع والبرامج التنموية التي تنجزها الدولة سواء بصفة مباشرة أو عن طريق المؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية أو المجالس الجهوية. أما بالنسبة لنفقات العمليات المالية فتشمل الاعتمادات التي ترصد لفائدة المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية بعنوان المساهمات أو القروض.

-27 وفيما يلي أهم مكونات النفقات ذات الصبغة التنموية (نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية ونفقات الاستثمار ونفقات العمليات المالية) المدرجة بمشروع ميزانية سنة 2023موزعة حسب المهمات:

رئاسة الحكومة

تقدر النفقات ذات الصبغة التنموية لرئاسة الحكومة بعنوان سنة 2023 بـ 14 م د دفعا موزعة أساسا كالآتي:

✓ المصالح المركزية والمؤسسات العمومية الإدارية: 7.4 م د

ستخصّص لمشاريع وبرامج التنمية للمصالح المركزية والمؤسسات العمومية الإدارية التابعة لرئاسة الحكومة، وتتمثل أهم المشاريع في مواصلة تهيئة وصيانة المقر الكائن بشارع الحرية باعتمادات دفع قدرها 1.5 م د, إلى جانب استكمال تهيئة مقر رئاسة الحكومة ببرج زوارة بوشوشة باعتمادات تقدر بـ 0.2 م د بالإضافة إلى مشروع تهيئات مختلفة بمقر الوزارة باعتمادات دفع قدرها 0.5 م د.

وفي إطار دعم منظومة السلامة بكامل مقرات رئاسة الحكومة تم ترسيم إعتمادات دفع قدرها 1 م د بعنوان مواصلة مشروع إقتناء وتركيز منظومة مراقبة متكاملة لقصر الحكومة بالقصبة بكلفة جملية محينة تقدر بـ 4 م د.

كما سيتم ترسيم إعتمادات قدرها 1.2 م د لفائدة مؤسسة الأرشيف منها 0.9 م د مخصصة لمشروع تجديد منظومة الوقاية من الحرائق، وترسيم إعتمادات قدرها 1 م د لفائدة المحكمة الإدارية بعنوان تهيئات مختلفة لمقراتها واقتناء برمجيات إعلامية كما تم تخصيص اعتمادات دفع قدرها 0.3 م.د لفائدة المدرسة الوطنية للإدارة لمواصلة تهيئة وتجهيز مدرج التدريس وبقية الفضاءات.

✓ المؤسسات العمومية غير الإدارية والهيئات المستقلة: 6.6 م د

تتوزع أساسا كما يلي:

- اعتمادات دفع قدرها 3 م د لفائدة مؤسسة التلفزة التونسية تخصص لتجديد التجهيزات التلفزية والنظم والبرمجيات الإعلامية وتعصير وتجديد تجهيزات الطاقة.
- اعتمادات دفع قدرها 1.6 م د بعنوان اقتناء تجهيزات إذاعية خفيفة لمؤسسة الإذاعة التونسية ودعم التجهيزات وصيانة مقرات الإذاعات الجهوية.
- اعتمادات دفع قدرها 0.2 م د لفائدة المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة" ستخصص بالأساس لتهيئة بناية وفضاءات المقر.

كما سيتم تمكين الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص سنة 2023 من نفقات تدخل ذات صبغة تنموية تقدر بـ 0.6 م د مخصصة أساسا لتهيئة وتجهيز مقر الهيئة واقتناء منظومات إعلامية ووسائل نقل.

هذا وسيتم اسناد الهيئات الدستورية المستقلة والمدرجة نفقاتها بميزانية رئاسة الحكومة بالاعتمادات اللازمة لتمويل مجموعة من المشاريع نذكر بالخصوص مبلغ قدره 0.9 م د لتهيئة مقر الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري.

الداخلية

في إطار تعزيز وتطوير قدرة الوزارة على الاضطلاع بمهامها الأمنية ومقاومة الجريمة والإرهاب، سيتم خلال سنة 2023 تخصيص إعتمادات ذات صبغة تنموية قدرها **274 م د** وذلك لإنجاز أهم البرامج والمشاريع التالية:

- تدعيم التجهيزات الإدارية بالوزارة بإعتمادات تعهد قدرها 18.6 م د واعتمادات دفع حددت بحوالي 19.9 م د.
- دعم المصالح الجهوية عن طريق تهيئة وبناء مقرات الولايات والمعتمديات وتجهيزها وذلك باعتمادات تعهد قدرها 5.5 م د ودفع في حدود 4.0 م د.
- تدعيم الهيكل الأساسي للأمن الداخلي باعتمادات تعهد قدرها 31.5 م د وإعتمادات دفع قدرها 46.1 م د لبناء وترميم وتوسيع ثكنات ومراكز الأمن والحرس الوطنيّين.
- تدعيم تجهيزات الأمن الوطني بإعتمادات تعهد قدرها 58.8 م د وباعتمادات دفع في حدود 43.0 م د لإقتناء تجهيزات خاصة وأجهزة إتصالات وقطع غيار لفائدة وسائل نقل قوات الأمن الداخلي وإقتناء تجهيزات فنية ومعدات لمراقبة حركة المرور وقطع غيار للخافرات وإقتناء خافرات وزوارق مع العمل على مواصلة تجهيز طلائع الحرس الوطني. كما سيتواصل تجهيز جهاز الشرطة الفنية والعلمية مع العمل على إقتناء معدات الكشف عن المعادن.
- تمويل برنامج إكساء قوات الأمن الداخلي من أمن وحرس وطنيين وذلك بتخصيص إعتمادات تعهد قدرها 26.0 م د وإعتمادات دفع في حدود 34.9 م د.
- اقتناء تجهيزات مختلفة لفائدة مدارس التكوين والمدرسة الوطنية للحماية المدنية وتوسعتها وتهيئتها بإعتمادات تعهد إضافية قدرها 10.9م د وبإعتمادات دفع في حدود 8.8 م د.

- إستكمال بناء قطب العلوم الأمنية بالنفيضة وذلك بتخصيص إعتماد تعهد لفائدته في حدود 15.0 م د وإعتماد دفع قدره 12.0 م د.
- دعم الديوان الوطني للحماية المدنية من خلال إقتناء تجهيزات ومعدات ودعم الهيكل الأساسي بالإضافة إلى برنامج ترميم وصيانة المقرات الجهوية بكلفة تقدر بـــ 20.0 م د.
- دعم مركز الإعلامية بوزارة الداخلية بالمعدات والتجهيزات والمنظومات الإعلامية اللازمة للقيام بالمهام المناطة بعهدته، وللغرض تم تخصيص اعتمادات قدرها 10.0 م د بعنوان سنة 2023.
- تخصيص إعتمادات تعهد قدرها 1.7 م د ودفع في حدود 0.7 م د وذلك لتمويل اقتناءات برامج الشؤون المحلية من تجهيزات وبرامج اعلامية.
- تخصيص إعتمادات تعهد ودفع في حدود 2.5 م د وذلك لتمويل الخطة الوطنية لمقاومة الحشرات.
- تخصيص كامل الإعتماد المقدر بـــ 22.0 م د والمرسم ضمن صندوق أموال المشاركة عدد 2 والمسمى "حساب إقتناء تجهيزات لفائدة قوات الأمن الداخلي" لإقتناء تجهيزات خصوصية لفائدة مصالح وزارة الداخلية.

الشؤون المحلية:

تقدر الاعتمادات المقترح ترسيمها على الموارد العامة لميزانية الدولة بعنوان سنة 2023 لفائدة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بـ **152.3 م د** منها **15.3 م د** لتمويل برنامج تأهيل المسالخ (القسط 3).

وسيتم من ضمنها أيضا تخصيص إعتمادات قدرها 125 م د لتمويل المشاريع المدرجة لفائدة الجماعات المحلية وذلك في إطار دفع الإستثمار المحلي وخلق مواطن الشغل على المستوى الجهوي.

وتوزع الإعتمادات المذكورة بين مختلف الجماعات المحليّة حسب الشروط المنصوص عليها ضمن الأمر عدد **3505** لسنة 2014 المؤرخ في 30 سبتمبر 2014 والمتعلق بضبط شروط إسناد القروض ومنح المساعدات بواسطة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّةفي شكل مساعدات.

وسيتم توظيف المبلغ المذكور **بعنوان مساعدات إجماليّة غير موظّفة** تمنح سنويا لفائدة الجماعات المحليّة على أساس مقاييس أهمها عدد السكان والطاقة الجبائيّة

لكل جماعة محليّة بما يضمن التمييز الإيجابي وتقليص فوارق التنمية بين الجماعات المحليّة.

وتتلخص أهم تدخلات الصندوق خلال سنة 2023 في:

- المساعدات غير الموظّفة لتمويل المشاريع المدرجة بالمخطط،
- برنامج تطوير قدرات التصرّف للجماعات المحليّة،
- تحمل الدولة لمختلف الأداءات المستوجبة على الهبات والقروض المسندة من بعض الممولين الأجانب.

الدفاع الوطني

في إطار تعزيز وتطوير قدرات الوزارة على الاضطلاع بمهامها وخاصة حماية التراب الوطني وتعزيز أمننا القومي، سيتم في سنة 2023 تخصيص اعتمادات دفع بقيمة **625.5 م د** لإنجاز برامج ومشاريع مختلفة تتعلق أساسا بـ:

- تدعيم الهيكل الأساسي العسكري من خلال برنامج متكامل لتهيئة الثكنات والفضاءات الصحية العسكرية وبناء المساكن العسكرية وصيانتها من خلال تخصيص إعتمادات دفع في حدود 147.2 م د.
- تدعيم التجهيزات الإدارية والإعلامية للهياكل والمؤسسات العسكرية بالداخل والخارج بـ18.3م د.
- دعم التجهيزات العسكرية بتخصيص إعتماد دفع قدره 411.6 م د للرفع من جاهزية القوات المسلّحة وتطوير أدائها العملياتي.
- تعزيز الإحاطة الصحية والاجتماعية للعسكريين ومنظوريهم من خلال تجهيز المؤسسات الصحية العسكرية بتخصيص إعتمادات دفع تقدر بـ35 م د.
- دعم مسار البحث العلمي العسكري وإنتاج الخرائط الرقمية ومعاضدة مجهود الدّولة في تنمية منطقتي رجيم معتوق والمحدث باعتماد قدره 13.4 م د.

العدل

تمثّل المنظومة القضائية والسجنية ركيزة هامّة من ركائز دولة القانون. ولأنّه لا يمكن تحقيق التنمية دون قضاء عادل وناجز ضامن للحقوق والحريات في دولة قوامها حكم القانون، فإن إصلاح قطاع العدالة يعتبر من أولويات الدولة.

وفي هذا الإطار فإنّ الرّؤية الإستراتيجية لمهمة العدل تركزت أساسا على مواصلة العمل في نفس التوجّه القائم على تحسين جودة العدالة والنفاذ إليها عبر تقديم خدمات قضائية ذات جودة على مستوى النجاعة والفاعلية في فصل القضايا المتعلّقة بمختلف المواد وتقليص في آجال التقاضي بمختلف أطواره ودرجاته وكذلك على مستوى إصدار الأحكام وتنفيذها. بالإضافة الى تيسير النفاذ إلى الخدمات القضائية لكلّ فئات المتقاضين من خلال تقريب، قدر الإمكان، مرفق القضاء من المواطن وتوفير المعلومة له بمختلف وسائل.

فخلال سنة 2023 تدعّمت مجهودات الإستثمار لمهمة العدل في البنية التحتية عبر توفير اعتمادات جملية قدرها **49.6 م د** موّزعة كما يلي:

بالنسبة إلى المصالح العدلية، خصّصت في ميزانيتها إعتمادات دفع قدرها 25.6م د لتمويل مشاريعها ذات الصبغة التنموية عبر إعطاء الأولوية لإستكمال المشاريع بصدد الانجازعلى غرار تهيئة وتوسعة وتجهيز المحاكم بمختلف درجاتها (12.2 م د) و بناء مجمعات للأرشيف وإدارات جهوية بكل من القيروان وصفاقس وبنزرت (2.2 م د) بالإضافة إلى تدعيم النظام المعلوماتي للمحاكم ورقمنة الأرشيف (3.5 م د) كما سيتم رصد مبلغ 1 م د بعنوان دراسة إحداث أقطاب الأعمال.

اما بالنسبة الى المصالح السجنيّة، فقد خصصت لفائدته إعتمادات دفع قدرها 24.0 م د لإستكمال تمويل مشاريعها ذات الصبغة التنموية المتعهد بها في السنوات السابقة والتي تهدف بالأساس لتحسين ظروف إقامة السجين عبر تهيئة وتوسيع الوحدات السجنية وفق المعايير الدولية. كما تضمن تأهيله لإعادة إدماجه في المجتمع وذلك عبر تشريكه في برامج التكوين متعدد الإختصاصات.

ومن أهم النفقات الاستثمارية نذكر ما يلي:

- تهيئة وتوسيع السجون 14.9 م د
- تجهيز ورشات التاهيل 1.0 م د
- تجهيزات ذات صبغة امنية 6.0 م د

الشؤون الخارجية

في إطار تدعيم إشعاع تونس دوليا ودعما للعمل الديبلوماسي والقنصلي سيتم تعزيز إمكانيات وزارة الشؤون الخارجية برصد اعتمادات ذات صبغة تنموية في حدود **8.8 م د** ستخصص أساسا لتمويلالبرامج والمشاريع التالية:

- تهيئات مختلفة لفائدة الإدارة المركزية بمبلغ قدره 0.4 م د.
- مواصلة مشروع تهيئة وتجديد مقر البعثة بنيويورك 0.9 م د.
- صيانة وتهيئة مقرات المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج، حيث تم رصد مبلغ قدره 3.5 م د بعنوان تهيئة مجموعة من المقرات التي هي على ملك الدولة.
- توفير تجهيزات لفائدة المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج بمبلغ قدره 0.3 م.د.
- مواصلة برنامج تحسين المعدات الاعلامية بالخارج 0.3 م د.
- مواصلة أشغال تحضيرية لبناء الأكاديمية الدبلوماسية 2.0م د.
- اقتناء وسائل نقل للمراكز بالخارج 0.6 م د

الشـؤون الدينيـــة

يتواصل مجهود الدولة الخاص بالشؤون الدينية حيث تم رصد **2.5 م د** للنفقات ذات الصبغة التنموية ستخصص أساسا للمشاريع التالية:

- التهيئات الكبرى للمعالم الدينية حيث تم رصد مبلغ قدره 0.9 م د بعنوان بناء وتهيئة الجوامع والمساجد.
- اقتناء تجهيزات ومعدات وبرامج اعلامية حيث تم رصد مبلغ 0.2 م د لتجهيز الإدارة المركزية والإدارات الجهويّة.
- تهيئات مختلفة بمقر الوزارة والاداراة الجهوية بتونس: 0.3 م د
- تكملة بناء إدارات جهوية للشؤون الدينية بكل من ولايات باجة والمهدية وسليانة بإعتماد قدره 0.7 م د
- إقتناء مقسم لبناء إدارة جهوية للشؤون الدينية بسوسة بإعتماد قدره 0.1 م د

كما تمّ رصد إعتمادات بمبلغ 15.7 م د بعنوان صيانة وتأثيث وتسيير الجوامع والمساجد موزعة على مختلف مناطق الجمهورية.

المالية

سيتم خلال سنة 2023 رصد اعتمادات جملية قدرها **94.2 م د تعهدا و172.4م د دفعا** بعنوان نفقات الاستثمار ونفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية **موزعة كما يلي:**

- ❖ 52 م د تعهدا و 129.9م د دفعا بعنوان نفقات الاستثمار
- ❖ 42.5 م د تعهدا ودفعا بعنوان تدخلات ذات صبغة تنموية

1) تتوزع الاعتمادات المرصودة تعهدا ودفعا بعنوان نفقات الاستثمار حسب البرامج كما يلي:

- برنامج الديوانة : 29.4م د تعهدا و 82.9 م د دفعا
- برنامج الجباية : 5 م د تعهدا و 12.9م د دفعا
- برنامج المحاسبة العمومية : 13.5 م د تعهدا و 27.9 م د دفعا
- برنامج مصالح الميزانية : 2.3 م د تعهدا 2.5 م د دفعا
- برنامج الدين العمومي : 0,053 م د تعهدا و 0,065 م د دفعا
- برنامج القيادة والمساندة : 1.4 م د تعهدا و 3.6 م د دفعا

وستخصص هذه الاعتمادات لتنفيذ المحاور الاستراتيجية ولتحقيق الأهداف المرسومة لمهمة المالية نذكر من أهمها:

- **تدعيم مجهود المصالح الديوانية** في مهامها الاقتصادية والجبائية والأمنية من خلال رصد:

  - اعتمادات تعهد قدرها 29.4 م د على الموارد العامة للميزانية.
  - اعتمادات دفع قدرها 82.4 م د : 72.4 م د على الموارد العامة للميزانية و 10 م د على موارد القروض الخارجية الموظفة.

  سيتم إنجاز جملة من البرامج والمشاريع نذكر منها :

  - دراسات متعلقة بالبناءات: 1.3 م د تعهدا و 1.7 م د دفعا.
  - تهيئة وتجهيز مراكز التكوين الديواني: 2.7 م د دفعا
  - بناء وتهيئة مراكز ومحلات الديوانة: 7.6 م د تعهدا و 15.7 م د دفعا. تتوزع هذه الاعتمادات كما يلي:
    - برنامج تهيئة وصيانة مقرات الديوانة: 7.6 م د تعهدا و 3.7 م د دفعا.
    - مشاريع بناء مقرات للديوانة : 12.0 م د دفعا.
  - تجهيز محلات الديوانة: 20.5 م د تعهدا و 62.8م د دفعا. توزع هذه الاعتمادات كما يلي كما يلي:

- اعتماد قدره 52.8م د على الموارد العامة للميزانية ويتمثل خاصة في: استكمال مشروع "اقتناء وتركيز القسط الثاني من الشبكة الراديوية بكلفة قدرها 19.5م د وتطوير الشبكة الراديوية بالجنوب الغربي بكلفة قدرها 2.5 م د. هذا بالإضافة إلى تنفيذ البرامج السنوية لإكساء الأعوان الخاضعين للزي النظامي (9 م د دفعا)

واقتناء معدات خصوصية لمصـــالح الديوانة (3.7م د دفعا) واقتناء وسائل النقل (6.5 م د تعهدا و8.5 م د دفعا) واقتناء المعدات الإعلامية(2.1 م د تعهدا و 3.9 م د دفعا). كما تمت برمجة اقتناء كاميرات محمولة بكلفـــة قدرها 1.3 م د.

- اعتماد قدره 10.0م د دفعا على موارد القروض الخارجية الموظفة ويتعلق بإنجاز مشروع "اقتناء وتركيز ووضع حيز الاستغلال لنظام معلوماتي جديد للديوانة" الممول من طرف البنك الدولي في إطار البرنامج الثالث لدعم الصادرات بمبلغ قدره 6.2مليون أورو مقابل كلفة حسب الصفقات قدرها 7.8 مليون أورو.

- **تدعيم مجهود مصالح الإدارة العامة للأداءات والإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص** في تحسين استخلاص موارد الدولة وتدعيم العدالة الجبائية وتعصير إدارة الجباية ودعم الواجب الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي بالإضافة إلى مسك وتقديم الحسابات العمومية وفق معايير الشفافية والدقة والمصداقية. وقد تم لهذا الغرض رصد اعتمادات قدرها 18.5 م د تعهدا و 40.8 م د دفعا لإنجاز جملة من المشاريع نذكر منه خاصة:

  - بناءات إدارية 2.1 م د تعهدا و 4.2 م د دفعا
  - تجهيزات إدارية: 0.6 م د تعهدا 1.6 م د دفعا
  - بناء و تهيئة القباضات المالية ومكاتب المراقبة: 12.7 م د تعهدا و 27 م د دفعا
  - اقتناء معدات اعلامية: 2.1 م د تعهدا و 6.6 م د دفعا.
  - اقتناء أراضي : 1 م د تعهدا و 1.4 م د دفعا لفائدة مصالح الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص.

- **تدعيم مجهود المصالح المركزية** للميزانية **والتصرف في الدين العمومي والقيادة والمساندة** في مهامها. تم رصد اعتمادات قدرها 3.7 م د تعهدا و6.1م د دفعا لإنجاز جملة من المشاريع نذكر منه خاصة:

  - بناءات إدارية : 0.5 م د تعهدا و 2.4م د دفعا
  - اقتناء معدات اعلامية:0.7 م د تعهدا و 0.9م د دفعا.
  - تجهيزات إدارية:0.7 م د تعهدا و 1.8 م د دفعا.

- البرنامج المندمج للصمود ضد الكوارث الطبيعية:1.9 تعهدا و 1.1 م د دفعا لفائدة الإدارة العامة لتدقيق ومتابعة المشاريع الكبرى بالوزارة باعتبارها الوحدة المكلفة بالتنسيق بين مختلف الهياكل المتدخلة وبالتصرف المالي وبمتابعة البرنامج.

يمول البرنامج المذكور عن طريق قرض (دعم ميزانية) من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالة الفرنسية للتنمية (مناصفة 40 م. أورو لكل منهما) وذلك بمقتضى اتفاقي قرضين بتاريخ 14 ديسمبر 2021. وسيتم تنفيذ هذا البرنامج لمدة ستة سنوات (2022-2027) وذلك بترسيم وتنفيذ المشاريع والبرامج المتفق عليها ضمن ميزانيات مختلف الهياكل الوزارية وكذلك المؤسسات العمومية التي هي تحت إشرافها.

ويشتمل البرنامج على أربعة محاور تنفذها الوزارات والمؤسسات العمومية المعنية والممثلة بالوحدات العملياتية:

المحور الأول: "تحسين الحد من مخاطر الفيضانات في المناطق الحضرية" الذي تشرف على تنفيذه وزارة التجهيز والإسكان (إدارة المياه العمرانية).

المحور الثاني: "تعزيز التأهب للكوارث" وتشرف على تنفيذه كل من وزارة النقل (المعهد الوطني للرصد الجوي) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (الإدارة العامة للموارد المائية، الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى) ووزارة الداخلية (الديوان الوطني للحماية المدنية).

المحور الثالث: "تعزيز الحماية المالية" وتشرف على تنفيذه كل من وزارة المالية (الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة، الإدارة العامة للموارد والتوازنات، الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي) والهيئة العامة للتأمين والجامعة التونسية لشركات التأمين.

المحور الرابع: "تعزيز التنسيق المؤسساتي لإدارة مخاطر المناخ والكوارث" ويشرف على تنفيذه كل من وزارة المالية (الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة، الإدارة العامة للتدقيق ومتابعة المشاريع الكبرى) ووزارة البيئة (الإدارة العامة للبيئة وجودة الحياة).

وقد تم الاتفاق على آلية "**برنامج حسب النتائج**" لتنفيذ البرنامج والقيام بالسحوبات وفقا لمؤشرات تم تحديدها مسبقا. وستقوم محكمة المحاسبات بمهمة التدقيق فيما يتعلق بتحقيق المؤشرات فضلا عن التدقيق الخارجي لحسابات البرنامج سنويا.

كما يتضمن تمويل البرنامج مساهمة الدولة التونسية باعتمـاد قدره **20 م. أورو** تتضمن الاعتمادات السنوية المرسمة والتي تهم القطاعات والهياكل المتدخلة في البرنامج أي اعتمادات التأجير والتسير والاستثمار. وهي مساهمة ذات طابع تقديري ولن تخضع مبدئيا للتدقيق.

2) **فيما يتعلق بالاعتمادات المرصودة بعنوان التدخلات ذات الصبغة التنموية** المقدرة بـ **42.5 م د تعهدا ودفعا** فهي تضم تدخلات الدولة في الميدانين الاقتصادي الاجتماعي والتي تتوزع بالنسبة لسنة 2023 على النحو التالي:

- إسناد منحة قدرها **2.5 م د** بعنوان التدخلات لفائدة ديوان مساكن أعوان وزارة المالية قصد المساهمة في برنامجه المتعلق بتجديد رصيده العقاري.
- مواصلة انجاز برنامج تمويل مؤسسات وجمعيات القروض الصغرى الذي تقدر كلفته الجملية بـ 250 م د والذي انطلق منذ سنة 2017, وذلك بترسيم اعتمادات قدرها **30 م د** تعهدا ودفعا بعنوان القسط الأخير من هذا البرنامج باعتبار الاعتمادات المنجزة خلال الفترة 2017-2022 والبالغة 220 م د.
- تخصيص اعتماد قدره **10 م د** لفائدة "صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار" المحدث بمقتضى قانون المالية لسنة 2018 بكلفة جملية قدرها 50 م د.

الاقتصاد والتخطيط

سيتمّ سنة **2023** رصد إعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية تقدر بـ **839 م د** بعنوان تدخلات القطاع مقابل **814 م د** مرسّمة سنة 2022 أي بزيادة تقدر بـ 3.1 % ناتجة أساسا عن الترفيع في الإعتمادات المخصّصة لخلاص أقساط مساهمات تونس في رأس مال المؤسسات المالية تبعا لتقلبات سعر الصرف وبرمجة إعتمادات هامّة لمواصلة الأشغال التحضيرية للتعداد العام للسكان والسكنى لسنة **2024**.

وتتعلق تدخلات القطاع أساسا بما يلي:

البرنامج الجهوي للتنمية:

سيتمّ خلال سنة 2023 ترسيم إعتمادات دفع بـ 580.7 م د ستخصّص أساسا لـ:

- **تحسين ظروف العيش:** سيتمّ رصد مبلغ في حدود 330.5 م د قصد دفع التنمية بالمناطق ذات الأولوية والمساهمة في توفير المرافق الأساسية (التنوير العمومي والماء الصالح للشرب والطرقات والمسالك الريفية وتحسين السكن والتطهير والتكوين المهني)،
- **الحضائر الجهوية:** سيتمّ رصد مبلغ بـ 220.2 م د لسنة 2023، حيث تمّ التخفيض في الإعتمادات المخصّصة لخلاص منح عملة الحضائر والمساهمات الاجتماعية وعمولات البريد مقارنة بسنة 2022 تبعا لإدماج الدفعة الأولى من عملة الحضائر بالوظيفة العمومية،
- **دعم التمويل الذاتي "إعتماد الإنطلاق":** يقترح بالنسبة لسنة 2023، ترسيم إعتمادات بـ 30 م.د لدعم الأموال الذاتية للمستثمرين قصد مزيد دفع نسق إحداث المشاريع الفردية والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

برنامج التنمية المندمجة:

سيتمّ خلال سنة 2023 رصد اعتمادات دفع بـ 24.8 م د لمواصلة إنجاز مشاريع القسطين الأول والثاني من برنامج التنمية المندمجة (4.8 م د على الموارد العامة للميزانية و20 م د على موارد القروض الخارجية الموظفة). كما سيتمّ رصد إعتمادات دفع بـ 38 م د لإنجاز مشاريع القسط الثالث من البرنامج (18 م د على الموارد العامة للميزانية و20 م د على موارد القروض الخارجية الموظفة)

- **برنامج التنمية المندمجة (القسطين الأول والثاني):** نظرا للانعكاسات السلبية للجائحة الصحية كوفيد 19 على نسق تنفيذ البرنامج سواء على مستوى متابعة ومراقبة الأشغال أو على مستوى إنجاز الصفقات العمومية، فإنّه من المنتظر الانتهاء من إنجاز مختلف العناصر سنة 2023. وقد بلغت نسبة التقدّم المالي إلى موفى سبتمبر 2022 ما قدره 88,1 % تعهدا و80,3 % دفعا.

وباعتبار الإعتمادات المحالة سابقا للمندوبية الجهوية للتنمية تعهدا ودفعا والمبالغ المسحوبة فعليا إلى غاية موفى ديسمبر 2021 والاعتمادات المرسّمة بميزانية الدولة لسنة 2022 والإنجازات المتوقعة لسنة 2023، فإنه سيتم رصد اعتمادات تعهد ودفع بـ 24.8 م د لسنة 2023 لتبلغ بذلك التكلفة المحيّنة لهذا البرنامج ما قدره 550.6 م د (عناصر جماعية 420.7 م د ومشاريع فردية 129.9م د) في موفى سنة 2023.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنّ آخر أجل لطلب السحب على القرض المسند من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ينتهي موفى ديسمبر 2022. وسيتمّ تسجيل

وفورات تقدر بـ 9.0 م د كويتي سيتم استعمالها لإنجاز برنامج تدعيم القسطين الأول والثاني من برنامج التنمية المندمجة.

- **برنامج التنمية المندمجة (القسط الثالث)**: سيتمّ سنة 2023 مواصلة الإنجاز المادّي لمكونات القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة. وقد بلغت نسبة التقدّم المالي إلى موفى سبتمبر 2022 ما قدره 26,0 % تعهدا و14,8 % دفعا.

تبلغ تكلفة القسط الثالث من هذا البرنامج 1015 م.د (عناصر جماعية 715 م.د ومشاريع فرديّة 300 م.د). ويموّل هذا القسط 100 مشروع لفائدة 100 معتمدية بكافة ولايات الجمهورية.

وباعتبار الإعتمادات المحالة سابقا للمندوبية تعهدا ودفعا والبالغة 49.7 م.د في موفى سنة 2021 والاعتمادات المرسّمة بميزانية الدولة لسنة 2022 والإنجازات المتوقعة لسنة 2023، فإنه يقترح ترسيم إعتمادات تعهد ودفع بما قدره 38 م.د لسنة 2023 ستخصّص لإنجاز العناصر الجماعية (حفر وتجهيز وتهيئة الآبار، تهيئة المناطق السقوية، إقتناء العقارات، تهيئة وتعبيد المسالك الريفية والطرقات، تبليط الأرصفة، التنوير العمومي، التزويد بالماء الصالح للشرب....) وفق ما تضمّنته الروزنامة التنفيذية المدرجة بعـقود البرامج المـبـرمـة في الغرض.

التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024:

في إطار التحضير للتعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024، سيقوم المعهد الوطني للإحصاء خلال سنة 2023 بمرحلة العدّ القبلي. ويتمّ خلال هذه المرحلة تقسيم الوحدات الإدارية إلى مناطق عدّ ثمّ إجراء عملية العدّ التجريبي للتأكّد من نجاعة المنهجية والأساليب والتطبيقات التي ستعتمد لجمع ومراقبة البيانات خلال مرحلة العدّ الفعلي. ويحتاج إنجاز هذه المرحلة موارد مالية هامّة قدّرت بـ 53 م.د يقترح ترسيمها سنة 2023 وستخصّص لإقتناء لوحات رقمية وحواسيب محمولة وتطبيقة إعلامية للتعداد ولتغطية مصاريف كراء السيارات وإستهلاك الوقود وأجور ومنح التنقل والتكوين للأعوان المكلفين بالتعداد التجريبي وغيرها من النفقات.

الإستثمار الخاص:

سيتمّ خلال سنة 2023 العمل على دفع الإستثمار الخاص ورفع عراقيل مناخ اللأعمال من خلال:

- تحسين مسار وإجراءات وآجال صرف المنح والمساهمات المنصوص عليها بقانون الإستثمار ورقمنة ودمج جميع مراحل صرف الإمتيازات وتشبيكها مع

المنظومات المعلوماتية لبقية الهياكل المعنية بالإستثمار الخاص وللبنك المركزي التونسي. وقد تمّ للغرض تخصيص إعتماد بـ 71 م.د لسنة 2023 لفائدة الصندوق التونسي للإستثمار منها 60 م.د بعنوان منح للمشاريع ذات الأهمية الوطنية والمشاريع المتحصّلة على مقررات إسناد إمتيازات من اللجان الوطنية لإسناد الحوافز و10 م.د لخط تمويل الإنعاش الاقتصادي Recovery لمساعدة المؤسسات التي تمرّ بصعوبات مالية والمنتفعة ببرنامج إعادة الهيكلة على إستعادة توازناتها المالية.

- مزيد تعزيز الخطة الإتصالية للهيئة التونسية للإستثمار كمخاطب وحيد للمستثمرين التونسيين والأجانب وتطوير خدمات الإحاطة التي تقدّمها ورقمنتها، وقد تمّ رصد إعتماد لفائدة الهيئة بـ 0.6 م.د لسنة 2023 منها 0.2 م.د لإعداد إستراتيجية الهيئة على المدى المتوسط وخارطة المخاطر و0.1م.د لتدقيق النظام المعلوماتي للهيئة و إقتناء الرخص،
- دعم تدخلات وكالة النهوض بالإستثمار الخارجي على مستوى تطوير النشاط الترويجي للإستثمار بتونس لدى أوساط الأعمال العالمية وتنمية عمليات الشراكة بين المستثمرين المحليين ونظراءهم في الخارج. وقد تمّ تخصيص إعتماد لفائدتها بـ 2 م د لسنة 2023.
- تطوير علاقات التعاون الدولي في مجال الإستثمار الخاص للإستفادة من التجارب والخبرات لا سيّما على مستوى اليقظة والتفاعل مع المستجدات الاقتصادية.

التعاون المالي:

سيتمّ خلال سنة 2023 الترفيع في الإعتمادات المخصّصة لخلاص مساهمات الدولة التونسية في رأس مال المؤسسات المالية الدولية لتقدّر بـ 55.7 م.د وذلك مراعاة لتقلبات سعر الصرف. وستخصّص هذه الإعتمادات لـ:

- إستكمال خلاص أقساط المساهمات المستوجبة في رأس مال المؤسسات المالية الدولية.

- برمجة النفقات المتعلقة بالزيادة العامة السادسة في رأس مال البنك الإسلامي للتنمية والتي ستشرع تونس في سدادها بداية من سنة 2023.

التعاون الفني:

سيتمّ خلال سنة 2023 تخصيص إعتماد قدره 0.6 م د قصد تطوير نشاط الوكالة التونسية للتعاون الفني والإرتقاء بالخدمات التي تقدّمها،حيث ستعمل الوكالة على:

- إعتماد التحوّل الرقمي وأساليب العمل الحديثة لتعزيز الجدوى والكفاءة وسرعة الوصول إلى السوق ومرافقة المشغلين الأجانب والمترشحين والمتعاونين التونسيين.
- تطوير خدمة التوظيف بالخارج من خلال تدعيم التواجد بالأسواق التقليدية والبحث وإستكشاف أسواق جديدة والتموقع فيها.
- تنمية التعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي من خلال تكثيف المشاركة في التظاهرات الدولية والإقليمية المتعلقة بالتعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي وربط قاعدة بيانات الوكالة بشبكات الهيئات والمنظمات الناشطة في هذا المجال.

أملاك الدولة والشؤون العقارية

سيتم في سنة 2023 ترسيم نفقات ذات صيغة تنموية قدرها **13.3 م د** لتمويل جملة من البرامج السنوية والبرامج المتواصلة وذلك في إطار تنفيذ المهام الموكولة لمهمة أملاك الدولة أملاك الدولة والشؤون العقارية وحسب مشمولاتها.

وتتوزع هذه المشاريع على النحو التالي:

*** بالنسبة للمشاريع المتواصلة:**

- تتمثل بالأساس في مواصلة بناء الإدارات لبجهوية بكل من مدنين وسيدي بوزيد،
- مواصة التهيئات بالإدارات المركزية وخاصة مقر الوزارة،
- بالنسبة للمشاريع الخاصة بالإعلامية فستتم مواصلة تصميم وتأهيل نظام مندمج للتصرف في عقارات الدولة الفلاحية وغير الفلاحيةبتقنيات حديثة متطورة.

*** بالنسبة للمشاريع الجديدة** فتتمثل أساسا في تعميم تجهيز سيارات المصلحة بمنظومة GPRS .

*** البرامج السنوية:**

- تهيئات مختلفة تخص بالأساس الادارات الجهوية بكل من باجة وقفصة والمنستير إلى جانب تهيئات الإدارات المركزية.
- البرنامج السنوي الخاص بالتسجيل والتحديد العقاري وذلك في اطار صفقة بالتفاوض المباشر بين املاك الدولة والشؤون العقارية وديوان قيس الأراضي والمسح العقاري.

- ادراج اعتمادات لفائدة المشروعين الوطنيين اللذان انطلاقا سنة 2021 لفائدة كل من تقييم الأصول الثابتة وتقييم أملاك الدولة حيث يندرج هذان المشروعان في نطاق تنفيذ مقتضيات القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 الذي نص في فصله عدد 27 على مسك المحاسبة العامة للدولة حسب اسلوب القيد المزدوج ووفق مبدأ إثبات الحقوق بهدف حسن التصرف وإدخال هذا الرصيد في الدورة الإقتصادية.
- برنامج الخارطة الوطنية الفلاحية وغير الفلاحية
- مواصلة برامج الإعلامية التي تهم بالأساس اقتناء معدات لاستغلالها على المستوى المركزي والجهوي.
- كما تم برمجة اعتماد قدره 8000 أد لفائدة الصندوق الخاص بالحزينة عدد 22 والمتعلق بصندوق دعم وتحديد الرصيد العقاري.
- اقتناء تجهيزات مختلفة للإدارات المركزية والجهوية.
- تعميم أجهزة المراقبة.
- اقتناء وسائل نقل لفائدة الإدارات الجهوية والإدارات المركزية.

الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

يقترح، في نطاق مواصلة تدعيم قطاع الفلاحة والصيد البحري ومزيد إحكام استغلال الموارد الطبيعية وتثمينها، تخصيص اعتمادات بعنوان النفقات ذات الصبغة التنموية في حدود **1160.6 م د** كدفوعات لإنجاز مختلف المشاريع والبرامج منها 535.1 م د لتمويل نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية و625.5 م د لتمويل نفقات المشاريع الاستثمار.

برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية:

تقدر الإعتمادات المخصصة لهذا البرنامج بحوالي **295.1 م د** وستمكن من تنفيذ العناصر المتعلقة بالإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية والخاصة بالتدخلات ذات الصبغة التنموية بكلفة 261.8 م د والمشاريع الاستثمارية بكلفة 33.3 م د.

ومن أهم التدخلات ذات الصبغة التنموية نذكر بالخصوص ما يتم تقديمه من التشجيعات المباشرة لفائدة الفلاحين من خلال:

- دعم تجميع الحليب بكلفة تبلغ 96 م د؛
- تقديم منح استثمار في قطاع الفلاحة وقروض عقارية فلاحية بكلفة جملية في حدود 81 م د؛
- دعم بذور الحبوب الممتازة عن طريق ديوان الحبوب بكلفة تبلغ 29 م د؛
- دعم صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية لتقديم تعويضات للفلاحين المتضررين من الجوائح الطبيعية بكلفة تبلغ 28.5 م د؛
- تدعيم تدخلات الديوان الوطني للزيت لفائدة قطاع الزياتين بكلفة تبلغ 2 م د؛
- دعم برنامج التوكيل الصحي للقطيع بكلفة تبلغ حوالي 6 م د؛
- دعم التدخلات لفائدة قطاع التمور على غرار استعمال شباك الناموسية على موارد صندوق النهوض بجودة التمور بكلفة تبلغ 5 م د؛
- دعم مادة المحروقات المستعملة في تشغيل التجهيزات الفلاحية بـ 3.5 م د؛
- تكفل الدولة بتكوين مخزون احتياطي من بذور الحبوب بكلفة تبلغ 2 م د؛
- تكفل الدولة بالفارق بين النسبة الموظفة على القروض الموسمية ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود ثلاث نقاط لفائدة الناشطين في قطاع زراعات الحبوب بكلفة تبلغ 2.5 م د؛

هذا، إلى جانب التدخلات السنوية لديوان تربية الماشية وتوفير المرعى والمؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل.

ومن أهم المشاريع الاستثمارية:

- مواصلة تنفيذ العناصر المتعلقة بالإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية للمشاريع التالية:
  - مشروع التنمية وتثمين المنظومات الفلاحية بولاية زغوان،
  - مشروع التنمية الفلاحية المندمجة ببنزرت،
  - مشروع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والتضامني بالقيروان.
- تدعيم مخبر تحليل الأعلاف الحيوانية بالمعدات والتجهيزات؛
- مواصلة الخطط الوطنية لمكافحة الأمراض النباتية كالتدهور السريع للقوارص وسوسة النخيل الحمراء والبقع السوداء للقوارص وبكتيريا الزياتين.

- مواصلة تطوير منظومة سياحة الفلاحة البيولوجية المستدامة والعادلة في إطار التعاون البلجيكي.
- مواصلة القيام بحملات التلقيح والتطهير الصحي للقطيع.

برنامج الصيد البحري:

تبلغ الإعتمادات المخصصة لهذا البرنامج حوالي **148.2 م د** وستمكن من تنفيذ التدخلات ذات الصبغة التنموية (108 م د) وكذلك مواصلة المشاريع الاستثمارية (40.2 م د).

من أهم التدخلات ذات الصبغة التنموية:

- دعم مادة المحروقات المستعملة من طـرف مـراكب الصيد البحري بكلفة تبلغ 95 م د؛
- دعم الاستثمار في قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية عن طريق تقديم منح استثمار في حدود 11 م د؛
- دعم صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية لتقديم تعويضات لفائدة البحارة المتضررين من الجوائح الطبيعية بكلفة تبلغ 1.5 م د؛
- مواصلة برنامج جهر ميناء الصيد البحري بطبرقة المنجز عن طريق وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري بـ 0.5 م د.

ومن أهم المشاريع الاستثمارية:

- مواصلة إنجاز أشغال إحداث ميناء سيدي يوسف بصفاقس.
- مواصلة إصلاح ميناء قليبية وتوسيع ميناء طبلبة وحماية ميناء قلعة الأندلس وإصلاح وتهيئة ميناء المهدية.
- الإنطلاق الفعلي في تهيئة وتوسيع ميناء الصيد البحري بمنزل عبد الرحمان.
- مواصلة مشروع حماية ميناء الزارات بكلفة تبلغ 20 م د.
- الإنطلاق في إعداد دراسة حماية ميناء سيدي مشرق إلى جانب دراسة حماية ميناء البقالطة.
- مواصلة إنجاز مشروع تعزيز الإدارة التشاركية والشاملة للمصائد الساحلية بتونس في إطار التعاون التونسي-البلجيكي.
- مواصلة دعم منظومة المراقبة في مجال الصيد البحري.

برنامج المياه:

تقـدر الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج **بـ 498.9 م د**. وستمكن هذه الإعتمادات من إنجـاز تدخـلات ذات صبغة تنموية (153.5 م د) ومـواصلـة إنجاز مشاريع استثمارية (345.4 م د).

وتتمثل أهم برامج التدخلات ذات الصبغة التنموية في ما يلي:

- تقديم تشجيعات بعنوان منح استثمار في قطاع المياه بكلفة تبلغ 31.5 م د.
- برنامج ضخ المياه بكلفة تبلغ 10 م د.
- مواصلة تدخلات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وذلك من خلال البرامج المتعلقة بتزويد المراكز الريفية بالماء الصالح للشراب على غرار:

* مشروع تزويد المراكز الريفية بالماء الصالح للشراب الممول من الوكالة الفرنسية للتنمية ومشروعي تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشراب بكل من ولايتي باجة وبنزرت.
* مواصلة المشروع الخاص لتدعيم الموارد المائية بكلفة 237 م د
* مواصلة انجاز مشروع محطة تحلية مياه البحر بالزارات (القسط الأول 50 ألف م$_3$ /يوم) بكلفة محينة بـ 341.5 م د.
* مواصلة انجاز مشروع محطة تحلية مياه البحر بصفاقس (القسط الأول 100 ألف م$_3$ /يوم) بكلفة 928 م د.
* دعم الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه بـ 3.5 م د بعنوان إحالة بعض المنظومات المائية المعقدة التابعة للمجامع المائية.
* مواصلة مشروع مرفأ تونس المالي بالحسيان بكلفة 110 م د.
* مواصلة مشروع تحسين مردودية الشبكات المائية بالوسط والجنوب التونسي بكلفة 100 م د.
* مواصلة برنامج مجابهة ذروة استهلاك الماء الصالح للشراب خلال الفترة الصيفية بكلفة تبلغ 51 م د.

وتتمثل أهم مشاريع الاستثمار في:

- مواصلة مشروع صيانة المنظومات المائية في مجال الري والماء الصالح للشراب.
- مواصلة مشروع سد ملاق العلوي بكلفة تقدر بحوالي 277 م د بمساهمة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي (167 م د).

- مواصلة مشروع الحماية من الفيضانات للمنطقة السفلى 2 لوادي مجردة بكلفة محينة تقدر بحوالي 252.7 م د بمساهمة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (196.3 م د).
- مواصلة مشروع صيانة السدود الجبلية.
- مواصلة مشروع رفع طاقة خزن سد بوهرتمة وتحديث قنال مجردة- الوطن القبلي بكلفة محينة تقدر بحوالي 313 م د بمساهمة من البنك الألماني لإعادة الإعمار.
- مواصلة تعلية سد سيدي سعد وتدعيم استقرار مفرغ الفيضانات ومشروع ربط سد سيدي سعد بسد الهوارب.
- مواصلة انجاز مشاريع خزان السعيدة وخزان القلعة الكبرى وقناة التحويل السعيدة-بلي وخزان القلعة الكبرى بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الاسلامي للتنمية.
- الانطلاق الفعلي في انجاز سد خلاد وسد الرغاي بكلفة محينة تبلغ 323 م د بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الألماني لإعادة الإعمار.
- مواصلة مشروع تحسين التصرف في المنظومات المائية بالوسط الريفي بكلفة قدرها 33 م د ممول من طرف البنك الألماني لإعادة الإعمار.
- الإنطلاق الفعلي في إنجاز مشروع الحماية من الفيضانات للمنطقة U2 بكلفة تبلغ 308 م د بتمويل من البنك الألماني لإعادة الإعمار.
- الإنطلاق الفعلي في مشروع الحماية من الفيضانات للمنطقة U1+M بكلفة تبلغ 162 م د بتمويل من البنك الألماني لإعادة الإعمار.
- مواصلة مشروع تعويض الأبار العميقة جدا بالجنوب التونسي بتمويل من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بكلفة تقدر بحوالي 190 م د ويمتد المشروع على 6 سنوات إبتداء من سنة 2022.
- مواصلة برنامج إحداث وتهيئة المسالك الفلاحية بالمناطق السقوية العمومية بكامل ولايات الجمهورية.
- الإنطلاق الفعلي في مشروع مجابهة الكوارث الطبيعية.
- إحداث 28 بئرا تعويضية و16 بئرا عميقة للماء الصالح للشراب 18 بئرا عميقة للري و20 بئرا مراقبة.

- مواصلة أشغال تعصير المنطقة السقوية للحوض السفلي لوادي مجردة (المرحلة الثانية) على مساحة 2800 هك وإعادة تهيئة قنال العروسية بولاية منوبة وكذلك تهيئة المنطقة السقوية بسيدي ثابت بأريانة بتمويل من البنك الألماني لإعادة الإعمار.
- مواصلة برنامج إعادة تهيئة قناة العروسية الفرع الجنوبي من ولاية منوبة بكلفة تبلغ 75 م د بتمويل من البنك الألماني لإعادة الإعمار.
- مواصلة مشروع تثمين المناطق السقوية العمومية بكلفة 131 م د ممول عن طريق البنك الإفريقي للتنمية بولايات الوسط (القيروان والقصرين وسيدي بوزيد). وتتمثل أبرز مكونات هذا المشروع في إعادة تهيئة وتعصير المناطق السقوية على مساحة 9000 هك وإعادة تهيئة وتعصير المسالك الفلاحية على طول 32 كم والتركيز على مراحل الانتاج وما بعد الانتاج بما في ذلك التزويد والترويج والتحويل بتشريك كل المتدخلين في القطاع.
- مواصلة مشروع تكثيف المناطق السقوية لإعادة تهيئتها وتحسين استغلالها على مستوى شبكات الصرف والتجفيف واحداث مسالك فلاحية ممول عن طريق البنك العالمي بكلفة 411 م د ينجز على مدى 6 سنوات (2019-2024) ليشمل 6 ولايات وهي: جندوبة وباجة وسليانة وبنزرت ونابل وصفاقس.
- إحداث 120 هك من المناطق السقوية الجديدة وتهيئة 40 هك من المناطق السقوية الموجودة إلى جانب أعمال الصيانة والتعهد التي تهم محطات الضخ وشبكات الري وقنوات التجفيف وكذلك جهر الأودية.
- مواصلة إنجاز مشروع تثمين استغلال المياه المعالجة في الميدان الفلاحي.
- إنجاز 12 نظام مائي جديد لفائدة 13224 ساكنا وتهيئة 24 نظاما مائيا قديما لفائدة 34156 ساكنا بكامل ولايات الجمهورية بتمويل من البنك الإفريقي للتنمية.
- الانطلاق في تنفيذ برنامج تحويل فائض المياه من الشمال إلى الوسط التونسي بكلفة جملية تقدر بحوالي 2487 م د على امتداد 15 سنة وبتمويل من البنك الألماني لإعادة الإعمار والاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للتنمية والصندوق الأخضر للمناخ. ويحتوي هذا البرنامج على قسمين رئيسيين يتوزعان على عدة مشاريع. وسيتم سنة 2023 الانطلاق في المشروع الأول والمتمثل في إعادة تهيئة منظومة تحويل مياه سد سيدي البراق-بجاوة لبلوغ طاقة التدفق القصوى بكلفة تناهز 103 م د.

- تدعيم وكالة التنقيب عن المياه بإقتناء قطع غيار وفؤوس لحفر الآبار وأنابيب ومصفاة لإكساء الآبار بكلفة قدرها 1.7 م د.

برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية:

تقدر الإعتمادات المخصصة لهذا البرنامج بحوالي **146.3 م د** سترصد أساسا قصد:

- مواصلة المرحلة الثانية من مشروع التهيئة المندمجة للغابات الذي يتدخل في 72 منطقة غابية و 9 مناطق محمية ويمتد على مساحة 80 ألف هك موزعة على ولايات سليانة وزغوان وباجة وجندوبة والكاف بكلفة محينة تبلغ حوالي 64 م د.
- مواصلة مشروع التنمية الفلاحية الريفية حول البحيرات الجبلية بكلفة محينة تبلغ 70 م د بمساهمة البنك الألماني لإعادة الإعمار (46.5 م د) ومن أهم عناصره المحافظة على المياه والتربة وتهيئة المسالك الفلاحية والماء الصالح للشراب.
- مواصلة برنامج التصرف في الموارد الطبيعية بالمناطق الهشة بكلفة 134 م د بمساهمة الوكالة الفرنسية للتنمية.
- إنجاز عناصر التشجير الغابي والرعوي (2831 هك) وصيانة الغراسات وتهيئة وتحسين المراعي (3800 هك) إضافة إلى تهيئة مصبات المياه (17261 هك) والقيام بأشغال الصيانة والتعهد (35594 هك) واحداث 85 منشأة لتغذية المائدة وفرش المياه وجهر الأودية واصلاح وتعديل مجاري الأودية (140 كلم) وكذلك فتح وصيانة المسالك الغابية (2783 كلم).
- انجاز برنامج تدعيمي بكلفة 1.5 م د لفائدة ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي.
- إلى جانب تنفيذ العناصر المتعلقة ببرنامج الغابات والخاصة بالمشاريع التالية:
  - التصرف المندمج للمشاهد بالمناطق الأقل نموا
  - التنمية وتثمين المنظومات الفلاحية بولاية زغوان
  - التنمية الفلاحية المندمجة ببنزرت

برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي:

تقدر الإعتمادات المبرمجة لفائدة هذا البرنامج بحوالي **12.4 م د** ستخصص أساسا لمواصلة إنجاز البرامج السنوية المتعلقة بـ:

- تهيئة وصيانة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الفلاحي.

- اقتناء تجهيزات مخبرية وعلمية وبيداغوجية وفلاحية.
- مواصلة تهيئة وتجهيز وتحديث مراكز ومعاهد التكوين المهنى في الفلاحة والصيد البحري.
- الإرشاد الفلاحي والتمكين الاقتصادي وتنمية المرأة الريفية بكامل الولايات.

برنامج القيادة والمساندة:

تقدر الإعتمادات المبرمجة له بحوالي **59.7 م د** ستخصص أساسا لـ:

- مواصلة تمويل التدخلات المنجزة من طرف وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية.
- مواصلة إنجاز مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بقابس (المرحلة الثانية) وقفصة بتمويل من البنك الإفريقي للتنمية.
- مواصلة مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالشريط الحدودي لولاية قفصة مول عن طريق الوارد العامة للميزانية.
- مواصلة مشروع التنمية المندمجة بمعتمديات الحنشة ومنزل شاكر وبئر على من ولاية صفاقس بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية.
- مواصلة مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولاية سليانة بتمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- مواصلة انجاز عمليات التهيئة وصيانة المباني الإدارية وتدعيم وسائل العمل بالوزارة وهياكلها لجهوية من خلال اقتناء التجهيزات والمعدات ووسائل النقل.
- هذا إلى جانب إنجاز عناصر بعض المشاريع في برنامج القيادة والمساندة:
  - مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالقصرين.
  - مشروع التنمية والنهوض بالمنظومات الفلاحية بزغوان.
  - مشروع التنمية الفلاحية المندمجة ببنزرت.
  - مشروع التصرف المندمج للمشاهد بالمناطق الأقل نموا
  - مشروع الإدماج الاقتصادي والإجتماعي والتضامني بالقيروان.

الصناعة والطاقة والمناجم

تتمثل أهداف **مهمّة الصناعة والطاقة والمناجم** في تنفيذ سياسة الحكومة قصد تنشيط الإقتصاد ودفع الإستثمار والتحكم في الطاقة بإعتباره محرّك من محركات النمو وذلك من خلال رصد إعتمادات ذات صبغة تنموية تقدر بـ 245.6 م د بعنوان سنة 2023 وموّزعة حسب القطاعات كالآتي:

قطاع الصناعة: 184.4 م د

قطاع المناجم: 1.5 م د

قطاع الطاقة والطاقات المتجددة: 59.7 م د

قطاع الصناعة:

تم رصد إعتمادات ذات صبغة إستثمارية تقدّر بـ 184.4 م د قصد مواصلة دعم ودفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية والنهوض بالإستثمار الصناعي ومن أهمّ المشاريع والبرامج نذكر:

- معاضدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة لإستعادة نسق نشاطها والمحافظة على ديمومتها وقدرتها التشغيلية بما يمكّنها من إستعادة توازناتها الماليّة وذلك من خلال مواصلة تمويل صندوق دعم ودفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة في حدود 60 م د،
- مواصلة دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة العاملة في المجال الصناعي عبر تيسير حصولها على التمويلات البنكية اللازمة لإنجاز إستثمارات الإحداث والتوسعة وذلك من خلال مواصلة تكفّل الدولة بالفارق بين نسبة فائض قروض الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود 3 نقاط مائوية بالنسبة للقروض المسندة من قبل البنوك والمؤسسات المالية من خلال رصد اعتمادات في حدود 5 م د،
- مواصلة دعم وتطوير برنامج تأهيل المؤسسات الصناعيّة عبر توفير مساعدات مالية لإعادة الهيكلة من خلال تمويل إستثمارات ماديّة وغير ماديّة بالإضافة إلى توجيه برنامج التأهيل نحو التشجيع على الإستثمار في التجديد والإبتكار ودعم الصناعة الذكيّة،
- رصد إعتمادات في حدود 30 م د لمزيد تفعيل دور المراكز الفنيّة القطاعية عبر مواصلة دعم النسيج الصناعي ومروره من صناعة مبنية على قدرة تنافسية سعرية

إلى صناعة ذات قيمة مضافة عالية وحثّ المؤسسات لتحسين قدراتها الإنتاجية والتنافسيّة،

- رصد إعتمادات في حدود 2.4 م د لتطوير البنية التحتية الصناعية خاصة بالجهات الداخلية وإحداث جيل جديد من المناطق الصناعية المندمجة والفضاءات الصناعية بالمناطق الداخلية،
- رصد إعتمادات في حدود 25 م د بصندوق التطوير واللامركزية الصناعية لدعم المستثمر الجديد ومساندة المؤسسات الصغرى والمتوسطة،
- رصد منح في حدود 6.5 م د لفائدة صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب من خلال توفير منح لفائدة المصدّر الناشئ ومنح لتشجيع تصدير زيت الزيتون المعلّب في عبوّات لا تتجاوز سعتها 3 لترات.
- تعزيز مجهود الوكالة العقارية الصناعيّة في مجال التهيئة وإعادة التهيئة للمناطق الصناعيّة عبر رصد إعتمادات في حدود 5 م د،
- رصد إعتمادات في حدود 1.2 م د لتمويل برنامج "**صنع في تونس**" وذلك في إطار معاضدة المؤسسات الصناعيّة التونسية وترسيخ ثقافة إستهلاك المنتوج التونسي في السوق المحليّة وتميّز المنتجات التونسية في السوق العالمية،
- مواصلة دعم مجهود الدولة في توفير بنيّة تحتيّة تكنولوجيّة ممّا يساعد على إنجاز مشاريع ذات قيمة مضافة عاليّة وذلك من خلال تمويل أشغال التهيئة الخارجيّة للأقطاب التكنولوجية والفضاءات الصناعية المساندة لها بترسيم اعتمادات في حدود 8 م د،

قطاع المناجم:

- رصد إعتمادات في حدود 1.5 م د لمواصلة دعم تدخّلات الديوان الوطني للمناجم قصد مزيد إستقطاب المستثمرين والإحاطة بهم وتشجيعهم على الإستثمار في مجال البحث والإستغلال المنجمي من خلال تحسين البنية الأساسيّة الجيولوجية وتوفير المعلومة والترويج لمكامن الموارد المعدنيّة وذلك من خلال إنجاز البحوث والتخريط الجيولوجي والقيام بالبحوث المنجميّة والترويج لها.

قطاع الطاقة والطاقات المتجدّدة:

تمّ رصد تدخّلات ذات صبغة تنموية في حدود 59.7 م د بعنوان سنة 2023 لتمويل قطاع الطاقة والطاقات المتجدّدة وذلك لتمويل البرامج والتدخّلات التنموية التالية:

- دعم دور الوكالة الوطنية للتحكّم في الطاقة قصد النهوض بالطاقات المتجدّدة وتحسين كثافة إستهلاك الطاقة لفائدتها عبر تمويل جملة من برامج ترشيد استهلاك الطاقة والتدقيق الإجباري والدوري للطاقة من خلال رصد إعتمادات في حدود 1.3 م د. وفي هذا الصدد تمّ إتخاذ عدّة إجراءات وتدابير من بينها التقليص التدريجي لدعم المواد الطاقيّة مع وضع البرنامج الوطني للتحكّم في الطاقة بهدف التخفيض في الكثافة الطاقيّة بنسبة 3% سنويا ممّا سيمكّن من إقتصاد 30% من إستهلاك الطاقة في غضون سنة 2030 والنهوض بالطاقات المتجدّدة ليمثّل الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجدّدة نسبة 30% من إجماليّ إنتاج الكهرباء في غضون سنة 2030 وذلك من خلال البرامج التالية:

  - الترفيع في الإعتمادات المسندة لفائدة صندوق الإنتقال الطاقي إلى حدود 42 م د وذلك لتمويل المشاريع المقتصدة للطاقة وتشجيع الإستثمارات المنجزة بعنوان تركيز تجهيزات لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجدّدة بغرض الإستهلاك الذاتي بالنسبة للمنشآت المرتبطة بشبكة الجهد المنخفض بالإضافة إلى تمويل برامج التحكّم في الطاقة في المساجد والبلديات وشبكة التنوير العمومي،

- **برنامج إستعمال الطاقة الفولطاضوئية في المباني العموميّة:**

يندرج هذا المشروع في إطار عمليّة دعم الإنتاج الوطني من الطاقة الكهربائية بإعتماد الطاقة الشمسيّة بالمباني العمومية التابعة للمؤسسات والمنشآت العمومية خاصّة منها المؤسسات العموميّة للصحة والمؤسسات الجامعيّة وربطها بالشبكة وذلك للحدّ من الطلب لهذه الهياكل على الطاقة الكهربائية من الشركة التونسية للكهرباء والغاز وبالتالي التقليص في فاتورة إستهلاكها من الطاقة الكهربائية.

وتقدّر اعتمادات الدفع المقترحة لسنة 2023 بـ 7.9 م د تموّل بواسطة القرض الخارجي الممنوح من البنك الألماني للتنمية في نطاق قسط أول قصد تقليصه من الكلفة الجملية للمشروع المقدرة بحوالي 112 م د.

- **برنامج النهوض بالنجاعة الطاقية في المباني العموميّة:**

يندرج هذا البرنامج ضمن سياسة الدولة لتحقيق الإنتقال الطاقي ويهدف إلى إستغلال الإمكانات المتاحة لتحسين النجاعة الطاقيّة في المباني العمومية وذلك عبر تشخيص وتركيز نظم التحكم في الطاقة بما يمكّن من تطوير آداء أنظمة التنوير والتدفئة والتكييف بالمؤسسات والمنشآت العمومية.

وتقدر اعتمادات الدفع المقترحة لسنة 2023 بـ 3.5 م د تمول بواسطة القرض الخارجي الممنوح من البنك الألماني للتنمية في نطاق قسط أول من الكلفة الجملية للمشروع المقدرة بحوالي 50 م د.

بالإضافة إلى ذلك وفي إطار متابعة إنجاز إتفاقية الإستثمار وإيفاء الدولة بتعهداتها بخصوص مشروع المرفأ المالي بمنطقة الحسيان، تمّ رصد إعتمادات في حدود 5 م.د بعنوان إنجاز الربط بالشبكات الخارجية للكهرباء والغاز خلال سنة 2023.

التجارة وتنمية الصادرات

سيتم خلال سنة 2023 مواصلة الجهود لدعم قطاع التجارة وتنمية الصادرات من خلال رصد اعتمادات دفع ذات صبغة تنموية قدرها 16.6 م د. وسيتمّ تخصيصها أساسا لتمويل المشاريع التالية:

- استكمال انجاز مشروع المنطقة التجارية واللوجستية ببن قردان (1.9 م د)؛
- مواصلة التكفل بالنفقات المتعلقة بمشاركة تونس في مختلف المعارض والتظاهرات بالخارج التي يؤمّنها مركز النهوض بالصادرات (8.7 م د)؛
- إنجاز مشاريع بناء مقرات الإدارات الجهوية للتجارة بكلّ من ولايات سليانة ومدنين وبن عروس والقصرين وبنزرت (2.1 م د).

تكنولوجيات الاتصال

تهدف مهمّة تكنولوجيات الاتّصال خلال الفترة القادمة إلى العمل على تكريس مقومات التحول الرقمي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وذلك من خلال السعي إلى الإدماج الاجتماعي الرقمي والمالي لكافة الفئات الاجتماعية من أجل توفير النفاذ الشامل إلى الخدمات الرقمية وذلك:

- بتمكين كافة الفئات الإجتماعية مهما كان النوع الإجتماعي المستهدف وفي جميع المناطق من النفاذ إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والإتصال بالجودة المطلوبة وبتكلفة معقولة من أجل ضمان الادماج الاجتماعي والتقليص من الفجوة الرقمية بما يساهم في تحسين جودة حياة المواطن،
- بإرساء إدارة إلكترونية تسدي خدمات إدارية رقميّة سريعة ذات جودة وكلفة معقولة، لفائدة المؤسسات والأفراد من مختلف الفئات الاجتماعية.

وفي ذات السياق، أولى المخطّط الاستراتيجي "تونس الرقمية 2025" أهميّة بالغة لتبسيط الإجراءات ورقمنتها من أجل إرساء إدارة رقمية ناجعة وشفافة في خدمة المواطن والمؤسّسة.

ويهدف هذا المخطط إلى جعل تونس قطبا تكنولوجيًّا إقليميًا ودوليًا من خلال إحكام توظيف التقنيات التكنولوجية الحديثة لخدمة مختلف القطاعات الاقتصادية والاستفادة منها لدعم القدرة التنافسية وتعزيز الإنتاجية وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار وتوفير فرص التشغيل، والترفيع في مساهمة قطاع تكنولوجيات الاتصال في الناتج المحلّي الإجمالي.

ويمثّل قطاع تكنولوجيات الاتصال آلية أساسيّة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووسيلة فعالة لمجابهة الأزمات بالبلاد, وقد تجلّى ذلك خاصة خلال جائحة كورونا حيث ساهم القطاع في إيجاد الحلول الكفيلة والناجعة في وقت قياسي لتأمين استمرارية المرافق العمومية ومعاضدة مجهود الدولة في مجابهة انتشار هذا الوباء من خلال تطوير مختلف الوسائط والتقنيات المرتبطة بالإنتاج وإسداء الخدمات بالسرعة والنجاعة التي يقتضيها الوضع الصحي على غرار العمل والتعلّم والتسوّق عن بعد وتحويل الأموال عبر محفظة إلكترونية أو مورّع آلي للأموال، هذا فضلا عن التقليص من الإجراءات الإدارية لتمكين المواطن من الإنتفاع بأوفر عدد ممكن من الخدمات الإدارية على الخط.

وعلى هذا الأساس، تمّ ضبط إستراتيجية مهمة تكنولوجيات الإتصال في إطار برنامج الإصلاحات الكبرى للحكومة وأخذا في الإعتبار للرؤية الإستشرافية لتونس في أفق 2035 المتعلّقة بالتنمية الرقميّة وكذلك تعهدات الدولة التونسية على المستوى الدولي في مجال التنمية المستدامة والتحوّل الرّقمي.

وتتمثل المحاور الإستراتيجية التي ترتكز عليها المهمة وذات العلاقة بالمرحلة القادمة (2022-2025) فيما يلي:

1- مراجعة الأطر التشريعية للرقمنة وحوكمة القطاع,
2- الإدماج الاجتماعي الرقمي والمالي,
3- تطوير البنية التحتية الرقمية,
4- التحول الرقمي للإدارة
5- أمن الفضاء السيبرني الوطني,
6-الحوكمة القائمة على البيانات وتطوير أنظمة الذكاء الإصطناعي,
7- تطوير الكفاءات ونشر الثقافة الرقمية,
8- تطوير مناخ الأعمال في مجال الرقمنة,

9- التعاون الدولي في خدمة الرقمنة,

10- الاتصال وإدارة التغيير لنشر الثقافة الرقمية.

هذا وسيتم في سنة 2023 رصد نفقات ذات صبغة تنموية تقدر بـ 120 م د مواصلة إنجاز البرامج والمشاريع المبرمجة والتي تتعلق أساسا بـ:

❖ برنامج التنمية الرقمية:

1- المشاريـع المبـرمجة في إطـار القـرض المبرم مع البنـك الافـريـقي للتنمـية بتاريخ 21 ديسمبر 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية وذلك بترسيم إعتمادات في حدود 14 م د ، والتي تتعلق بالمحاور الاستراتيجية التالية:

✓ محور البنية التحتية الرقمية والخدمات الشاملة:

- مشروع تحسين التغطية بشبكة الاتصالات لفائدة المؤسسات التربوية لتوفير السعة العالية Edunet 10

- مشروع الشبكة الإدارية المندمجة عدالة RNIA IV

✓ محور الحكومة الإلكترونية : حيث تتمثل أهم المشاريع في:

- مشروع إرساء منظومة المعرف الوطني الوحيد للمواطن,

- مشروع تأهيل منظومة الحالة المدنية,

- مشروع إرساء وتركيز منظومة الخلاص الالكتروني للطلب العمومي,

- مشروع تركيز بوابة موحدة للخدمات الالكترونية,

- مشروع تركيز نظام مدمج للبريد التونسي (Solution Informatique de Gestion Intégrée),

- مشروع تركيز نظام التصرف في الموارد البشرية للوظيفة العمومية Composante Business Intelligence
- مشروع وضع وتركيز المنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية,
- تركيز التطبيقات ذات العلاقة بالخدمات الإلكترونية للشؤون الخارجية (E-Consulat)
- مشروع إرساء الحوسبة السحابية الوطنية لوزارة الداخلية,
- تركيز منظومة بوابة العدالة (Portail de la Justice)
- تركيز منظومة السجل العدلي,
- تركيز التطبيقات ذات العلاقة بالخدمات الإلكترونية للشؤون الخارجية (E-Visa)
- اعداد المرجعية الوطنية للعناوين,

- تعزيز البنية التحتية لمشروع ء-هوية,
- إقتناء آلية للتحقق من وثوقية الوثائق اللامادية,
- تركيز ووضع إطار للبنية الهندسية للمؤسسات الحكومية,

2- المشاريع الممولة عن طريق القرض المبرم بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بتاريخ 30 جانفي 2020 للمساهمة في تمويل برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية بإعتمادات دفع تقدر بـ 9 م د ، والذي يهدف إلى تأمين النفاذ العادل إلى مجموعة من الخدمات الاجتماعية والتربوية وتقريب الخدمات العمومية الرقمية وفق مقاربة أحداث الحياة، حيث يسعى البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تعميم شبكة الانترنات عالية التدفق بالمؤسسات التربوية بما من شأنه أن يساهم في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بهدف النفاذ إلى منصات التعليم والتكوين عن بعد وغيرها من الخدمات الرقمية.
- تعزيز رقمنة القطاع الاجتماعي خاصة عبر تطوير برنامج الأمان الاجتماعي وتعزيز منظومة المعرف الاجتماعي والترابط البيني لضمان التحول الرقمي للخدمات وضمان نجاعتها وسرعتها. كما سيمكن هذا المشروع من تحديث أنظمة الضمان الاجتماعي والخدمات المسداة للمضمونين الاجتماعيين والمنافع المرتبطة بها لتحسين الخدمة العمومية.
- تقريب الخدمات من خلال إحداث وتركيز "دور الخدمات الرقمية" حيث تم في هذا الإطار برمجة إحداث ما لا يقل عن 69 دار خدمات رقمية.
- إحداث مقياس دوري لجودة الخدمات العمومية الرقمية.

وتتعلق أهم المشاريع خاصة بمحور البنية التحتية الرقمية بمحور البنية التحتية الرقمية وتركيز أنظمة الترابط البيني والمعرف القطاعي، وتتمثل أهم المشاريع التي هي حاليا بصدد الإنجاز في:

- اقتناء وتركيز نظام معلوماتي متكامل للإدارة العامة للديوانة التونسية,
- اقتناء معدات إعلامية لفائدة السجل الوطني للمؤسسات,
- توفير وتركيز معدات السلامة الكهربائية للشبكة وتحديث البنية التحتية wifi في وزارة الشؤون الاجتماعية,

- تركيز الشبكة الخارجية ذات التدفق العالي Outdoor للمدارس10 Edunet
- تركيز الشبكة الداخلية Indoor
- تطوير البنية التحتية التكنولوجية لمركز تخزين البيانات لوزارة التربية ودمجها في Cloud National
- صفقة بالتفاوض المباشر لتوزيع بطاقات LABES et AMEN
- تصميم وتنفيذ خدمات الترابط البيني لفائدة الشؤن الاجتماعية,
- تطوير منصة الرقمنة للامتحانات الوطنية,
- تحسين رقمنة الخدمات الدراسية ومسار إدارة الطلاب,
- القبول الفني لمواقع LAN و WAN,
- المساعدة الفنية لتنفيذ مشاريع AOMA Transverse Govtech
- اختيار مكتب تصميم وتنفيذ بارومتر الخدمات الإلكترونية (2022-2023-2024),
- تصميم وتطوير منظومة معلوماتية لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية SI Pension CNRPS

3- مشاريع تنمية القطاع الممولة على موارد صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال بإعتمادات دفع تقدر بـ 30 م د:

- تخصيص إعتمادات في حدود 13.2 م د لتمويل مشاريع محور البنية التحتية الرقمية والخدمات الشاملة والمتمثلة أساسا في:
- مشروع تغطية المناطق البيضاء ذات السعة العالية بشبكة الإتصالات ذات السعة العالية,
- مشروع الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة RNIA II 2
- مشروع منظومة مراقبة الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة "المركز العملياتي للشبكات NOC",
- مشروع الشبكة الإدارية لتراسل المعطيات لفائدة الجماعات المحلية "بلديات" RNIA III
- مشروع إنجاز شبكة ألياف بصرية ولاسلكية خارجية باثنتي عشر (12) مركبا جامعيا و تسعة عشر (19) معهدا عاليا للدراسات التكنولوجية والقبول الفني لهاته الشبكة,

- مشروع البنية التحتية الوطنية للمعلومات الجغرافية INIG,
- مشروع هيكل المفتاح العمومي الخاص بوزارة الدفاع الوطني PKI ,
- البرنامج الوطني للتدقيق في السلامة المعلوماتية للهياكل العمومية,

✓ برمجة إعتمادات في حدود 15 م د لمشاريع محور الحكومة الإلكترونية:

- مشروع توسعة البنية التحتية الخاصة بمنصة المنظومة الوطنية "عليسة",
- مشروع البوابة الوطنية للإعلام القانوني,
- تركيز البريد الالكتروني للمواطن,
- مشروع تركيز حلول إمضاء الكتروني قطاعية,
- إرساء آليات العمل التشاركي في الإدارة,

✓ برمجة إعتمادات تقدر بـ 1.8 م د لإنجاز مشاريع محور الإقتصاد الرقمي:

- مواصلة تحفيز الاستثمار في التجديد والابتكار عبر إطار هيكلي مجدد لتمكين المؤسسات الناشئة من التمويل والمرافقة الملائمتين لحاجياتها بعد إصدار القانون عدد 20 لسنة 2018 المتعلق بالمؤسسات الناشئة وذلك عبر تخصيص 1 م د لاستكمال تفعيل آلية الضمان للبرنامج و0.5م د لتسجيل براءات الإختراع.
- مشروع تركيز علامة الثقة لمواقع التجارة الإلكترونية.

❖ **برنامج القيادة والمساندة:**

✓ مشاريع التنمية المبرمجة على الموارد العامة لميزانية الدولة بإعتمادات دفع قدرها 7.1 م د:

- بناء مبيت جامعي لفائدة المدرسة العليا للمواصلات بتونس،
- تهيئة مقر الوزارة بنهج أنقلترا،
- توسعة المدرسة العليا للمواصلات بتونس،
- توسعة المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بتونس.

السياحة

ستتواصل الجهود في سنة 2023 لدعم الترويج والإشهار للقطاع السياحي وتطوير قطاع الصناعات التقليدية. وقد تم للغرض رصد اعتمادات في حدود (83.4 م د) تتوزع أهمها بين

الديــوان الوطني التونسي للسياحة (55.6م د) والديوان الوطني للصناعات التقليدية (8.6م د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي (8 م د) وصندوق حماية المناطق السياحية (10 م د).

تتمثل أهم المشاريع والبرامج المدرجة بمهمة السياحة في:

- برنامج الدعاية والنشر (47.6م د) : يختص بالنهوض بصورة تونس السياحية، ويتم ذلك عن طريق مختلف الوسائل الدعائية وخاصة منها الإشهار الوطني وحملات الإشهار المشترك والترويج للمنتوجات ذات القيمة المضافة.
- مشاريع للنهوض بقطاع الصناعات التقليدية (8.6م د): لتطوير المؤسسات الحرفية وتحسين جودة المنتوج وتعزيز نسبة مساهمة القطاع في الصادرات.
- تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي (8 م د) : برامج إشهارية وترويجية في الداخل والخارج بهدف تحسين المنتوج التونسي.
- حماية المناطق السياحية (10 م د): برامج تتعلق بالنظافة والتطهير والعناية بالمحيط السياحي وتجميله.

التجهيز والإسكان

سيتم خلال سنة 2023 مواصلة الجهود لدعم نسق انجاز المشاريع الطرقية والعناية بالمسالك الريفية وبناء الطرقات. كما سيتم مواصلة إيلاء الأهمية لصيانة وتعهد الرصيد الطرقي وإعطاء الأولوية لمشاريع حماية المدن وإصلاح الأضرار التي لحقت بها جرّاء الفيضانات بالإضافة إلى برامج السكن الاجتماعي وتهذيب وإدماج أحياء سكنية كبرى قصد تحسين ظروف العيش بها.

وستمكن النفقات ذات الصبغة التنموية المرصودة والمقدرة بـ **1696.7 م د** من استكمال ومواصلة الأشغال المتعهد بها خلال السنوات الفارطة إضافة إلى الانطلاق الفعلي في تنفيذ عدّة برامج ومشاريع جديدة بعد استكمال الدراسات وتحرير حوزتها العقارية.

1- أهمّ المشاريع والبرامج المتواصلة:

تتميز ميزانية الدولة لسنة 2023 بإعطاء الأولوية للمشاريع التي انطلقت خلال السنوات الماضية قصد إتمام إنجازها في الآجال واحترام تعهدات الدولة في هذا المجال وفقا للمشاريع والبرامج التالية:

- <u>الطرقات والجسور:</u>

- استكمال إنجاز برنامج تهيئة 325 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 13 ولاية.
- إتمام أشغال برنامج تطوير 141 كلم من الطرقات المـرقمة مـوزعة على 6 ولايات.
- استكمال إنجاز الطريق السيارة قابس-مدنين، ومدنين-رأس جدير بعد أن تم تحرير حوزتها العقارية.

مواصلة إعداد الدراسات الخاصة بالطرقات المتعلقة بإنجاز وصلات طرقات سريعة بالشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب الغربي تربط بين هذه المناطق والطريق السيارة وكذلك القيام بدراسة بعض الطرقات المرقمة أو المنعرجات المقترحة من قبل المجالس الجهوية.

- استكمال إنجاز برنامج تهيئة الطرقات المرقمة على مسافة 344,6 كلم موزعة على 13 ولاية وهي: منوبة وزغوان وباجة وجندوبة والكاف وسوسة وسليانة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وتطاوين وقفصة وتوزر.
- استكمال إنجاز مشروع بناء المحول الرابط بين الطريق X2 والطريق الوطنية رقـم 9.
- استكمال بناء 11 جسرا بطول جملي قدره 1155 مترا خطيا موزعة على 10 ولايات، وهي: بن عروس وزغوان وبنزرت وجندوبة وسليانة وسوسة والمهدية وسيدي بوزيد ومدنين وتطاوين.
- استكمال إنجاز مشاريع تهيئة المسالك الريفية بالولايات ذات الأولوية التي تتمثل في تهيئة 71 مسلكا ريفيا بطول 310 كلم موزعة على 14 ولاية وهي: زغوان وباجة وجندوبة والكاف وسليانة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وقابس ومدنين وتطاوين وقفصة وتوزر وقبلي.
- مواصلة إنجاز مشروع بناء الطريق X20 بين الطريق الجهوية رقم 31 والمخرج الغربي للعاصمة بطول 15 كلم.
- مواصلة إنجاز تهيئة حوالي 351,3 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 15 ولاية وهي: منوبة وبن عروس ونابل وزغوان وبنزرت وسليانة وسوسة والمنستير والمهدية وصفاقس وسيدي بوزيد وقابس وتطاوين وقفصة وقبلي.
- مواصلة إنجاز تهيئة 630,2 كلم من المسالك الريفية موزعة على 9 ولايات ذات أولوية وهي: زغوان وسليانة وسيدي بوزيد وقابس ومدنين وتطاوين وقفصة وتوزر وقبلي.

- مواصلة إنجاز الطريق X4 بين الطريق X والطريق X20.
- مواصلة برنامج إقتناء أراضي لتحرير حوزة المشاريع الكبرى على غرار:
  - الطريق السيارة في إتجاه القيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة (جزء تونس - جلمة).
  - الطريق الحزامية للعاصمة X20.
- مواصلة إنجاز برنامج الطرقات المهيكلة للمدن والذي يتمثل في:
  - إقامة 8 منشآت فنية على مفترقات الطريق الحزامية كلم 4 بصفاقس.
  - تهيئة المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس بطول 28 كلم.
  - تهيئة منعرج جرجيس بطول 20,8 كلم.
  - مضاعفة الطريق الجهوية رقم 27 بين نابل وقليبية بطول 60 كلم:
    - القسط الأول: * نابل - قربة بطول 28 كلم.
    - القسط الثاني: * قربة - منزل تميم بطول 23 كلم.
      * منزل تميم - قليبية بطول 9 كلم.
- مواصلة تهيئة الطريق الوطنية رقم 17 في إطار إنجاز مشروع سدّ وادي الكبير بولاية جندوبة.
- مواصلة إنجاز مشروع سدّ الثغرات بالطريق الوطنية رقم 19 على مستوى **جبل ماطوس** بولاية تطاوين بطول 20 كلم.
- انطلاق أشغال مشروع إيصال الطريق السيارة إلى ولايات القيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة الذي يتمثل في **الطريق السيارة تونس - جلمة** على مسافة 186 كلم وقد تم تحرير الحوزة العقارية لهذا المشروع بنسبة كبيرة قبل انطلاق الأشغال.

ويتضمن هذا المشروع إنجاز:

- 9 محولات
- 22 ممرا تحتيا و66 ممرا علويا.
- 14 منشأة مائية كبرى لتصريف المياه السطحية.
- 4 محطات إستراحة بكل جانب من الطريق السيارة على مستوى مدن الفحص والشبيكة والسبيخة وحاجب العيون.
- مضاعفة 16 كلم من الطرقات لربط مدينة الفحص بهذه الطريق السيارة.

وقصد الإسراع في التنفيذ، تم تقسيم مشروع الطـريق السيارة تونس - جلمة إلى 8 أقساط موزعة كما يلي:

- **4 أقساط أولى بطول 87 كلم بين تونس والسبيخة منها وصلة الربط بمدينة الفحص بطول 16 كلم على النحو التالي :**

قسط 1 : تونـس - زغوان بطول 26 كلم

قسط 2 : زغوان - الفحص بطول 7 كلم + 16 كلم (2*2)

قسط 3 : الفحص - الناظور بطول 27 كلم

قسط 4 : الناظور - السبيخة بطول 27 كلم

- **4 أقساط ثانية بطول 99 كلم وتتمثل في :**

قسط 5 : السبيخة - القيروان بطول 29 كلم

قسط 6 : القيروان - حفوز بطول 29 كلم

قسط 7 : حفوز - وادي زرود بطول 21,4 كلم

قسط 8 : وادي زرود - جلمة بطول 19,6 كلم.

- مواصلة أشغال مشروع **بناء جسر بنزرت** بكلفة محينة تقدر **بـ 774 م د** والذي يشمل المكونات التالية :
  - إنجاز وصلة مضاعفة بطول 11 كلم لربط مدينة بنزرت بالطريق السيارة.
  - بناء محول على مستوى الطريق السيارة والطريق الوطنية رقم 8.
  - بناء محول على مستوى جرزونة الجنوبية والقطب التكنولوجي.
  - بناء محول على مستوى جرزونة الشرقية ومنزل عبد الرحمان.
  - بناء محول على مستوى الطريق الوطنية رقم 11.

كما ينتظر الانطلاق الفعلي في بناء جسر قار بطول 2 كلم وبعلوّ 56 مترا سنة 2023.

- مواصلة أشغال مشروع **ربط مدينة تطاوين بالطريق السيارة أ1** الذّي يتمثل في إنجاز وصلة بطول 55 كلم منها قسط يمر عبر الطريق الوطنية رقم 19.
- مواصلة أشغال مشروع **توسيع المدخل الجنوبي للعاصمة** إلى 2*4 مسالك موزع على 5 أقساط بولايتي تونس وبن عروس وإقامة منشأة فنية بطريق المخرج الغربي للعاصمة على مستوى التقاطع مع الطريق الجهوية رقم 39 (محول بن دحّة).

- مواصلة أشغال إنجاز مشروع **مضاعفة الطريق الرومانية بمدنين** (الطريق الجهوية رقم 117) على مسافة 7,5 كلم باعتبار مضاعفة الجسر الحالي بطول 160 مترا خطيا.
- مواصلة أشغال بناء طريق على سفح الجبل بطول 2,5 كلم على مستوى الطريق الجهوية رقم 128 **لربط مدينة قربص بشبكة الطرقات** وفكّ عزلتها.
- مواصلة بناء 31 جسرا بطول إجمالي قدره 4260 مترا خطيا موزعة على 20 ولاية.
- مواصلة إنجاز مشروع تهيئة 22 كلم من **الطرقات بولاية مدنين** موزعة على النحو التالي :
  - تهيئة الطريق المحلية رقم 969 بين الطريق الجهوية رقم 108 وسيدي مخلوف بطول 18 كلم.
  - تهيئة الطريق المحلية رقم 967 بطول 4 كلم.
- مواصلة إنجاز **البرامج والمشاريع المرسمة سنة 2018** والتي تتمثل في ما يلي:
  - تهيئة 20 مسلكا ريفيا على مسافة 151,7 كلم موزعة على 6 ولايات وهي: باجة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وقابس وقبلي.
  - تعبيد 28 مسلكا ريفيا بطول 173,1 كلم موزعة على 9 ولايات وهي : نابل وباجة وسليانة وسوسة والمهدية وصفاقس والقصرين ومدنين وتوزر.
  - تهيئة وتعبيد مسلكي المغيلة وجبل سمامة بالقصرين بتكلفة قدرها **4,0 م د**.
  - مواصلة أشغال 3 أقساط لتهيئة 3 مسالك ريفية متبقية من برنامج تهيئة المسالك الريفية بتكلفة جملية قدرها **10,0 م د.**
  - تهيئة الطريق **الوطنية رقم 20 بولاية قبلي** بطول 57 كلم.
  - أشغال ربط المنطقة الحرّة للأنشطة التجارية واللوجستية ببن قردان بشبكة الطرقات وبميناء جرجيس والذي يشمل بالخصوص إنجاز **منعرج بن قردان** المتمثل في طريق حزامية مضاعفة حول بن قردان من الجهة الشمالية على طول 9 كلم.
- مواصلة إنجاز **المشاريع الكبرى التي تم التعهد بها سنة 2019** والمتمثلة بالخصوص في:

- برنامج **تهيئة شبكة الطرقات المرقمة** على مسافة 321,8 كلم موزعة على 12 ولاية وهي: ولايات بنزرت وباجة وجندوبة والكاف وسوسة والمنستير والمهدية وصفاقس والقيروان والقصرين وتطاوين وتوزر بتكلفة جملية قدرها **245 م د**.

وفي جانب آخر سيتواصل التعهد بأشغال:

- تهيئة الطريق الحزامية لمدينة الفحص على مسافة 3 كلم بكلفة قدرها **15.0 م د**.
- برنامج تهيئة المسالك الريفية بطول 24 كلم يهم 4 ولايات وهي: جندوبة والكاف وبنزرت والمهدية بكلفة جملية قدرها **8 م د**.
- تهيئة الطريق المحلية رقم 661 بين الجميلات والروحية بولاية سليانة على مسافة 24,5 كلم وبتكلفة قدرها **7 م د**.

- كذلك سيتواصل خلال سنة 2023 إنجاز المشاريع الطرقية المرسمة بميزانية **سنة 2020** والمتمثلة فيما يلي:

- إنجاز عدة مشاريع كبرى مهيكلة على غرار مواصلة الإعداد لإنجاز مشروع الطرقات العرضية المتمثل في مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين الولايات الداخلية بسيدي بوزيد (فطناسة وأولاد حفوز) والقصرين (سبيطلة وفوسانة) والطريق السيارة أ1 على مستوى ولاية صفاقس (منزل شاكر) وسيتم للغرض تحرير حوزة الطريق الوطنية المذكورة قصد مضاعفتها على مسافة 182 كلم باعتبار وصلة الربط بالطريق الجهوية رقم 82 بطول 3 كلم.
وقد تم الاتفاق المبدئي مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الأوروبي للاستثمار لتمويل 80 % من تكلفته الجملية البالغة حوالي **1057 م د**. كما تم الشروع في اقتناء الأراضي لتحرير حوزة هذا المشروع حيث تم ترسيم **30 م د** للغرض.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع يندرج ضمن مساهمة تونس في برنامج "**الطريق العابرة للصحراء**" وهو أول مشروع إفريقي من نوعه ويتمثل في تحويل مشروع الطريق المذكورة إلى **رواق اقتصادي** يربط عواصم كل من تونس والجزائر والنيجر ومالي والتشاد ونيجيريا بطول إجمالي قدره **9768 كلم** أنجز منها **8222 كلم**. والمقصود بالرواق الاقتصادي مجموعة من الطرقات التي تربط بين العديد من المراكز التجارية الكبرى بمختلف البلدان المعنية.

ويهدف هذا البرنامج إلى تخفيض كلفة تنقل الأشخاص والبضائع وتكثيف المبادلات التجارية بين البلدان الافريقية سالفة الذكر وبقية بلدان القارة. فهو يرمي إلى تنمية التبادلات الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق والمساهمة في فك العزلة عن مجموعات سكانية بأكملها، كما يهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي والوطني.

وللغرض، وإضافة إلى مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 المشار إليها، ستساهم تونس أيضا بمشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 15 الرابطة بين المعبر الحدودي بوشبكة بالقصرين وقفصة وقابس على مسافة 240 كلم وهو مشروع لايزال في طور الدراسات الأولية.

هذه الطريق ستربط لاحقا بين الطريق السيارة الداخلية تونس - جلمة في اتجاه قفصة والطريق السيارة تونس - صفاقس - رأس جدير.

- مواصلة إنجاز **برنامج تهيئة الطرقات المرقمة** والمتمثل في تهيئة 382 كلم موزعة على 14 ولاية بتكلفة جملية قدرها **385 م د**.
- مواصلة إنجاز **برنامج تدعيم الطرقات المرقمة** ويتمثل في تدعيم 860 كلم موزعة على 24 ولاية بتكلفة جملية قدرها حوالي **451 م د**.
- مواصلة إنجاز **البرنامج الخاص بتهيئة المسالك الريفية** ويتعلق بتهيئة 912 كلم من المسالك الريفية موزعة على جل الولايات بتكلفة قدرها **336 م د**.

- استكمال إنجاز **برنامج تهيئة مسالك ريفية** المتمثل في تهيئة مسالك ريفية بولايات:

القصرين	8 مسالك حدودية	بطول 50 كلم	بتكلفة **15,0** م د
جندوبة	6 مسالك	بطول 27 كلم	بتكلفة **9,3 م د**
قفصة	3 مسالك	بطول 80 كلم	بتكلفة **12,0 م د**
باجة	5 مسالك	بطول 7,4 كلم	بتكلفة **2,3 م د**
الكاف	3 مسالك	بطول 9.5 كلم	بتكلفة **1,8 م د**

كما ينتظر خلال سنة 2023 مواصلة إنجاز العديد من البرامج والمشاريع الطرقية التي تم ترسيمها بميزانية **سنة 2021** والتي تتمثل فيما يلي:

- **برنامج الطرقات المهيكلة لسنة 2021:**

يتمثل البرنامج في إتمام أشغال الطريق الحزامية بالقصرين بطول قدره 3 كلم وبتكلفة قدرها **10 م د.**

- **برنامج تهيئة وتطوير شبكة الطرقات المرقمة لسنة 2021:**

يتمثل البرنامج في تهيئة 43,5 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 3 ولايات بتكلفة جملية قدرها **42.5 م د**، ويتمثل البرنامج فيما يلي:

- تطوير الطريق المحلية رقم 970 بمدنين الرابطة بين الطريق الجهوية رقم 971 والطريق المحلية رقم 115 بطول 30,5 كلم (من النقطة الكيلومترية عدد 20 إلى النقطة الكيلومترية عدد 50,5) وبتكلفة قدرها **30 م د** وهي طريق ذات أهمية للربط مع جزيرة جربة عبر مدينة جرجيس.
- تهيئة مدخل المنطقة الصناعية سيدي التومي بني خلاد بولاية نابل بتكلفة قدرها **7 م د**.
- تهيئة مدخل المنطقة الصناعية بمدينة حاجب العيون بالقيروان والقيام بربطها بالطريق الوطنية رقم 3 بطول 4 كلم وبتكلفة قدرها **3.5 م د**.
- تهذيب الطريق الجهوية رقم 86 بمدينة حاجب العيون بالقيروان بطول 9 كلم وبتكلفة قدرها **2 م د**.

- **برنامج تدعيم شبكة الطرقات المرقمة لسنة 2021:**

يتمثل البرنامج في تدعيم 13,7 كلم من الطرقات المرقمة بولاية القيروان بتكلفة جملية قدرها **19 م د**، ويتمثل في ما يلي:

- تدعيم الطريق الجهوية رقم 99 الرابطة بين الباطن والقيروان بطول 5,7 كلم وبتكلفة قدرها **10 م د**.
- تدعيم الطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين القيروان ورقادة بطول 8 كلم وبتكلفة قدرها **9 م د**.

- **برنامج تهيئة المسالك الريفية:**

يتعلق البرنامج بتهيئة 912 كلم من المسالك الريفية موزعة على جل الولايات بتكلفة جملية قدرها **336 م د**.

- **تهيئة مسالك ريفية:**

يتمثل البرنامج في تهيئة 5 مسالك ريفية بولايتي:

تطاوين	4 مسالك	بطول 24 كلم	بتكلفة **9,0** م د
سيدي بوزيد	1 مسلك	بطول 5 كلم	بتكلفة **0,8 م د**

كما سيتواصل انجاز **البرنامج السنوي الخاص بالصيانة الدورية للطرقات والمسالك والجسور** لسنة 2021 والذي شهد تأخيرا نتيجة "لجائحة الكورونا" ويتمثل فيما يلي:

- الصيانة الدورية لشبكة المسالك الريفية: يتعلق بصيانة 82 مسلك ريفي بطول جملي قدره 472 كلم بـ 23 ولاية وبتكلفة جملية قدرها **60 م د**.
- الصيانة الدورية لشبكة الطرقات المرقمة: يتمثل في صيانة 580 كلم من الطرقات المرقمة بـ 24 ولاية منها 1064 كلم شحن لحواشي الطريق و269,4 كلم تغليف بالخرسانة الإسفلتية و310,6 كلم تغليف سطحي وتثبيت الحواشي كما يحتوي البرنامج على تغليف بطبقة مضاعفة لحواشي الطريق، وتبلغ تكلفة هذا البرنامج **125 م د**.
- تهيئة السلامة المرورية: يتمثل هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته **10.3 م د** فيما يلي:

- تهيئة السلامة المرورية للطريق الجهوية رقم 37 بتونس على مسافة 0,450 كلم وتهيئة رافد على مستوى محول الطريق الوطنية رقم 3 - الطريق الجهوية رقم 24 وبتكلفة قدرها **2.5 م د**.
- بناء ممر علوي للمترجلين بتونس بالطريق الجهوية رقم 21 بين محول الطريق الجهوية رقم 21 - الطريق المحلية رقم 539 ومحول الطريق الجهوية رقم 21 - الطريق الوطنية رقم 5 وبتكلفة قدرها **1.5 م د**.
- صيانة التنوير العمومي وتهيئة بعض النقاط السوداء باستعمال الطاقة الشمسية وبتكلفة قدرها **4.5 م د**.

كما ينتظر خلال سنة 2023 مواصلة إنجاز العديد من البرامج والمشاريع الطرقية التي تم ترسيمها بميزانية **سنة 2022** والتي تتمثل في ما يلي:

- **برنامج تهيئة وتطوير شبكة الطرقات المرقمة لسنة 2022:**

يتمثل البرنامج في تهيئة 230.6 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على5 ولايات وهي: سليانة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وقفصة بتكلفة جملية قدرها **234.6 م د**.

- **برنامج تدعيم شبكة الطرقات المرقمة لسنة 2022:**

يتمثل البرنامج في تدعيم الطريق الجهوية رقم 204 بقرقنة وبصفاقس بطول 5 كلم (من النقطة الكيلومترية عدد 15 إلى النقطة الكيلومترية عدد 20) وبتكلفة جملية قدرها **5 م د**.

- **برنامج طرقات تونس الكبرى لسنة 2022:**

يتمثل هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته **26.5 م د** في ما يلي:

- بناء 3 جسور علوية على الطريق الحزامية اكس20 (جسر على مستوى مسلك الشابي بولاية أريانة وجسر على مستوى مسلك الشنوة وجسر على مستوى جبل عمار بولاية منوبة) بتكلفة جملية قدرها **17.5 م د**.
- مضاعفة الطريق المحلية رقم 525 الرابطة بين الطريق المحلية رقم 458 والطريق الحزامية اكس20 إلى 2*2 مسالك بطول 1,5 كلم مع مضاعفة جسر على قنال وادي مجردة بتكلفة جملية قدرها **9.0 م د**.

- **برنامج الدراسات الخاصة بالطرقات لسنة 2022** بتكلفة **10.0 م د**.

- **برنامج بناء جسور لسنة 2022:**

ويهم مواصلة انجاز **برنامج بناء 10 جسور** بـ 5 ولايات وبطول قدره 81,4 متر خطي وبتكلفة جملية قدرها **22.5 م د**.

كما سيتواصل انجاز **البرنامج السنوي الخاص بالصيانة الدورية للطرقات والمسالك والجسور** لسنة 2022 الذي يتمثل فيما يلي:

- **الصيانة الدورية لشبكة المسالك الريفية**:

يتمثل هذا البرنامج في صيانة 94 مسلك ريفي بطول جملي قدره 516,3 كلم بـ 23 ولاية وبتكلفة جملية قدرها **75.0 م د**.

- **الصيانة الدورية لشبكة الطرقات المرقمة:**

يتمثل هذا البرنامج في صيانة 485 كلم من الطرقات المرقمة بـ 24 ولاية منها 236,155 كلم تغليف بالخرسانة الإسفلتية و248,8 كلم تغليف سطحي

و253,8 كلم تثبيت لحواشي الطريق و410,9 كلم شحن لحواشي الطرقات المرقمة وتشوير وإصلاح أجزاء متضررة من الطرقات. وتبلغ التكلفة الجملية لهذا البرنامج **150.0 م د**.

- **برنامج تهيئة السلامة المرورية لسنة 2022**:

يتمثل هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته الجملية **24.5 م د** فيما يلي:

- صيانة وتطوير جزء من شبكة التنوير العمومي بولايات تونس ومنوبة ونابل وسوسة وصفاقس بتكلفة قدرها **7.0 م د**.
- اصلاح مسار الطريق الوطنية رقم 11 بولاية باجة على مستوى النقطة الكيلومترية عدد 136 بعمدون وبتكلفة قدرها **2.5 م د**.
- التنوير بالطاقة الشمسية لبعض النقاط الخطرة بمختلف الجهات بتكلفة جملية قدرها **7.0 م د**.
- معالجة 30 نقطة سوداء أين تكثر حوادث الطرقات بمختلف الجهات بتكلفة جملية قدرها **8.0 م د**.

- القسط السنوي الخاص بسنة 2022 المتعلق **بالبرنامج الوطني التحفيزي للشباب أصحاب الشهائد العليا** لبعث مقاولات صغرى في مجال الصيانة العادية للطرقات بتكلفة قدرها **21 م د** ويهم تجديد عقود 75 % من المؤسسات العاملة في إطار هذا البرنامج من الجيل الأول والثاني والذي يشمل الاختصاصات التالية:
  - التشوير وتجهيزات الطريق
  - تنظيف الطرقات والحواشي والصيانة العادية للمنشآت المائية
  - إصلاح قارعة الطريق
  - صيانة الإنارة العمومية

<u>حماية المدن من الفيضانات:</u>

ستخصص نفقات الاستثمار المرصودة لفائدة برنامج حماية المدن من الفيضانات بعنوان سنة 2023 لإنجاز المشاريع التالية:

– استكمال برنامج حماية المدن من الفيضانات للمدن التالية: تونس الغربية وبنزرت وفوسانة بالقصرين والقصرين وتطاوين وأريانة ورواد ومطماطة الجديدة.

- كما سيتواصل إعداد الدراسة الاستراتيجية للتصرف في مخاطر الفيضانات بتكلفة محيّنة قدرها **12 م د** والتي تهدف إلى:
  - تشخيص الوضعية الحالية لكل منشآت الحماية من الفيضانات.
  - إعداد قاعدة معطيات جغرافية للمنشآت.
  - إعداد خرائط للمناطق المهددة بالفيضانات.
  - وضع إستراتيجية للحد من تأثيرات التغيرات المناخية.
  - وضع خطة حماية وتدخّل قوامها سلم أولويات.
- مواصلة إنجاز **برنامج حماية المدن من الفيضانات** المرسم **سنة 2020** بتكلفة إجمالية قدرها **323 م د** ويتمثل في:
  - حماية تونس الشمالية والشرقية من الفيضانات وتتمثل الأشغال في حماية مناطق رواد وسكرة والكرم الغربي والبحر الأزرق والمرسى والحوض الساكب لوادي قرب وروريش (النصر والمنازه وحي الخضراء والحي الأولمبي وأريانة العليا إلى البحيرة الشمالية لتونس). وتبلغ التكلفة الجملية لهذا المشروع **205,0 م د** وذلك بعد إتمام إعداد الدراسات التفصيلية.
  - إنجاز حماية وادي بقابس بعد إتمام الدراسات ويتمثل في تهيئة وادي قريعة وإنجاز معبرين بتكلفة جملية قدرها **50 م د**.
  - حماية مدن ملولش بالمهدية والسبالة بسيدي بوزيد ومدنين وغمراسن بتطاوين ومنطقة الوديان بنفطة (محاسن وبوهلال ودغومس وسبع آبار) من ولاية توزر والمحمدية وفوشانة من ولاية بن عروس ووادي الطين بغنوش من ولاية قابس بتكلفة جملية قدرها **29 م د**.
  - حماية مختلف مدن ولاية نابل المتضررة من فيضانات شهر سبتمبر لسنة 2018 بعد استيفاء الدراسات التفصيلية الخاصة بها.

  ويتمثل البرنامج في حماية مدن نابل والحمامات وبني خلاد وزاوية الجديدي وبوشراي ودار شعبان الفهري وتاكلسة وقرية ومنزل بوزلفة بتكلفة قدرها **39.0 م د**
- مواصلة انجاز **برنامج حماية المدن من الفيضانات** المرسم **سنة 2021** بتكلفة إجمالية قدرها **100 م د** والمتمثل في:

- انجاز واعداد الدراسات الخاصة بحماية المدن من الفيضانات واقتناء الأراضي بتكلفة قدرها **2 م د**.
- حماية مدن دوار هيشر ووادي الليل بولاية منوبة والجريصة وتاجروين بولاية الكاف وجمال وقصور الساف وقفصة ونفطة ومرناق ونفزة والمعمورة وبني خيار وجزيرة قرقنة والثكنة العسكرية والمناطق المجاورة لها بحامة قابس من الفيضانات بتكلفة جملية قدرها **73 م د**.
- انجاز برنامج الصيانة الدورية لمنشآت حماية المدن من الفيضانات بتكلفة قدرها **25 م د**.

– مواصلة انجاز **برنامج حماية المدن من الفيضانات** المرسم **سنة 2022** بتكلفة إجمالية قدرها **190.7 م د** والمتمثل في:

- إعداد الدراسات الخاصة بحماية المدن من الفيضانات بتكلفة قدرها **0.7 م د**.
- اقتناء أراضي لتحرير مسار منشآت الحماية لمدن ومناطق تونس الشرقية والمكنين وجربة وبوسالم المعمورة بتكلفة **4 م د**.
- مواصلة انجاز القسط الأول بتكلفة قدرها **61 م د** من برنامج حماية المدن من الفيضانات الممول من قبل البنك الدولي بتكلفة جملية قدرها **112 م د** ويهم حماية مدينتي جرزونة ومنزل عبد الرحمان بولاية بنزرت بتكلفة قدرها **24 م د** ومدن بوعرقوب وتاكلسة وبوشراي وزاوية الجديدي وبني خلاد بولاية نابل بتكلفة قدرها **20 م د** ومدينتي بنان وقصيبة المديوني بولاية المنستير بتكلفة قدرها **17 م د**.
- حماية 14 مدينة من الفيضانات وهي: المرناقية والقيروان وبومهل البساتين وغار الدماء ووادي مليز والقصرين والطويرف ولمطة وزغوان والفحص والدهماني وبومرداس ورأس الجبل وبن قردان (قسط 2)، بتكلفة جملية قدرها **97 م د**.
- برنامج الصيانة الدورية لمنشآت حماية المدن من الفيضانات بتكلفة جملية قدرها **28 م د**.

<u>حماية السواحل من الإنجراف البحري:</u>

ينتظر خلال سنة 2023 استكمال انجاز المشاريع والبرنامج التالية:

– مواصلة انجاز برنامج **حماية السواحل البحرية من الانجراف البحري لسنة 2019** المتمثل في حماية السواحل ببنزرت وشواطئ صفاقس وفلاز المنستير (القسط

الرابع) وأشغال استصلاح سبخة بن غياضة (أشغال دعم وحماية القنال الشمالي من التموجات البحرية). وتبلغ تكلفة جملة هذه المشاريع **5.7 م د** بالإضافة إلى الدراسات الخاصة بالهياكل والأملاك البحرية بتكلفة قدرها **1.2 م د**.

- مواصلة انجاز برنامج **سنة 2020** الخاص **بحماية السواحل البحرية من الانجراف البحري** بتكلفة جملية قدرها **6.4 م د** والذي يتمثل في:

- القيام بمسح هيدروغرافي وطوبوغرافي للمناطق الأكثر تدهورا من الشريط الساحلي.
- حماية جزء من الشريط الساحلي من منطقة بني فتايل بجرجيس من الانجراف البحري على مسافة 260 مترا.
- إعادة بناء الجزء المنهار من رصيف الإرساء بالميناء العتيق بغار الملح على مسافة 170 مترا.
- حماية شواطىء كاب الزبيب على مسافة 300 مترا.
- تهيئة الرصيف الخارجي المحاذي للميناء الترفيهي بالمنستير حيث سيتم إعادة بناء الجزء المنهار من الرصيف وترميم الجزء المتبقي.

- أيضا ينتظر مواصلة انجاز **برنامج سنة 2021** الخاص بحماية السواحل البحرية من الإنجراف البحري بتكلفة جملية قدرها **3.5 م د والذي** يتمثل في:

- القيام بإعداد دراسة مثال مديري لأشغال الحماية والصيانة للشريط الساحلي بتكلفة قدرها **1.5 م د**.
- حماية جزء جديد من كورنيش بنزرت (القسط الرابع) على مسافة 2,5 كلم وبتكلفة قدرها **2.0 م د**.
- مواصلة إنجاز تهيئة المعبر الحدودي بالذهيبة بتكلفة قدرها **2.4 م د**.

- كما ينتظر خلال سنة 2023 مواصلة انجاز برنامج سنة 2022 الخاص بحماية السواحل البحرية من الانجراف البحري بتكلفة جملية قدرها **3.8 م د** والمتمثل في:

- القيام بإعداد الدراسة الخاصة بحماية الهياكل البحرية من الانجراف البحري بتكلفة قدرها **0.1 م د**.

- حماية كرنيش مدينة رفراف بولاية بنزرت من الانجراف البحري (إعادة تهيئة منشأة الحماية البحرية وتهيئة الرصيف المحاذي لها وإنجاز مدارج مؤدية إلى الشاطئ) بتكلفة قدرها **0.7 م د**.
- حماية جزء من الشريط الساحلي لمنطقة رجيش - سلقطة بولاية المهدية من الانجراف البحري (القسط الأول) وذلك على مسافة 260 مترا لإيقاف الانجراف البحري وبتكلفة قدرها **3 م د**.

<u>قطاع السكن الاجتماعي وتهذيب الأحياء السكنية الكبرى:</u>

يُنتظر خلال سنة 2023 مواصلة العمل على إنجاز المشاريع والبرامج التي انطلقت أشغالها في هذا المجال في السنوات السابقة ومن أهمها:

– إنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي الذي يهدف إلى تلبية احتياجات الفئات الاجتماعية محدودة الدخل من السكن اللائق والمتمثل في:

- إزالة المساكن البدائية بكافة الولايات وتعويضها بمساكن جديدة (حوالي 10000 وحدة).
- توفير مساكن اجتماعية فردية وجماعية موجهة لبعض الفئات الاجتماعية (حوالي 20000 وحدة).
- تهيئة مقاسم فردية واجتماعية.

– استكمال المراحل الأخيرة من إنجاز الجيل الأول من برنامج تهذيب وإدماج أحياء سكنية كبرى قصد تحسين ظروف العيش بها وعددها 155 حيّا بـ 71 بلدية يقطنها قرابة 864,5 ألف ساكن. والذي إمتدّ إنجازه على مدى سنوات 2012 - 2023.

وتحتوي مكونات هذا البرنامج على العناصر التالية:

- تحسين ظروف العيش من خلال تحسين السكن والبنية الأساسية وذلك بـ:
  - تعبيد حوالي 1433 كلم من الطرقات،
  - مدّ حوالي 400 كلم من قنوات تطهير المياه المستعملة،
  - مدّ حوالي 56 كلم من قنوات صرف مياه الأمطار،
  - تركيز حوالي 28620 نقطة إنارة عمومية،
  - تحسين حوالي 10325 مسكنا،
  - مدّ حوالي 160 كلم من قنوات المياه الصالحة للشراب.

* التجهيزات الجماعية وتتمثل في:

✓ بناء 52 فضاء متعدد الاختصاصات (رياضي، ثقافي، شبابي، جماعي...)،

✓ إنجاز 49 ملعب حي.

- البنية الاقتصادية: وذلك بإقامة 19 فضاء صناعيا أو اقتصاديا داخل الأحياء المعنية أو حذوها.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى الانطلاق الفعلي في **إنجاز الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج أحياء سكنية كبرى** الذي انطلق سنة 2020 قصد تحسين ظروف العيش بها وعددها 161 حيّا بـ 101 بلدية يقطنها حوالي 783,5 ألف ساكن موزعة على 4 أقساط وبكلفة جملية تقدر بـ **635 م د** منها **52.2 م د** في شكل هبة ويمتد إنجازه على مدى سنوات 2020 - 2024.

وتتمثل مكونات البرنامج في العناصر التالية:

- تحسين ظروف العيش من خلال تحسين السكن والبنية الأساسية للأحياء السكنية الكبرى التي تم تحديدها وذلك عبر:
  * تعبيد حوالي 1252 كلم من الطرقات،
  * مدّ حوالي 247 كلم من قنوات تطهير المياه المستعملة،
  * مدّ حوالي 118 كلم من قنوات صرف مياه الأمطار،
  * مدّ حوالي 144 كلم من قنوات المياه الصالحة للشراب.
  * تركيز حوالي 28584 نقطة إنارة عمومية،
  * تحسين حوالي 14516 مسكنا،
- التجهيزات الجماعية وتتمثل في:
  * بناء 50 فضاء متعدد الاختصاصات (رياضي، ثقافي، شبابي، جماعي...)،
  * البنية الاقتصادية: وذلك بإقامة 16 فضاء صناعيا أو اقتصاديا داخل الأحياء المعنية أو حذوها.

كذلك سيتواصل **إنجاز برنامج تهذيب وتجديد المراكز العمرانية القديمة** قصد تهذيبها وتجديدها وتسهيل إدماجها اقتصاديا واجتماعيا بتكلفة قدرها **40 م د** ويشمل هذا البرنامج:

* تهذيب البنية التحتية للأحياء العتيقة،
* تحسين الفضاءات العمومية والمسالك السياحية،
* تثمين الموروث الثقافي وتجديد المراكز العمرانية القديمة،
* دفع الأنشطة الاقتصادية والتجارية والتقليدية،
* تحسين السكن.

قطاع السكن:

ينتظر خلال سنة 2023 مواصلة انجاز **برنامج السكن الأول** حيث تم رصد اعتمادات قدرها **20 م د** خلال سنة 2022 وهو برنامج يهدف إلى مساعدة العائلات متوسطة الدخل على تمويل اقتناء مساكن منجزة من قبل الباعثين العقاريين المرخص لهم ومن قبل الخواص من غير الباعثين العقاريين وذلك بتوفير التمويل الذاتي في حدود 20 % من ثمن المسكن على أن لا يتجاوز ثمن المسكن 220 أ د دون اعتبار الأداءات. وتسند للمنتفع في شكل قرض ميسر على ميزانية الدولة بنسبة فائض في حدود 2 % يسدد خلال مدة القرض ناقص مدة إمهال حددت بـ 5 سنوات. وينتفع بهذه القروض العائلات التي يتروح دخلها العائلي الشهري الخام بين 4,5 و12 مرة الأجر الأدنى المهني المضمون.

- التهيئة العمرانية:

من المنتظر خلال سنة 2023 مواصلة إنجاز برنامج تغطية الأراضي العمرانية بصور جوية رقمية يتم اختيارها وفقا لمعايير فنية منها المساحة وتاريخ إنجاز آخر وثائق خرائطية وسلّم الأولويات ومواصلة إعداد ومراجعة مخططات التهيئة العمرانية.

إضافة إلى ذلك، سيتواصل إنجاز الأشغال المتعلقة بالشبكة الجيوديزية التي تعدّ البنية التحتية الأساسية لجميع أعمال التهيئة والتعمير وأعمال رسم الخرائط الطبوغرافية والتي تشمل الأشغال التالية:

- **شبكة الجيوديزيا:** وتتمثل في إحداث جملة من النقاط الثابتة على سطح الأرض والتي يتم قيس إحداثياتها بكل دقة وتعتبر هذه النقاط مرجعا لجميع المساحات الطبوغرافية.
- **شبكة قيس الارتفاع:** وتهدف إلى قياس البعد الثالث (الارتفاعات) للمعالم الجغرافية على سطح الأرض بالنسبة لمستوى مرجعي.

- **شبكة قيس الجاذبية:** وذلك للاستفادة منها في العديد من المجالات ومعرفة تحركات القشرة الأرضية وشكل الأرض.

ويتولّى ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري تنفيذ ومراقبة هذه الأشغال في إطار اتفاقية إطارية مع وزارة التجهيز والإسكان.

وسيتواصل خلال سنة 2023 إنجاز البرامج التي تم ترسيمها خلال سنة 2022 والتي تتمثل في برنامج إنجاز الأشغال المتعلقة بالنقاط الجيوديزية وقيس الارتفاع والجاذبية بتكلفة قدرها **2 م د**.

كما سيتواصل خلال سنة 2023:

- تحيين مجلة التهيئة الترابية والتعمير بهدف ملاءمتها مع مجلة الجماعات المحلية عبر تنقيح ومراجعة النصوص والأوامر التطبيقية الحالية.
- إعداد دراسة استراتيجية حول تونس الكبرى في آفاق سنة 2050.

وقد تمّ للغرض تخصيص إعتمادات جملية تقدر بـ **3.9 م د**.

- مواصلة إنجاز **"مشروع رقمنة المنظومة العقارية"** للبلاد التونسية الذي يتمثل في إرساء نظام تصرف حديث في الرصيد العقاري مبني على قاعدة معطيات وبيانات محيّنة في شكل رقمي يوضع تحت تصرف ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري وجميع الادارات ذات الصلة.

  هذا البرنامج سيتم بالتعاون مع الجانب الكوري حيث تبلغ كلفته الجملية **215.4 م د** وتبلغ قيمة القرض **170 م د**، ويمتد على 7 سنوات وقد تم سنة 2023 ترسيم اعتماد قدره **44.5 م د** للغرض.

<u>في مجال التهيئة الترابية:</u>

تعتبر التهيئة الترابية من أهم عناصر تنظيم المجال الترابي الوطني إذ تمثل الأرضية الملائمة لتركيز البنى العصرية والتجهيزات العمومية الكبرى لتحقيق تنمية عادلة ومتوازنة بين الجهات والمناطق.

وقد إنطلقت في السنوات الأخيرة عدة دراسات ينتظر مواصلة انجازها خلال السنة القادمة وتتمثل في:

- مراجعة الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية بسليانة وتطاوين وزغوان والمهدية وقابس وقفصة وتوزر وباجة وجندوبة والكاف والقصرين والقيروان.

- مراجعة الأمثلة التوجيهية لتهيئة المنطقة الحساسة للسباسب العليا والسفلى.
- دراسة حول التخطيط الترابي الاستراتيجي والرصيد العقاري.
- دراسة حول التهيئة الترابية والمناطق المهددة بالتغيّرات المناخية.
- دراسة المثال التوجيهي لتهيئة الساحل الشرقي لبنزرت

وتقدر الكلفة الجملية لهذه الدراسات بـ **2.8 م د**.

كذلك سيتواصل انجاز برنامج سنة 2022 والذي تبلغ تكلفته ما قدره **2.7 م د** وهو يهم أساسا ما يلي:

- الانطلاق في اعداد المخطط التوجيهي لصفاقس بتكلفة جملية قدرها **0.7 م د**.
- مواصلة انجاز البرنامج السنوي للأشغال الجيوديزية بتكلفة قدرها **2.0 م د**.

2- أهمّ المشاريع والبرامج الجديدة:

ينتظر خلال سنة 2023 الشروع في إنجاز عدة برامج ومشاريع جديدة في مختلف مجالات تدخل وزارة التجهيز والإسكان وتتمثل في ما يلي:

الطرقات والجسور:

الشروع الفعلي في إنجاز عدة مشاريع كبرى بعد استكمال الدراسات التنفيذية وتحرير حوزتها العقارية وتتمثل في ما يلي:

- **برنامج اقتناء أراضي خاصة بشبكة الطرقات السيارة لسنة 2023:**

  يتمثل البرنامج في مواصلة اقتناء الأراضي والعقارات لفائدة مشاريع الطرقات السيارة بتكلفة جملية قدرها **25 م د**، منها تكلفة قدرها **20 م د** لفائدة مشروع الطريق السيارة بوسالم - الحدود الجزائرية: جزء بوسالم - فرنانة على طول 39 كلم.

- **برنامج الطرقات المهيكلة لسنة 2023:**

  يتمثل البرنامج فيما يلي:

- مع مواصلة اقتناء الأراضي لفائدة مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين مدينة النفيضة ومدينة القيروان بـ 2*2 مسالك بطول قدره 56 كلم، ينتظر الانطلاق الفعلي للأشغال خلال سنة 2023 بتكلفة قدرها **199 م د.**
- اقتناء أراضي لفائدة مشاريع الطرقات المهيكلة للمدن بتكلفة قدرها **6.5 م د.**

- **برنامج تهيئة وتطوير شبكة الطرقات المرقمة لسنة 2023:**

يتمثل البرنامج في تهيئة 230,6 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 5 ولايات وهي: ولايات سليانة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وقفصة بتكلفة جملية قدرها **234.6 م د**.

- **برنامج طرقات تونس الكبرى لسنة 2023:**

يتمثل هذا البرنامج في ربط الميناء المالي الحسيان بشبكة الطرقات على طول قدره 0.8 كلم بتكلفة قدرها **7.5 م د**.

- **برنامج بناء جسور لسنة 2023:**

- الشروع في انجاز **برنامج بناء 10 جسور** بـ 5 ولايات بطول جملي قدره 81,4 متر خطي وبتكلفة جملية قدرها **22.5 م د**. في هذا الإطار تم ترسيم قسط أول يهم بناء 5 جسور بتكلفة قدرها **12 م د** خلال سنة 2022، وإضافة القسط الثاني الذي يهم بناء 5 جسور بتكلفة قدرها **10.5 م د**.

كما ينتظر انطلاق انجاز الجزء الثالث الذي يتمثل في بناء 12 جسرا بولايات بن عروس ومنوبة وزغوان وسليانة وبنزرت وباجة وجندوبة والكاف والقيروان وسيدي بوزيد بتكلفة قدرها **15.6 م د**.

- **برنامج تهيئة المسالك الريفية لسنة 2023:**

- الانطلاق في تهيئة مسلك يوغرطة بولاية الكاف بطول 7,5 كلم بتكلفة قدرها **4.0 م د** باعتبار تكاليف التنوير العمومي.

كما ينتظر انطلاق **البرنامج السنوي الخاص بالصيانة الدورية للطرقات والمسالك والجسور** لسنة 2023 الذي يتمثل في ما يلي:

- **الصيانة الدورية لشبكة المسالك الريفية**:

يتعلق بصيانة 77 مسلك ريفي بطول جملي قدره 410 كلم بـ 23 ولاية وبتكلفة جملية قدرها **60 م د**.

- **الصيانة الدورية لشبكة الطرقات المرقمة:**

يتمثل في صيانة 453 كلم من الطرقات المرقمة بـ 24 ولاية منها 223 كلم تغليف بالخرسانة الإسفلتية وإصلاح أجزاء متضررة من الطرقات و230 كلم تغليف سطحي و147,3 كلم تثبيت لحواشي الطريق و360 كلم شحن لحواشي الطرقات

المرقمة، و1087,4 كلم تشوير عمودي وأفقي ووضع زلاقات أمان وجهر وتنظيف و285570 متر مربع سد الحفر بالطرقات. وتبلغ التكلفة الجملية لهذا البرنامج **150 م د**.

- **برنامج تهيئة السلامة المرورية لسنة 2023**:

يتمثل هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته الجملية **28 م د** فيما يلي:

- بناء 5 ممرات علوية على مستوى القاصة كلم 4 بصفاقس بتكلفة **15 م د**، وبتمويل من البنك الأوروبي للاستثمار في حدود **12 م د**.
- صيانة وتطوير جزء من شبكة التنوير العمومي بولايات مختلفة بتكلفة قدرها **7.1 م د**.
- تصريف مياه الأمطار على الطريق الوطنية رقم 5 بتكلفة قدرها **1 م د**.
- تهيئة وتصريف مياه الأمطار بالطريق الوطنية رقم 15 الرابطة بين المطوية وقابس (من النقطة الكيلومترية عدد 0,6 إلى النقطة الكيلومترية عدد 3,4) بطول 2,8 كلم (2*2 ممرات) بتكلفة جملية قدرها **4.9 م د**.

كذلك وفي نطاق مساندة **شركة تونس الطرقات السيارة** من الناحية المالية حيث تمر بصعوبات مالية كبيرة أثرت على توازناتها المالية، تقرر رصد مبلغ قدره **200 م د** خلال سنة 2023 للمساهمة في تسديد أقساط قروض خارجية تمّ توظيفها لإنجاز طرقات سيارة وذلك قصد الإيفاء بتعهدات الدولة الضامنة لهذه القروض تجاه المقرضين الأجانب.

<u>حماية المدن من الفيضانات:</u>

ينتظر انطلاق برنامج جديد خلال سنة 2023 خاص بحماية المدن من الفيضانات بتكلفة إجمالية قدرها **124.6 م د** يتمثل في:

- إعداد الدراسات الخاصة بحماية المدن من الفيضانات لفائدة 13 مدينة بتكلفة جملية قدرها **0.6 م د**.
- اقتناء أراضي لتحرير مسار منشآت الحماية لمدن ومناطق تونس الشمالية الشرقية والمكنين ولمطة وبنان وقصيبة المديوني وبن قردان ودوار هيشر بتكلفة **6.0 م د**.
- الانطلاق في انجاز القسط الثاني من برنامج حماية المدن من الفيضانات الممول من قبل البنك الدولي بتكلفة جملية قدرها **112 م د** منها **51 م د** تهم حماية مدينتي منزل

بورقيبة وتينجة بولاية بنزرت بتكلفة قدرها **17 م د** ومدن الهوارية وأزمور وحمام الغزاز بولاية نابل بتكلفة قدرها **16 م د** ومدن المنستير وخنيس وزاوية قنطش بولاية المنستير بتكلفة قدرها **18 م د**.

- حماية مدينتي فوشانة والمحمدية من الفيضانات بتكلفة قدرها **10 م د**.
- حماية مدينة جرجيس من الفيضانات بتكلفة قدرها **5 م د**.
- حماية مدينة مرناق من الفيضانات بتكلفة قدرها **20 م د**.
- برنامج الصيانة الدورية لمنشآت حماية المدن من الفيضانات بتكلفة قدرها **32 م د**.

حماية السواحل من الإنجراف البحري:

ينتظر خلال سنة 2023 الانطلاق في برنامج جديد خاص بحماية السواحل البحرية من الانجراف البحري بتكلفة جملية قدرها **7.8 م د** يتمثل في:

- القيام بإعداد الدراسة الخاصة بحماية الهياكل البحرية من الانجراف البحري بتكلفة قدرها **0.1 م د**.
- تهيئة الرصيف بالحوض الخارجي المحاذي للميناء الترفيهي بالمنستير لحماية من الانجراف البحري بتكلفة قدرها **0.5 م د**.
- تهيئة حاجز الحماية الحجري بمنطقة رفراف بولاية بنزرت للحماية من الانجراف البحري (إعادة تهيئة منشأة الحماية البحرية وتهيئة الرصيف المحاذي لها وإنجاز مدارج مؤدية إلى الشاطئ) بتكلفة قدرها **1.2 م د**.
- حماية جزء من الشريط الساحلي لمنطقة رجيش - سلقطة بولاية المهدية من الانجراف البحري (القسط الثاني) وذلك على مسافة 11 كلم لإيقاف الانجراف البحري وبتكلفة قدرها **6 م د**.

قطاع السكن:

ينتظر خلال سنة 2023 مواصلة انجاز **برنامج السكن الأول** حيث تم رصد اعتمادات لفائدته قدرها **20 م د**.

التهيئة الترابية والتعمير:

تبلغ تكلفة هذا البرنامج لسنة 2022 ما قدره **5.3 م د** وهي تهم أساسا ما يلي:

- الانطلاق في اعداد المخطط التوجيهي لتهيئة التجمع العمراني لمدينة سوسة الكبرى بتكلفة قدرها **0.4 م د**.
- الانطلاق في انجاز برنامج سنوي جديد للأشغال الجيوديزية بتكلفة قدرها **2 م د**.
- الانطلاق في انجاز برنامج سنوي جديد لإعداد الصور الجوية والرقمية ورسم الخرائط لعدد من المدن بتكلفة قدرها 1.5 م د.
- انطلاق برنامج سنوي جديد للقيام بالمسح الطوبوغرافي بتكلفة قدرها 0.4 م د.
- الانطلاق في انجاز عدد من الدراسات المختلفة من قبل وكالة التعمير لتونس الكبرى بتكلفة قدرها **1.0 م د**.

البيئة

سيتم خلال سنة 2023 ترسيم اعتمادات دفع ذات صبغة تنموية في حدود 341.5 م د ستخصص أساسا لفائدة البرامج التالية:

- **البيئة والتنمية المستدامة:**

يمكن تلخيص محاور تدخل هذا البرنامج كما يلي:

- المحور 1: المساهمة في تحسين نوعية الحياة بالمناطق الحضرية والريفية.
- المحور 2: حماية التنوع البيولوجي والمحافظة على النظم الإيكولوجية وتعزيز استخدامها على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي.
- المحور 3: المساهمة في تعزيز مسارات التنمية المستدامة.

وقصد إنجاز هذه المحاور سيتم تخصيص اعتمادات دفع قدرها 3.195 م د بعنوان البرامج السنوية المتواصلة أهمها:

- المساهمة في إعداد البلاغ الوطني الرابع حول التغيرات المناخية.
- برنامج المدن المستدامة.
- دراسة مسار الأجندا 21 الجهوية والمحلية.
- مواصلة دعم تجهيزات البنك الوطني للجينات.

- **التطهير:**

سيتم ترسيم اعتمادات دفع في حدود 276.3 م د (منها 100.8 م د لخلاص قروض الديوان الوطني للتطهير و 48 م د لدعم ميزانية الديوان في إطار مشروع لزمة استغلال بعض منشآت التطهير) لإنجاز مشاريع مبوبة الى محورين:

- **المحور 1: تعميم وتحسين خدمات التّطهير:**

من المنتظر أن تشهد سنة 2023 انطلاق أشغال المشاريع التالية:

➢ **مشاريع توسيع وتهذيب شبكات التطهير بالمدن المتبناة على غرار:**

- منظومة تحويل المياه المستعملة من محطة الضخ أكودة الى محطة التطهير سوسة حمدون.
- توسيع شبكة التطهير بمنطقة حروش بقمرت.
- تطهير مدينة برج العامري.
- مواصلة توسيع شبكات التطهير بمدينة قبلي ومدن ولاية مدنين.
- تهذيب 12 محطة ضخ بولاية المنستير.
- انطلاق توسيع شبكة التطهير بمنطقة سكرة ورواد بولاية أريانة ومدن باجة والقصرين وصفاقس وزغوان وتهذيب شبكات التطهير بمدن بنزرت وجندوبة وزغوان وسليانة والكاف والقصرين وصفاقس وقبلي.
- تدعيم شبكات التطهير بولاية بنزرت.

- **المحور الثاني: تدعيم طاقة المعالجة وتحسين نوعية المياه المعالجة**

➢ **تدعيم طاقة المعالجة**

- انتهاء أشغال إنجاز 3 محطّات تطهير جديدة وهي بن قردان والقطار وكندار.
- مواصلة أشغال إنجاز 5 محطّات تطهير جديدة وهي تالة وفريانة/تالابت والسواسي وتاكلسة وتيبار.
- انطلاق أشغال إنجاز 4 محطّات تطهير جديدة وهي وادي الزرقاء وبئر مشارقة والخليدية ونصر الله/منزل مهيري.

➢ **تحسين نوعية المياه المعالجة:**

- انتهاء أشغال توسيع وتهذيب محطة التطهير المحرس
- مواصلة أشغال توسيع وتهذيب 9 محطات تطهير.
- انطلاق أشغال تهذيب محطة التطهير المندمجة ببن عروس.
- مواصلة أشغال المعالجة الثلاثية لمحطة التطهير المهدية.
- انتهاء أشغال إنجاز شبكة تحويل المياه الصناعية المستعملة بالمكنين.
- مواصلة أشغال تجديد التجهيزات الكهروميكانيكية لمحطات الضخ SP1 وSP2 بالعطار.
- مواصلة أشغال تجديد التجهيزات الكهروميكانيكية لمحطة رفع المياه المستعملة بمحطة التطهير شطرانة.

➢ **التصرف في النفايات:**

سيتم خلال سنة 2023 ترسيم اعتمادات دفع قدرها 42.730 م د (منها 10 م د على القروض الخارجية الموظفة) لإنجاز المشاريع التالية:

- مشروع المصبات المراقبة 3 مجردة وباقي الولايات (28.150 م د)
- إنجاز خانة جديدة بولاية مدنين (4.7 م د)
- إنجاز خانة جديدة (ثامنة) ببرج شاكير (3.5 م د)
- إنجاز خانة جديدة بولاية بنزرت (3.1 م د)
- غلق مصبات عشوائية (1.1 م د)
- دراسات انجاز وإعادة استغلال وحدات معالجة بمختلف الولايات (0.9 م د).

- **حماية الشريط الساحلي:**

سيتم خلال سنة 2023 ترسيم اعتمادات قدرها 17 م د (منها 7 م د على القروض الخارجية الموظفة) لإنجاز مجموعة من المشاريع أهمها:

- أشغال حماية الشريط الساحلي بالقنطاوي من الانجراف البحري (6.9 م د)
- أشغال حماية الشريط الساحلي بكرنيش بنزرت من الانجراف البحري (3.5 م د)
- مواصلة دعم مرصد السواحل (3.540 م د)
- المساهمة في تنظيف الشواطئ وإنجاز فسح شاطئية (1.250 م د)
- دراسات لاستصلاح وتهيئة سواحل بعض المدن (0.5 م د).

- **المراقبة والمتابعة والوقاية من التلوث:**

سيتم خلال سنة 2023 ترسيم اعتمادات قدرها 1.5 م د قصد:

- إقتناء محطات لمراقبة الأوزون (0.250 م د)،
- تجهيز وتهيئة المنتزهات الحضرية (.380 م د)،
- مواصلة تدعيم شبكة مراقبة نوعية الهواء، تلوث التربة وتلوث المياه (0.290 م د).

- **العناية بالبيئة ومقاومة التلوث:**

سيتم ترسيم اعتمادات قدرها 26 م د بعنوان تدخلات صناديق الحسابات الخاصة بالخزينة كما يلي :

- صندوق مقاومة التلوث (20 م د) في إطار تشجيعات بعنوان حماية البيئة وتجميع ورسكلة الفضلات.
- صندوق سلامة البيئة وجمالية المحيط (6 م د) للعناية بالنظافة وجمالية المحيط.

النقل

نظرا للأهمية البالغة التي يحتلها قطاع النقل في دفع الحركة الاقتصادية للبلاد وحرصا على استكمال مشاريع البنية التحتية الحديدية فإنه سيتم في سنة 2023 تخصيص اعتمادات دفع بالنسبة للنفقات ذات الصبغة التنموية في حدود **341.7 م د** تهم خاصة مواصلة انجاز القسط الأول من الشبكة الحديدية السريعة، المشاريع والبرامج المتواصلة للشركة الوطنية للسكك الحديدية، شركة النقل بتونس، الشركات الجهوية للنقل البري، الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية، الشركة الجديدة للنقل بقرقنة، المعهد الوطني للرصد الجوي، شركة ميناء النفيضة

وفيما يلي ملخص لأهم المشاريع المتواصلة والبرامج السنوية لقطاع النقل:

أهم المشاريع المتواصلة والبرامج السنوية:

- **الشركة الوطنية للسكك الحديدية**

- تجديد الشبكة: تهم أساسا البرامج السنوية لأشغال السكة المتكونة من أشغال الغربلة الميكانيكية، أشغال رحي السكة وأشغال تجديد قضبان السكة للمسارات المنحرفة ذات الشعاع الضيق
- إصلاح أضرار الفيضانات وزحف الرمال على مختلف الشبكات

- شبكة الاتصالات بين القطار والمحطات
- تجهيزات السلامة
- تنظيم الصيانة وتأهيل الاتصالات
- تهيئة الخطوط داخل المحطات
- تهيئة مراكز الصيانة
- برنامج الصيانة الكبرى
- انتزاعات
- تأهيل الخط 6 الرابط بين تونس والقصرين
- مضاعفة خط المكنين المهدية

ولإنجاز هذه المشاريع المتواصلة والبرامج السنوية تم ترسيم دفوعات تقدر بـ **84.9 م د**

- **شركة النقل بتونس**
  - تهيئة الهيكل الأساسي لشبكة المترو
  - تدعيم الجسور على مستوى خط تونس حلق الوادي المرسى
  - تجديد الهيكل الأساسي لخط تونس حلق الوادي المرسى
  - تجديد وصيانة السكة
  - تهيئة مستودعي الشرقية وبئر القصعة
  - تهيئة وتوسيع مستودع تونس البحرية
  - تهيئة مستودع بالزهروني
  - تهيئة مستودع باب سعدون
  - دراسات فنية للبنية الأساسية

ولإنجاز هذه المشاريع المتواصلة والبرامج السنوية تم ترسيم دفوعات تقدر بـ **21.2 م د**

- **شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة:**

تهم أساسا مواصلة إنجاز البنية التحتية للخط D من الجزء الأول من الشبكة وأشغال تحويل الشبكات وقسط التجهيزات إضافة إلى تسديد القروض **(133.4 م د)**

- **شركة المترو الخفيف بصفاقس:**

مواصلة تحرير حوزة المشروع وتحويل الشبكات والدراسات الضرورية والمساعدة على لتمويل والتعاقد **(6.8 م د)**

- **الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية**

مواصلة انجاز أشغال التهيئة والصيانة الكبرى للمعابر إضافة إلى الشروع في تهيئة المعابر الحدودية البرية بملولة وبوشبكة ورأس جدير **(6.3 م د)**

- **الشركة الجديدة للنقل بقرقنة**
  - برنامج الصيانة السنوية للسفن
  - اقتناء معدات السلامة
  - اقتناء سفينة

لإنجاز هذه البرامج تم ترسيم اعتمادات دفع تقدر بـ **29.8 م د**

- **الشركات الجهوية للنقل البري**
  - مواصلة تدعيم القدرات الذاتية للشركات لتجديد أسطولها بهدف تحسين جودة الخدمات.
  - بناء وتهيئة ورشات صيانة وإصلاح الحافلات لفائدة الشركات الجهوية للنقل بباجة والقصرين ومدنين والكاف

لإنجاز هذه البرامج تم ترسيم دفوعات تقدر بـ **29.3 م د**

- **المعهد الوطني للرصد الجوي**
  - تهيئة مقر المعهد
  - تهيئة المحطات الجهوية للرصد الجوي
  - اقتناء معدات إعلامية
  - تأهيل مخبر المترولوجيا
  - مواصلة إنجاز البرنامج المندمج للصمود ضد الكوارث الطبيعية

لإنجاز هذه البرامج تم ترسيم دفوعات تقدر بـ **11.6 م د**

الشـؤون الثقـافية

يكتسي القطاع الثقافي أهمية بالغة في تنمية وتغيير واقع المجتمعات بإعتباره رافدا من روافد التنميةالشاملة والمستدامة خاصة في ما يتعلق بالإدماج الإجتماعي إضافة إلى أهمية دوره في محاربة كل أشكال العنف والتطرف وبالتالي تحقيق التوازن المجتمعي.

وفي إطار دعم القطاع الثقافي ضمن ميزانية المهمة لسنة 2023، تمّ تخصيص اعتمادات دفع في حدود 75 م د للنفقات ذات الصبغة التنموية مقارنة بإعتمادات بقيمة61 م د في قانون المالية لسنة 2022والتي ستتكفل بإنجازها مصالح الوزارة المركزية والجهوية

وكذلك المؤسسات تحت إشرافها وتشمل الميادين التالية حسب التقسيم البرامجي للمهمة :

- **الفنون :**

يعتبر برنامج الفنون جوهر مشمولات مهمة الشؤون الثقافية المتمثل في العمل على دعم الإنتاجات الفنية من سينما، مسرح، موسيقى، رقص وفنون تشكيلية وتوسيع إشعاعها داخليا وخارجيا خدمة للمشروع الحداثي التونسي وتتمثل أهم المشاريع المدرجة بقسم الإستثمارات والتي تمّ تخصيص إعتمادات دفع قدرها حوالي 17 م د لفائدتها، فيما يلي :

- إنقاذ الرصيد الوطني للفنون التشكيلية.
- برنامج ترقيم المخزون السمعي البصري.
- برنامج تهيئةوتجهيز مراكز الفنون الدرامية والركحية.
- تمويل قطاع السينما والإنتاج.
- تركيز الطاقة المتجددة بمدينة الثقافة.
- إعادة هيكلة الأوركسترا السيمفوني التونسي.

- **الكتاب والمطالعة :**

هو قطاع أساسي في المشروع الثقافي التونسي يسعى إلى تنمية الحس والوعي الحضاري لدى القارئ وكذلك الإنفتاح على ثقافات أخرى عبر تعزيز التنوع على مستوى الإنتاج الأدبي والفكري وتحقيق الإنتشار الواسع عبر تنظيم المعارض في كل الجهات بهدف تقريب الكتاب للقارئ وإثراء الرصيد وتتمثل أهم البرامج السنوية في قسم الإستثماروالذي خصّص له إعتماد دفع بقيمة 14 م د في ما يلي :

- اقتناء كتب تونسية وكتب مطالعة أجنبية.
- بناء وتهيئة وتجهيز وتكييف المكتبات العمومية.

كما ينتظر الإنطلاق فعليا في إنجاز البرامج والمشاريع التالية :

مشروع حدائق المطالعة : ويهدف البرنامج إلى تركيز فضاءات خارجية للمطالعة العمومية صديقة للبيئة بالحدائق التابعة للفضاء الخارجي بالمكتبات الجهوية تنضوي تحت مشروع hub créative.

مشروع تحقيق النفاذ الثقافي للفئات الهشة : ويهدف البرنامج إلى تحقيق النفاذ الثقافي بمراكز الدفاع والتأهيل الاجتماعي ودور رعاية المسنين والمرأة الريفية والأطفال فاقدي السند والمستشفيات والسجون.

- **برنامج الإبداع السجني:** ويهدف البرنامج إلمساعدة المساجين على ابراز قدراتهم الفكرية وتنميتها.
- **برنامج فنون الشارع والمدينة streetart :** ويهدف إلى النهوض بهذه الفنون من الجرافيتيGraffiti إلى العروض الأدائية التفاعلية.

- **العمل الثقافي :**

يعمل هذا البرنامج على تطوير مؤسسات العمل الثقافي بما يجعلها مركز الفعل الثقافي والمساهمة في جذب فئات واسعة من الشباب. ويرتكز الإستثمار في هذا البرنامج والذي خصص له إعتماد دفع قدره 24 م د على ما يلي:

- برامج بناء وتهيئة وتجهيز وتكييف دور الثقافة.
- المساهمة في **برنامج أوروبا المبدعة** كأول بلد إفريقي وهو برنامج الإتحاد الأوروبي لدعم التنوع الثقافي وتعزيز القدرة التنافسية للقطاعين الثقافي والإبداعي. وفي تناغم تام مع التوجهات والمبادئ العامة والأولويات الواردة في اتفاقية اليونسكو لسنة 2005 حول حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، يهدف هذا البرنامج أساسا إلى:
  - تعزيز التعاون في المجالين الفني والثقافي، من خلال دعم إنتاج الأعمال المشتركة، وتعزيز البعد الاقتصادي والإجتماعي للقطاعات الثقافية والإبداعية.
  - تعزيز التعاون على الإبتكار والإستدامة وتعزيز القدرة التنافسية.
  - تعزيز حرية التعبير الفني والحوار بين الثقافات والإندماج الاجتماعي.

- **التراث :**

في إطار تثمين التراث وتوظيفه في الدورة الاقتصادية ليصبح مكونا من مكونات التنمية المستدامة تمّ رصدإعتمادات دفع بقيمة 14 م د لمواصلة إنجاز المشاريع والبرامج التالية:

- برنامج منظومة الأمن والسلامة بالمواقع والمعالم والمتاحف من خلال وضع وتنفيذ منظومة التأمين الذاتي عبرإقتناء أجهزة سلامة وتركيز منظومة المراقبة بالكاميرا ومنظومة التفتيش الآلي إضافة إلى تركيز وتجديد شبكات الإضاءة بمختلف المواقع.
- برنامج صيانة وتثمين المعالم والمتاحف والذي يشمل أشغال تهيئة وحدات الإستقبال والتأمين الذاتي بسلقطة وأوتيك وسيدي عمر عبادة بالقيروان إضافة إلى تهيئة المتحف بمكثر وأشغال التهيئة السينوغرافية بتربة الباي وإعادة تهيئة السياج بموقع بوبوت بالحمامات وتهيئة مسلك الزيارة بالفحص.

- إعطاء العناية اللازمة لقطاع التراث ودعم مختلف الآليات لحمايته وتثمينه في ظل تنامي أعمال التهريب والتنقيب العشوائي ونهب المواقع الأثرية وتطور الزحف العمراني.
- مواصلة إنجاز أعمال الجرد الأثري والأتنوغرافي والحفريات والمسح الأثري عبر مواصلة جرد المخازن والجرد المتحفي مع إعداد سجلات في الغرض توازيا وإنجاز أعمال الرقمنة.
- دراسة وتوثيق التراث غير المادي والذي يواجه أيضا خطر الاندثار والتشويه.
- برنامج تهيئة المتاحف.
- ترميم القصور والقرى الجبلية بالجنوب التونسي.
- ترميم قصر العبدلية بالمرسى.

كما يتواصل إعطاء عناية خاصة بدار الكتب الوطنية قصد دعم عملها في **حماية التراث المكتوب** حيث يتكون رصيد دار الكتب الوطنية من 2 مليون كتاب يعود أقدمها إلى القرن السابع عشر و43 ألف مخطوط يعود أقدمها إلى أواخر القرن التاسع ميلادي و16 ألف مجموعة دوريات يعود أقدمها إلى أوائل القرن التاسع عشر ورصيد هائل من الصور الفوتوغرافية والبطاقات البريدية والبوستارات يعود أقدمها إلى أوائل القرن العشرين.

وقد تمّ في سنتي 2021و2022 استحثاث نسق انجاز البرامج والمشاريع التالية:

المكتبة الإفتراضية : وهي نوع مستحدث من أنواع المكتبات التي تواكب التطورات التكنولوجية الحديثة، حيث تعتبر مكتبة حاسوبية تمتلك قاعدة بيانات تحتوي على نسخ الكترونية من الكتب والمجلات والمخطوطات والمراجع المختلفة.

التراث التونسي المكتوب : حيث تتميز أرصدة المكتبة الوطنية بمجموعة كبيرة من المخطوطات منها ما هو نادر ومنها ما هو مذهب ومزخرف ويعبر عن خصائص المدرسة التونسية في فنّ الخطّ والتزويق وتتطلب الحماية من الإندثار.

- حماية المكتبة الوطنية من الحرائق
- إعادة نشر وترجمة كتب قديمة أو مفقودة
- رقمنة التراث المكتوب

وإضافة إلى كل ما سبق، سيتمّ رصد إعتمادات تعهد جديدة سنة 2023 في حدود **39 م د** ستخصص إلى المشاريع والبرامج السنوية العادية على غرار برامج الصيانة والتجهيز وتهيئة المقرات الثقافية بمختلف أنواعها (مكتبات، دور ثقافة، مندوبيات ...) وكذلك

الشروع في برامج خصوصية جديدة تتمثل في بعث فضاءات ثقافية متعددة الإختصاصات وفضاءات مبتكرة.

الشبـاب والرياضـة

سيتم خلال سنة 2023 مواصلة إنجاز مشاريع البنية الأساسية والبرامج الخصوصية لفائدة قطاع الشباب والرياضة، وللغرض تم تخصيص نفقات ذات صبغة تنموية بقيمة 144.7 م د موزعة بين برنامج الشباب 30.0 م د وبرنامج الرياضة 85.3 م د وبرنامج التربية البدنية 24.8 م د وبرنامج القيادة والمساندة 4.6 م د.

بالنسبة لقطاع الرياضة :

سيتم تدعيم وتطوير المنشآت الرياضية لقطاع الرياضة من خلال :

- مواصلة أشغال تهيئة وإعادة تأهيل الملعب الأولمبي بالمنزه
- مواصلة برنامج تعهد وصيانة وتوسعة وتنوير وتعشيب المنشآت الرياضية للمحافظة على جاهزيتها لإحتضان مختلف الأنشطة الرياضية .
- مواصلة بناء مسابح بكل من جندوبة وسليانة والكاف ومنوبة وقبلي ومسبح مغطى بالمهدية.
- مواصلة إنجاز المسبح الأولمبي بسوسة
- استكمال تهيئة وتوسعة الملعب الأولمبي بسوسة
- مواصلة دراسة تأهيل الملعب الأولمبي برادس وملعب الطيب المهيري بصفاقس
- تجهيزات لفائدة المنشآت الرياضية
- مواصلة تأهيل مسبحي المنزه وتطاوين
- مواصلة إحداث 2 ملاعب بكل من البرادعة ومنزل المهيري وفضاء للرماية بجمنة وحديقة رياضية بتلابت وتهيئة 24 ملعب وإحداث 3 ملاعب بلدية جديدة بالسعيدة وغزالة وسيدي عيسى
- مواصلة تأهيل مسبح المنزه.
- إحداث 5 قاعات للرياضات الجماعية وتهيئة 16 قاعة رياضية.
- تأهيل المركبات الرياضية بالنسبة للفرق الناشطة بالرابطة المحترفة.
- تعشيب وإعادة تعشيب 5 ملاعب
- الانطلاق الفعلي في بناء مركز وطني لإقامة النخبة الرياضية بعد استكمال الدراسات التنفيذية اللازمة.

- تعزيز الإمكانيات المرصودة لفائدة مؤسسة الحي الوطني الرياضي للقيام بتهيئة وصيانة المنشآت الرياضية الموضوعة تحت تصرفها.

بالنسبة لقطاع التربية البدنية :

دعـــم وتطويــر البنية التحتية الأساسية لقطاع التربية البدنية بتخصيص اعتماد قدره 24.8 م د سيخصص لفائدة :

- مواصلة تجهيز وبناء وتهيئة المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية
- مواصلة دعم قطاع التربية البدنية والرياضة
- مواصلة بناء المعهد العالي لتكوين المدربين بقفصة.

بالنسبة لقطـاع الشبــاب :

رصدت بعنوان سنة 2023 إعتمادات دفع قدرها 30.0 م د لدعم قطاع الشباب وستخصص أساسا لانجاز برامج التالية :

- تهيئة وتأهيل جملة من مراكز التخييم والإصطياف ومراكز الإقامة
- بناء دار الشباب ببلدية سيدي بوبكر من ولاية قفصة وبوزخام من ولاية القصرين إلى جانب تهيئة وصيانة دور الشباب بمختلف الولايات.
- مواصلة مشروع تصريف الأمطار بالمركز الثقافي والرياضي للشباب ببن عروس.
- تجهيز المركز الثقافي والرياضي للشباب ببن عروس.

بالنسبة لقطـاع القيادة والمساندة :

كما سيتم تهيئة وتجهيز المصالح المركزية والجهوية للوزارة وبناء مقرات للمندوبيات الجهوية بتخصيص إعتمادات دفع بـ 4.3 م د لفائدة برنامج القيادة والمساندة

شؤون المرأة والأسـرة والطفولة وكبار السن

تهدف المهمة من خلال تدخلاتها إلى العمل على خلق مجتمع دامج ومتوازن ومتماسك وصامد زمن السّلم والأزمات والتّغيّرات المناخيّة، يكرّس مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص في الحقوق والواجبات بين النّساء والرّجال وبصفة عامّة بين مختلف فئات المجتمع دون تمييز ويعلّي مكانة الأسرة ويعزّز دورها التّنموي ويولي الرّعاية القصوى للأطفال لوقايتهم وتعزيز حمايتهم من شتّى المخاطر مع تطوير المنظومة الرعائيّة والقانونيّة لكبار السّنّ من أجل تحقيق تنمية مستدامة ورفاه ونماء للجميع.

هذا وسيتم خلال سنة 2023 تخصيص اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية لفائدة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن **بقيمة 39.1 م د** مقابل 33.5 م د سنة 2022.

وسيتم توظيف هذه الاعتمادات للإيفاء بتعهدات البرامج بصدد الانجاز والشروع في تنفيذ مشاريع وبرامج جديدة بتكلفة تقدر بـ 48.7 م د. حيث ستواصل مجهودات المهمة في النهوض بالمستوى المعيشي للعائلات ذات الدخل المحدود وضمان خدمات اجتماعية لكافة شرائح المجتمع كل حسب خصوصيته.

كما يكتسي الطابع الاجتماعي بعدا هاما في توجهات المهمة حيث تساهم في معاضدة المجهود الوطني عبر رفع التحديات الاجتماعية المناطة بعهدتها خاصة فيما يتعلق بالتكفل بالفئات في وضعية الهشاشة زمن الازمات على غرار أزمة كوفيد 19 وما ترتب عنها من تحديات اجتماعية ومالية إضافية.

وستوظف الاعتمادات المرصودة بميزانية المهمة لسنة 2023 لإنجاز البرامج التالية:

1- برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص:

يساهم **برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص** من خلال مشاريعه في تشجيع ريادة الأعمال النسائية والنهوض بدخل العائلات التي يكون فيها العائل الوحيد امرأة وتمكين الاسر ذات الوضعيات الخاصة من مشاريع اقتصادية متوسطة وصغرى ومتناهية الصغر ومساعدة الأسر المنتجة على تسويق وترويج منتوجاتها وتحسين مساهمتهن في الدورة الاقتصادية وطنيا وجهويا.

سيتم تخصيص اعتمادات تعهد قدرها 24.3 م د واعتمـــادات دفع بقيـــمة 14.0 م د لفائدة هذا البرنامج. وتتوزع هذه الاعتمادات على المشاريع والبرامج التالية:

- النهوض بريادة الأعمال النسائية من خلال البرنامج الوطني لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي "رائدات". وقد تم تخصيص اعتمادات قدرها 14.0 م د تعهدا و6.0 م د دفعا للغرض.
- العمل على محاربة العنف وخاصة منه الموجه ضد النساء من خلال دراسة وبناء جملة من الفضاءات الخاصة باستقبال وإيواء النساء ضحايا العنف وذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف المسلط على النساء. وقد تم إلى حد الآن المساهمة في إنجاز 10 مراكز إيواء وسيتواصل العمل في هذا البرنامج سنة 2023 بإنجاز 7 مراكز سنويا خلال سنتي 2023 و2024.

- الشروع في إنجاز فضاء للأسرة بالسلاطنية بولاية القصرين يقدم خدمات لكافة أفراد العائلة في إطار مشروع يرمي إلى بعث فضاءات متعددة الخدمات للعائلة لتقريب الخدمات لكل الفئات.
- النهوض بالعائلات التي تعيش في وضعيات هشاشة (الأسر ذات العائل الوحيد امرأة، ذات الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية والنساء العاملات في الريف) من خلال دعمهم ومرافقتهم ماديا ومعنويا عبر التكوين لخلق موارد رزق في إطار مشاريع متناهية الصغروكذلك الإحاطة بأسرالمهاجرين غيرالنظاميين. وستخصص للغرض اعتمادات تعهد قدرها 4.8 **م د** واعتمادات دفع قدرها **3.8 م د**
- الشروع في برنامج جديد يعنى بالشباب المقبلين على الزواج من خلال تأهيلهم حول الحياة الزوجية والتحديات الممكنة وتكوينهم على التربية الوالدية من أجل المساهمة في الحد من ظاهرة الطلاق التي شهدت ارتفاعا في السنوات الأخيرة.

2- برنامج الطفولة:

يرمي **برنامج الطفولة** إلى اتاحة فرص الوصول والحصول على خدمات ذات جودة للنماء والرعاية في بيئة آمنة ودامجة في مرحلة الطفولة المبكرة خاصة في المناطق الداخلية والاحياء ذات الكثافة السكانية العالية.

سيتم تخصيص اعتمادات تعهد قدرها 20.0 م د واعتمادات دفع بقيمة 19.8 م د لفائدة هذا البرنامج موزعة كما يلي:

- **برنامج النهوض بالطفولة المبكرة:** سيتم العمل على تكفل الدولة بالأطفال المنتمين للرياض العمومية والمنتمين للعائلات ذات الدخل المحدود وسيتم العمل على الترفيع في عدد الأطفال المتعهد بهم من 15000 طفل سنة 2022 إلى 20000 طفل خلال سنة 2023 وموزعين على كافة الولايات. وتبلغ الاعتمادات المرسمة للغرض ما قدره 9.0 م د تعهدا ودفعا.
- **برنامج الروضة العمومية**: تم الشروع في إنجاز هذا البرنامج خلال سنة 2022 ويهدف إلى المساهمة في تهيئة رياض الأطفال التابعين للبلديات من أجل تحسين البيئة التربوية في هذه المؤسسات وضمان تساوي الفرص في الولوج لخدمات الطفولة المبكرة.

وسيتم العمل على تهيئة 16 مؤسسة خلال سنة 2023 بكلفة جملية قدرها 2.5 م د.

- برنامج **دعم الأطفال من ذوي الإعاقات الخفيفة والمصابين بطيف التوحد** من خلال دمجه في رياض الأطفال وتكفل الدولة بمصاريف خصوصية تصرف لرياض الأطفال المنتمين لهذا البرنامج باعتبار ارتفاع كلفة التعهد بهؤلاء الأطفال لدى المراكز المختصة. وقد تم ترسيم مبلغ قدره 0.8 م د تعهدا و1.4 م د دفعا حيث ينتظر مضاعفة عدد الأطفال المنتفعين بهذا البرنامج من 300 طفل سنة 2022 إلى حوالي 600 طفل خلال 2023.
- مواصلة تهيئة المراكز المندمجة للشباب والطفولة ونوادي ومركبات الأطفال بكفة تقدر بـ 5.2 م د وتجهيزها باعتمادات قدرها 1.7 م د تعهدا.
- تهيئة الرياض البلدية وذلك ضمانا لتكافؤ الفرص من حيث البنية التحتية لجميع الأطفال.

3- برنامج كبار السن:

يهدف **برنامج كبار السن** إلى تحسين نوعية حياة كبار السن وتمكينهم من كافة حقوقهم وضمان رعايتهم في بيئة آمنة ودامجة من خلال مزيد تجذير هذه الفئة في وسطها الطبيعي (العائلة) عبر مختلف التدخلات التي تحد من التفكك الأسري وتشتت أفراد العائلة الواحدة.

وسيتم تخصيص اعتمادات تعهد قدرها 2.5م د واعتمادات دفع بقيمة 3.4 م د لفائدة هذا البرنامج. وتتوزع هذه الاعتمادات على المشاريع والبرامج التالية:

- تهيئة مراكز رعاية المسنين بكل من سوسة وقمرت والقيروان وباجة ومنوبة وقرنبالية وجندوبة باعتماد تعهد يقدر بـ 3.1 واعتماد دفع جملي قدره 1.6 م د.
- مواصلة تجهيز مراكز المسنين باعتماد تعهد قدره 0.2 م د واعتمادات دفع قيمتها 0.6 م د.
- اقتناء سيارة مجهزة لفائدة إدارة كبار السن سيتم تخصيصها لإسعاف كبار السن

4- برنامج القيادة والمساندة:

لضمان قيام البرامج الخصوصية بأدوارها يتدخل برنامج القيادة والمساندة لمساعدتها في الإيفاء بهذه الالتزامات من خلال الاستثمارات التي من شأنها أن تدعمها لوجستيا وتوفر لها الدعم المالي بما ينسجم مع المبادئ العامة والمعايير الدولية والوطنية في مجالات دعم مبادئ الحوكمة والقيادة الرشيدة وضمان التصرف الناجع في الموارد البشرية والمالية.

سيتم تخصيص اعتمادات تعهد قدرها 1.1م د واعتمادات دفع بقيمـــة 2.2م د لفائدة هذا البرنامج. وتتوزع هذه الاعتمادات على المشاريع والبرامج التالية:

- مواصلة تهيئة وتوسيع وبناء المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة بكل من قفصة وسليانة وبنزرت والمنستير وسيدي بوزيد.
- إنجاز الدراسات الخاصة ببناء المندوبيات الجهوية بقبلي وسوسة وباجة وتوزر وبن عروس.
- الشروع في تسوية الوضعية العقارية للممتلكات الموضوعة على ذمة الوزارة في إطار مشروع يهدف إلى حصر مخزونها العقاري.
- تأثيث الإدارة واقتناء التجهيزات الإدارية بما يساهم في جعل الأعوان يمارسون عملهم في أفضل الظروف.
- مواصلة إنجاز دراسة حول بناء مقر أرشيف خاص بالوزارة.

الصحة

تمّ ضمن مشـــروع ميـزانية وزارة الصحّـة لسنة 2023 تخصيص اعتمادات دفع بقيمة **454 م د** لفائدة المشاريع والبرامج المدرجة بقسم الاستثمار موزّعة بين **268.3 م د** مشاريع بصدد الإنجاز و**185.7 م د** مشاريع جديدة.

ومن أهمّ المشاريع بصدد الإنجاز:

بيان الـمشروع	اعتماد الدفع
- الطبّ الوقائي	: 23,6 م د
- برنامج الترصد والتوقي من فيروس كورونا المستجد	: 50,0 م د
- بناء وتهيئة وتجهيز مراكز الصحة الأساسية	: 6,8 م د
- بناء 7 مستشفيات جهوية صنف "ب" بالمناطق ذات الأولوية	: 12,0 م د
- تطوير الخدمات الصحية بسيدي بوزيد (الوكالة الفرنسية للتنمية)	: 2,0 م د
- تهيئة المستشفيات الجهوية (برامج 2020 و2021 و 2022)	: 2,3 م د

بيان الـمشروع		اعتماد الدفع
- تجهيز المستشفيات الجهوية (برامج 2021 و2022)	:	4,7 م د
- صيانة تجهيزات وسيارات إسعاف المستشفيات الجهوية	:	1,7 م د
- بناء وتهيئة وتهذيب المستشفيات المحلية	:	10,5 م د
- تجهيز المستشفيات الجامعية (برامج 2020 و2021 و2022)	:	14,4 م د
- اقتناء 2 جهاز كاميرا قاما لفائدة مستشفيات الحبيب بورقيبة بصفاقس وفرحات حشاد سوسة	:	6,0 م د
- اقتناء 3 معجل خطي لفائدة معهد صالح عزيز ومستشفيات فرحات حشاد سوسة والحبيب بورقيبة بصفاقس	:	10,0 م د
- اقتناء جهازي كشف بالرنين المغناطيسي لفائدة مركز الاصابات والحروق البليغة ببن عروس ومعهد أمراض الأعصاب بتونس	:	8,0 م د
- صيانة تجهيزات المستشفيات الجامعية (برنامج 2022)	:	2,5 م د
- تجهيز المراكز المختصة	:	4,0 م د
- تطوير المنظومة المعلوماتية الصحية	:	8,0 م د
- تجديد المصاعد بالمؤسسات الاستشفائية	:	1,7 م د
- بناء وتهيئة فضاءات لإيواء التجهيزات الثقيلة بالمؤسسات الاستشفائية	:	1,3 م د
- اقتناء أراضي وعقارات	:	1,2 م د
- برنامج تأهيل أقسام الاستعجالي	:	1,5 م د
- عمليات التهيئة والتهذيب	:	5,1 م د

أمّا بخصوص المشاريع الجديدة، فقد تمّ ترسيمها أخذا بعين الاعتبار جملة التوجهات التالية:

- إيلاء الأولويّة للطب الوقائي وذلك من خلال مواصلة دعم البرامج الوطنية للتوقي من الأمراض السارية وغير السارية ومزيد إحكام التصرف في البرنامج الوطني للتلقيح عبر دمج مختلف البرامج الوطنية ذات العلاقة،
- مواصلة المجهود المبذول للتوقي ومجابهة جائحة الكورونا من خلال تعبئة الموارد الضرورية لتأمين الوسائل الكفيلة بمكافحة هذه الجائحة،

- تدعيم المؤسّسات الصحية بالتجهيزات الطبية المتطورة خاصّة في مجالي التصوير الطبي ومعالجة الأمراض السرطانيّة مع مواصلة دعم البرامج السنوية المتعلقة بتهيئة وتهذيب الهياكل الصحيّة وصيانة التجهيزات الطبية الثقيلة،
- مواصلة العمل على دعم طب الاختصاص بالجهات الصحية ذات الأولوية.

ولهذا الغرض، تمّ ترسيم إعتمادات قدرها **298.2 م د** تعهدا و**185.7 م د** دفعا. وتتمثل أهمّ المشاريع والبرامج في ما يلي:

(بحساب المليون دينار)

بيان الـمشروع		التعهد	الدفع
		م ع م	**م ع م**
- الطبّ الوقائي	:	71,4	63,1
- البرنامج الخصوصي لدعم طب الاختصاص	:	14,0	14,0
- تهيئة المستشفيات الجهوية (برنامج 2023)	:	8,5	5,8
- إحداث وحدات تصفية الدم بالمستشفيات الجهوية (برنامج 2023)	:	5,0	3,3
- تأهيل أجنحة العمليات والإنعاش الطبي ومركزيات التعقيم بالمستشفيات الجهوية	:	6,0	5,0
- بناء وتهيئة وتجهيز مراكز الصحة الأساسية (برنامج 2023)	:	13,0	8,5
- تجهيز المستشفيات الجهوية (برنامج 2023)	:	20,0	14,0
- تهيئة وتجهيز المستشفيات المحلية (برنامج 2023)	:	6,5	3,3
- إحداث وحدات وأقسام تصفية الدم بالمستشفيات المحلية (برنامج 2023)	:	2,0	1,5
- تهيئة وتجهيز المراكز المختصة (برنامج 2023)	:	8,0	4,3
- تهيئة وتجهيز المستشفيات الجامعيّة (برنامج 2023)	:	51,5	33,5
- اعتمادات الدراسات	:	5,0	1,4
- تأهيل أجنحة العمليات والإنعاش الطبي ومركزيات التعقيم بالمستشفيات الجامعية	:	4,0	2,0
- اقتناء جهاز كشف بالرنين المغناطيسي لفائدة معهد صالح عزيز	:	4,0	0,1
- اقتناء جهاز تصوير منخفض الاشعاع لفائدة مستشفى البشير حمزة للأطفال	:	2,0	0,1
- اقتناء 3 آلات للقسطرة القلبية لفائدة مستشفيات فطومة بورقيبة بالمنستير والرابطة والحبيب ثامر بتونس	:	6,0	0,4
- اقتناء معجل خطي لفائدة مستشفى الحبيب بورقيبة بصفاقس	:	7,0	0,1

بيان الـمشروع		التعهد م ع م	الدفع م ع م
- اقتناء آلتي مفراس لفائدة مستشفيات فطومة بورقيبة بالمنستير والعزيزة عثمانة	:	4,0	0,2
- اقتناء أراضي وعقارات	:	4,0	2,0
- تطوير المنظومة المعلوماتية للصحة	:	4,5	3,2
- تجديد المصاعد بالمؤسسات الاستشفائية	:	5,0	4,0
- بناء وتهيئة فضاءات لإيواء التجهيزات الثقيلة بالمؤسسات الاستشفائية	:	3,0	1,5
- تجديد المصاعد بالمؤسسات الاستشفائية	:	5,0	4,0
- عمليات التهيئة والتهذيب	:	5,0	3,0

الشؤون الاجتماعية

في إطار دعم المجال الاجتماعي والعناية بالفئات الضعيفة والهشّة وكذلك العناية بالعلاقات التشغيلية وتدعيم ظروف العمل اللائق، إضافة إلى الإحاطة بالتونسيين بالخارج سيتمّ في سنة 2022 تخصيص اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية قدرها 156.5م د توظّف أساسا لـ :

> **أهمّ المشاريع المتواصلة :**

* بناء مقرّ المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية : 5.7 م.د
* تهيئة المركز الاجتماعي لملاحظة الأطفال بمنوبة : 0.8 م.د
* تهيئة مركز الدفاع الاجتماعي : 0.8 م.د
* بناء وحدات محلية للنهوض الاجتماعي : 0.7 م.د

> **أهمّ المشاريع والبرامج الجديدة :**

* إقتناء عقارات : 0.8 م.د
* إقتناء تجهيزات إعلامية : 1.0 م.د
* تهيئات مختلفة : 1.0 م.د
* بناء وحدات للنهوض الاجتماعي : 0.2
* تهيئة مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي : 0.1 م.د
* إعتمادات الدراسات : 1.0 م.د
* تكفّل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي : 70 م.د
* إقتناء تجهيزات إدارية مختلفة : 1.0 م.د
* مشروع الإستراتيجية الإتّصالية للوزارة : 1.0 م.د

التربيـــة

ستتواصل الجهود خلال سنة 2023 لدعم قطاع التربية وذلك لبلوغ جملة من الأهداف الكمية والنوعية التي تم تحديدها حسب الأولويات وللغرض تم رصد إعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية قدرها **548.5 م د**.

وتتمثل أهم المشاريع والبرامج المدرجة بمهمة التربية في:

- تدعيم عمليات التعهد والصيانة للمباني والتجهيزات الموجودة بالمؤسسات التربوية حيث خصصت لبرامج التعهد والصيانة اعتمادات تعهد قدرها 218.9 م د واعتمادات دفع قدرها 116.4 م د تضاف إليها اعتمادات تعهد قدرها 2.4 م د لبناء 20 مجموعة صحية بالمؤسسات التربوية واقتناء 26 مجموعة صحية جاهزة الصنع بالإضافة إلى برمجة أشغال صيانة المؤسسات التربوية في إطار الجيل الجديد من الباعثين الشبان بمبلغ 13.4 م د.
- تأهيل المؤسسات التربوية حيث يرتكز العمل بالأساس على:

* دعم البنية الأساسية من خلال إحداث 19 مدرسة إبتدائية بكلفة 15.2 م د بالإضافة إلى ترسيم الدراسات للإنطلاق في بناء 10 مدارس إعدادية و5 معاهد ثانوية. كما تم رصد برنامج توسعات بمختلف المراحل التعليمية وذلك للتخفيف من الاكتظاظ ومجاراة التطور العمراني للمدن،
* تحسين ظروف الإقامة بالمبيتات المدرسية وخاصة بالجهات التي تعتبر الإقامة بها عنصرا أساسيا لمواصلة الدراسة من خلال برمجة تعهد وصيانة للمبيتات والمطاعم المدرسية بـ 20 م د،
* مواصلة دعم المطاعم المدرسية من خلال توسيع شبكة المدارس الابتدائية المنتفعة وتحسين الخدمات للمنتفعين وذلك لضمان توفير الأكلة المدرسية بالابتدائي والإعدادي والثانوي حيث تم رصد اعتمادات دفع بميزانية ديوان الخدمات المدرسية بـ 70 م د سيتم تخصيص 46.2 م د منها لتلاميذ المرحلة الابتدائية و22.3 م د لتلاميذ المرحلة الإعدادية والثانوية المقيمين بالمبيتات وأنصاف المقيمين.

- تحسين مكتسبات التلاميذ من خلال:

* تعميم السنة التحضيرية بالتعاون مع القطاع الخاص وتركيز مجهود الدولة على الجهات الأقل حظا من خلال برمجة بناء 56 فضاء للأقسام التحضيرية بكلفة 11.2 م د بالشراكة مع كل من البنك الدولي والجانب الإيطالي،
* العناية بالمؤسسات التربوية التي تسجل نسب نجاح دون المعدل الوطني،
* رصد اعتمادات بمبلغ 8 م د بعنوان التكوين بالشراكة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الافريقي للتنمية،
* توفير الظروف الملائمة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة للانتفاع بحق التعليم مثل غيرهم من الأطفال من خلال تطوير شبكة المدارس الدامجة.

- توظيف أمثل لتكنولوجيات المعلومات والاتصال في المناهج التربوية من خلال:

* مواصلة ربط المؤسسات التربوية بشبكة الأنترنات حيث تم برمجة تركيز الشبكات الداخلية بالمؤسسات التربوية المؤهلة للربط بشبكة الانترنات ذات التدفق العالي بكلفة 2 م د بالشراكة مع البنك الافريقي للتنمية،
* إدماج التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال في التعلم بهدف إرساء التعليم عن بعد،

وقد تم في هذا الصدد إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج المتواصلة وذلك لاستكمال أشغال التهيئة والتوسعة للمؤسسات التربوية والانطلاق في انجاز المشاريع الجديدة المدرجة بالجدول التالي:

المرحلة الإبتدائية:

	التعهد (م د)	**الدفع (م د)**
بناء 119 قاعة عادية	10,7	2,0
بناء 56 فضاء للاقسام التحضيرية	11,2	2,7
بناء و تهيئة 20 مجموعة صحية	1,6	0,8
بناء 30 مطعم مدرسي	6,0	1,6
تحيين كلفة بناء 4 مطابخ مركزية	2,0	0,2
إقتناء 18 قاعة عادية جاهزة الصنع	0,87	0,7
إقتناء 16 مجموعة صحية جاهزة الصنع	0,5	0,5
إقتناء تجهيزات للمدارس الإبتدائية	15,5	9,0

المرحلة الإعدادية:

	التعهد (م د)	الدفع (م د)
بناء 74 قاعة عادية	6,7	1,0
إقتناء 10 قاعات عادية جاهزة الصنع	0,4	0,2
إقتناء 5 مجموعات صحية جاهزة الصنع	0,15	0,1
بناء 7 قاعات مراجعة	0,9	0,2
بناء 20 قاعة اختصاص	2,6	0,4
بناء 5 قاعات إعلامية	0,9	0,2
اقتناء تجهيزات للمدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية	15,0	7,8

المرحلة الثانوية:

	التعهد (م د)	الدفع (م د)
بناء 51 قاعة عادية	4,6	1,0
بناء 4 مخابر تقنية وتكنولوجية وعلمية	2,0	0,4
بناء 5 قاعات مراجعة	0,65	0,2
بناء 10 قاعات اختصاص	1,3	0,6

كما تمت برمجة إنجاز 9 مشاريع جديدة بتكلفة 36.4 م د وهي على التوالي:

بناء مدرسة اعدادية ديار بن محمود -تونس2
بناء مدرسة اعدادية حدائق المنزه المنيهلة- أريانة
بناء مدرسة اعدادية حي الوفاء -نابل
بناء مدرسة اعدادية قربة -نابل
بناء مدرسة اعدادية بجلمة- سيدي بوزيد
بناء مدرسة اعدادية سيدي علوان- المهدية
بناء مدرسة اعدادية الرواضي بومرداس- المهدية
بناء مدرسة اعدادية السعادي العامرة -صفاقس
بناء مدرسة اعدادية عقارب- صفاقس

هذا بالإضافة إلى برمجة إمجاز 4 معاهد ثانوية بتكلفة قدرها 17.6 م د وهي على التوالي:

بناء المعهد الثانوي فوشانة- بن عروس
بناء المعهد الثانوي بسليمان حي الرياض - نابل

بناء المعهد الثانوي جنان جعفر برواد - أريانة
بناء المعهد الثانوي الزاوية والقصيبة والثريات - سوسة

كما تمت برمجة الدراسات للإنطلاق في إنجاز 10 مدارس إعدادية بكل من سيدي حسين وشواط الجديدة وأوتيك بنزرت وحي الرياض سليمان نابل وبوعرقوب بنابل وبوحجلة بالقيروان وحفوز بالقيروان وحي المنازه بالقلعة الصغرى سوسة والنفيضة بسوسة وطريق العين بصفاقس الجنوبية.

وفي نفس الإطار، تمت برمجة الدراسات لبناء 5 معاهد ثانوية بكل من العوينة 2 حلق الوادي والمحمدية بن عروس وجرزونة بنزرت وسيدي بوعلي سوسة والشيحية ساقية الزيت بصفاقس 2.

التعليم العالي والبحث العلمي

تبلغ النفقات ذات الصبغة التنموية لمصالح التعليم العالي والبحث العلمي بعنوان سنة 2023 ما قدره **231 م د**.

وستخصص الاعتمادات المشار إليها أساسا لتمويل البرامج التالية:

برنامج التعليم العالي:

- مواصلة انجاز البرامج المتعلقة ببناء أقساط جديدة لمؤسسات التعليم العالي أو القيام بعمليات توسعة ببعض المؤسسات بإعتمادات تقدر بـ 27.0 م د.
- القيام بأشغال تهيئة وترميم بعض المؤسسات التي تقادمت مقراتها بإعتمادات تقدر بـ 18.0 م د.
- تجهيز مؤسسات التعليم العالي باقتناء تجهيزات دراسية وعلمية وإعلامية لفائدتها بإعتمادات تقدر بـ 8.7 م د.

برنامج الخدمات الجامعية:

- مواصلة انجاز البرامج المتعلقة ببناء أقساط جديدة لمؤسسات الخدمات الجامعية أو القيام بعمليات توسعة ببعض المؤسسات باعتمادات تقدر بـ10.4 م د.
- القيام بأشغال تهيئة وترميم بعض المؤسسات التي تقادمت مقراتها باعتمادات تقدر بـ14.1 م د.

- تجهيز مؤسسات الخدمات الجامعية باقتناء تجهيزات لفائدتها باعتمادات تقدر بـ2.3 م د
- مواصلة بناء وتوسيع مؤسسات الخدمات الجامعية (مبيتات ومطاعم جامعية ومركبات رياضية وثقافية) وخاصة تلك التي تم إنجازها بالأقطاب التكنولوجية والممولة بالتعاون مع البنك الأوروبي للتنمية بإعتمادات تقدر بـ 5.6 م د.

برنامج البحث العلمي:

- مواصلة تجهيز مراكز البحوث بكل من صفاقس وسوسة وصيانة تجهيزاتها العلمية الكبرى بإعتمادات تقدر بـ 5.5 م د.
- مواصلة تمويل مدارس الدكتوراه باعتمادات قدرها 5.0 م د.
- دعم البحوث التنموية وخاصة البحوث المتعلقة بوباء "كوفيد 19" باعتمادات جملية قدرها 7.8 م د.
- مواصلة تجديد وإحداث المخابر وتأهيل وحدات البحث عبر البرامج الوطنية للبحث العلمي لسنوات 2020 و2021 و2022 باعتمادات تقدر بـ 18.5 م د وتمويل وحدات ومخابر بحث أخرى في إطار البرنامج الوطني للبحث العلمي لسنة 2023 باعتمادات 6.5 م د.
- تمويل منحة التشجيع على الإنتاج العلمي بقيمة 10.0 م د ويتمثل الإنتاج العلمي المعتمد في المقالات العلمية المنشورة في المجلات العلمية المحكمة والكتب العلمية المنشورة بتونس وبالخارج وبراءات الاختراعات الوطنية والدولية.
- تمويل الشبكة الموحدة للبحث العلمي: من خلال اقتناء اشتراكات إلكترونية في مجلات ودوريات علمية ووضعها على الخط على ذمة كافة الباحثين على الصعيد الوطني باعتمادات تقدر بـ 13.0 م د.
- دعم التعاون العلمي من خلال تمويل اتفاقيات البحث في إطار التعاقد الثنائي ومتعدد الأطراف والتعاون مع الاتحاد الأوروبي بمبلغ 11.0م د.
- دعم تثمين نتائج البحث القابلة للاستغلال باعتمادات جملية قدرها 4.0 م د.
- مساهمة الدولة التونسية في برنامج "أفق أوروبا" باعتمادات قدرها 6.0 م د.

التشغيل والتكوين المهني

تم ترسيم اعتمادات للنفقات ذات الصبغة التنموية تناهز **515 م د** بميزانية قطاع التكوين المهني والتشغيل.

ويرتكز مجهود القطاع على مواصلة دعم منظومة وآليات التشغيل كما يلي:

آليات معالجة سوق الشغل:

ستتواصل مجهودات الدولة خلال سنة 2023 لدعم الصندوق الوطني للتشغيل باعتمادات تبلغ 420 م د تمول خاصة التدخلات التالية :

- برنامج عقد الاعداد للحياة المهنية في صيغته الجديدة :181 م د.
- تمويل المشاريع الصغرى:70 م د تخصص لتمويل القروض الصغرى والتمويلات الصغيرة.
- برنامج **"عقد الكرامة"** لفائدة 20 ألف حامل شهادة عليا بإعتماد قدره67.8م د.
- عقد الخدمة المدنية التطوعية :29 م د
- جيل جديد من الباعثين :25 م د.
- برنامج مرافقة المؤسسات الصغرى ودعم الباعثين الشبان في نطاق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني :15 م د.
- برامج دعم الاستثمار في الاقتصاد الرقمي باعتماد قدره 13.6 م د.

تمويل المشاريع الصغرى:

- سيموّل مشروع ميزانيّة الدولة لسنة 2023 في نطاق الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى حوالي 1800 مشروعا بتكلفة تقدر بحوالي 50 م د (بمعدل اعتماد قدره 27.000 د للمشروع الواحد)، وقد تم للغرض ترسيم اعتماد قدره 9 م د للمساهمة في التمويل الذاتي تضاف إليه موارد استخلاص بـ 1 م د.
- تتحمّل الدولة في هذا المجال مبلغا يتّم استرجاعه بعد خلاص القرض (60% من تكلفة المشروع) يتراوح ما بين 32% و36% من قيمة الاستثمار ومنحة استثمار بـ 6% تحتسب على أساس قيمة المشروع.

- يساهم الصندوق الوطني للتشغيل بمبلغ يقدر بـ 70 م د لتمويل المشاريع الصغرى والتمويلات الصغيرة (30 م د قصد المساهمة في إسناد 50 ألف تمويل صغير و30 م د لإسناد 10آلاف مشروع صغير).

التكوين المهني:

التكوين المهني الأساسي:

- تمّت برمجة إعتمادات بـ 40 م د قصد مواصلة بناء وتحديث وتجهيز مراكز تكوين وتدريب مهني والشروع في إحداث فضاءات جديدة للتكوين والتدريب.
- ستمكن هذه الاستثمارات من بلوغ طاقة تكوين بحوالي 63.500شاب (موزعين بين 46.400 تكوين مقيس و 17.100 تدريب مهني غير مقيس) وحوالي 18900 متخرجين من التكوين المقيس.
- استقطاب حوالي 300 مستفيد بكامل الولايات في نطاق برنامج صك التكوين المهني بإعتماد يبلغ 1 م د.

التكوين المستمر من أجل تحسين كفاءة العاملين بالمؤسسات

يمول صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني أنشطة التكوين المستمر بـ 9 م د وخاصة في إطار برنامج حقوق السحب بمبلغ قدره 4.5 م د لتمويل دورات تكوين قصيرة لتبلغ عدد المشاركات حوالي 190 ألف مشاركة تستفيد منها حوالي4800 مؤسسة. وستبلغ الاعتمادات حوالي 46.5 م د منها 42 م د في نطاق نظام التسبقة على الأداء سيتم انفاقه من قبل المؤسسات على انشطة التكوين.

VI- النفقات الطارئة وغير الموزعة :

تم تخصيص مبلغ قدره 1556 م د دفعا و 2969 م د تعهدا لمجابهة بعض النفقات المتأكدة التي يمكن أن تطرأ خلال سنة 2023.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن اعتمادات الدفع تتضمن مبلغ 300 م د للانطلاق في برنامج تسوية المستحقات بين الدولة والمؤسسات العمومية بالإضافة لتصفية الديون المتقاطعة تضاف إليها 200 م د مرسمة بوزارة الصحة لفائدة الصيدلية المركزية و220 م د بوزارة الصناعة لخلاص قسط من متخلدات الشركة التونسية للتكرير.

كما أنه وفي إطار الانطلاق في تفعيل برنامج إعادة هيكلة جملة من المؤسسات العمومية، تم تخصيص مبلغ 200 م د ضمن النفقات الطارئة وغير الموزعة بعنوان إعادة هيكلة المؤسسات العمومية.

من جهة أخرى، تم ضمن هذه النفقات رصد اعتمادات في حدود 585 م د بعنوان التحويلات للعائلات بعنوان الدعم.

الجزء الرابع

خدمة الدين العمومي لسنة 2023

الجزء الرابع: خدمة الدين العمومي لسنة 2023

1. توقعات خدمة الدين لسنة 2023:

من المتوقع أن ترتفع خدمة الدين[2] (متوسط وطويل المدى) لسنة 2023 بنسبة 46.9% أي ما يعادل 6741 م.د مقارنة بسنة 2022 لتبلغ حوالي 21100 م.د سنة 2023 مقابل 14359م.د سنة 2022 وتتوزع كما يلي:

بحساب م.د	نتائج 2021	ق م ت 2022	ق م 2023	التطور %
الفائدة	**3701.3**	**4553**	**5307**	**%16.6**
%إجمالي الناتج المحلي	%2.8	%3.1	%3.3	
الدين الداخلي	2165.8	2777	3034	%9.3
الدين الخارجي	1535.6	1776	2273	%28.0
الأصل	**11096.7**	**9806**	**15793**	**%61.1**
%إجمالي الناتج المحلي	%8.5	%6.8	%9.7	
الدين الداخلي	4952.3	5534	9121	%64.8
الدين الخارجي	6144.4	4272	6672	%56.2
خدمة الدين	**14798.1**	**14359**	**21100**	**%46.9**
%إجمالي الناتج المحلي	%11.3	%9.9	%13.0	
الدين الداخلي	7118.0	8311	12155	%46.3
الدين الخارجي	7680.0	6048	8945	%47.9

مع الإشارة وأن الزيادة في أسعار الصرف بـ 0.01 دينار للدولار وللأورو و0.1 دينار لـ 1000 ين ياباني تترتب عنها زيادة في خدمة دين الدولة لسنة 2023 كما يلي:

بحساب م.د	الأورو	الدولار الأمريكي	الين الياباني
فائدة الدين	3.4	2.8	0.7
أصل الدين	13.6	5.3	3.1
خدمة الدين	**17.0**	**8.1**	**3.8**

وتتمثل أهم التسديدات لسنة 2023 بعنوان أصل الدين متوسط وطويل المدى:

- قرض رقاعي بالأورو: **500 مليون أورو** (أكتوبر 2023)
- قرض رقاعي بضمان ياباني: **22.4 مليار ين** (أوت 2023)

[2] وتجدر الإشارة أنه لا تحتسب تسديدات آليات الدين قصيرة المدى ضمن أصل الدين وتصنف النتيجة الصافية (الإصدارات-التسديدات) لهذه الآليات ضمن الموارد الأخرى للخزينة

- أقساط قروض صندوق النقد الدولي: حوالي **412 مليون دولار** (منها حوالي 178 مليون دولار في شهر نوفمبر 2023 بعنوان قسط من أداة التمويل السريع لسنة 2020 , والبقية 234 مليون دولار موزعة على سنة 2023 بعنوان أقساط من تسهيل الصندوق الممدد 2016-2019)
- قرض العربية السعودية: **100 مليون دولار** (موزعة بين جانفي وجويلية 2023)
- قرض صندوق النقد العربي: حوالي **96 مليون دولار** (موزعة بين فيفري وأفريل وجوان وأوت وأكتوبر وديسمبر2023)
- القرض الداخلي بالعملة: **140 مليون أورو** (مارس 2023) وحوالي **19 مليون أورو** (أفريل 2023) و**86 مليون أورو** (جوان 2023) بالإضافة إلى **5 مليون دولار** (أفريل 2023) و **43 مليون دولار** (جوان 2023)
- رقاع الخزينة القابلة للتنظير: 953.1 م.د (أفريل 2023) و438.6 م.د (جوان 2023) و735.8 م.د (أكتوبر 2023) و401.4 م.د (نوفمبر 2023) و 306.8 م.د (ديسمبر 2023)
- قسط من التسبقة الاستثنائية للبنك المركزي: 500 م.د (ديسمبر 2023)
- رقاع الخزينة 52 أسبوع: 4074 م.د

آليات الدين قصير المدى لسنة 2023:

أبرزها "رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 أسبوع" المصدرة خلال الثلاثية الأخيرة لسنة 2022 والتي يحل أجل تسديدها خلال سنة 2023 بمبلغ جملي 1102 مليون دينار.

وتجدر الإشارة أنه لا تحتسب تسديدات آليات الدين قصيرة المدى ضمن أصل الدين وتصنف النتيجة الصافية لهذه الآليات ضمن الموارد الأخرى للخزينة: لا تصنف تسديدات رقاع الخزينة قصيرة المدى ضمن أصل الدين وتحتسب الإصدارات الصافية (الإصدارات-التسديدات) ضمن الموارد الأخرى للخزينة في التوازنات المالية لسنة 2023 (1102-م د).

2. حاجيات تمويل الميزانية لسنة 2023

إجمالا تقدر حاجيات تمويل الميزانية (تكاليف الخزينة) لسنة 2023 بـ 23490 م.د منها 7497 م.د نتيجة عجز الميزانية باعتبار الهبات والمصادرة 15793 م.د لتسديد أصل الدين (متوسط وطويل المدى) و200 م.د قروض وتسبقات الخزينة.

ومن المتوقع استخلاص 200 م.د بعنوان أصل قروض الخزينة، ومن المنتظر أن تبلغ النتيجة الصافية (الفارق بين الإصدارات والتسديدات) لرقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع حوالي (-1102) م.د (أي تسديد 1102 م.د).

وبالتالي تقدر حاجيات الاقتراض لسنة 2023 بـ 24392 م.د.

بحساب م.د	نتائج 2021	ق.م.ت 2022	ق.م 2023
حاجيات التمويل (تكاليف الخزينة)	**21484.8**	**19690.0**	**23490**
تمويل عجز الميزانية	9893.9	9784.0	7497
أصل الدين	11096.7	9806.0	15793
قروض والتسبقات الصافية للخزينة	494.2	100.0	200
موارد التمويل (موارد الخزينة)	**21484.8**	**19690.0**	**23490**
موارد الاقتراض	**14224.7**	**21194.0**	**24392**
موارد الاقتراض الداخلي	6768.4	9278.0	9533
موارد الاقتراض الخارجي	7456.3	11916.0	14859
الموارد الأخرى للخزينة:	**7260.1**	**-1504.0**	**902-**
استخلاص أصل قروض الخزينة	217.7	150.0	200
موارد مختلفة :	7042.4	-1654.0	1102-
منها الإصدارات الصافية لرقاع الخزينة قصيرة المدى	3011.0	-1654.0	1102-
منها موارد أخرى (الايداعات بالخزينة)	3957.0	0	0

3. توقعات موارد الإقتراض لسنة 2023:

تقدر موارد الاقتراض التي سيتم تعبئتها لتمويل ميزانية سنة 2023 بـ **24392 م.د**:

بحساب م.د	نتائج 2021	ق.م.ت 2022	ق.م 2023
مجموع موارد الاقتراض	**14225**	**21194**	**24392**
الاقتراض الداخلي	**6768**	**9278**	**9533**
-رقاع الخزينة 52 أسبوع	194	4070	3755
-رقاع الخزينة القابلة للتنظير	3498	1874	2450
-القرض الرقاعي الوطني	1806	2994	2800
-القرض البنكي بالعملة	1270	340	528
الاقتراض الخارجي	**7456**	**11916**	**14859**
-قروض خارجية موظفة لمشاريع الدولة	1560	1400	1600
-قروض خارجية موظفة (دعم ديوان الحبوب)		495	
-قروض خارجية موظفة معاد إقراضها	227	100	200
-قروض دعم الميزانية	5670	9921	13059
-السوق المالية العالمية (بضمان)	0	0	0

ينتظر أن تبلغ قروض دعم الميزانية لسنة 2023 حوالي 13059 م.د تهمّ:

- صندوق النقد الدولي 327 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (حوالي 430 مليون دولار)
- صندوق النقد العربي ما يعادل 37 مليون دولار
- البنك الدولي 367 مليون أورو
- البنك الإفريقي للتنمية 100 مليون أورو
- الاتحاد الأوروبي 300 مليون أورو
- البنك الافريقي للتصدير والاستيراد: 500 مليون دولار.
- الوكالة الفرنسية للتنمية 210 مليون أورو
- ألمانيا 210 مليون أورو
- اليابان: ما يعادل 100 مليون دولار
- الجزائر 300 مليون دولار
- قروض أخرى في حدود 1500 مليون دولار

ويحوصل الجدول الموالي موارد قروض دعم الميزانية حسب المصدر:

بحساب م.د	نتائج 2021	ق.م.ت 2022	ق.م 2023
قروض دعم الميزانية	**5670**	**9921**	**13059**
صندوق النقد الدولي	2087	679	1369
صندوق النقد العربي	342	118	119
البنك العالمي	876	797	1220
البنك الافريقي للتنمية	785	0	336
الاتحاد الأوروبي	970	966	992
البنك الافريقي للصادرات والواردات		2737	1587
الوكالة الفرنسية للتنمية	362	226	698
ألمانيا KFW	248	326	695
اليابان JICA		0	313
الجزائر[3]		862	959
قروض أخرى		3210	4772

[3] القروض الجزائرية لتمويل ميزانية 2022: قرض بمبلغ 300 مليون دولار تم سحبه موفى 2021 وقرض بمبلغ 200 مليون دولار سيتم سحبه في شهر ديسمبر 2022.

4.تطور حجم الدين العمومي

من المتوقع أن يرتفع حجم الدين العمومي للدولة في نهاية سنة 2023 إلى 124568 م.د مقابل 115959 م.د مقدرة في قانون المالية التعديلي لسنة 2022 أي بزيادة 8609 م.د.

بناء على ذلك، يقدر الدين العمومي في موفى سنة 2023 بـ 76.71% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 80.17% بقانون المالية التعديلي لسنة 2022 و 79.68% سنة 2021.

ويحوصل الجدول الموالي هيكلة الدين العمومي حسب المصدر:

بحساب م.د	نتائج 2021	ق م ت 2022	ق م 2023
حجم الدين الداخلي	**41341**	**43426**	**44946**
المناب	%39.6	%37.4	%36.1
حجم الدين الخارجي	**62957**	**72533**	**79622**
المناب	%60.4	%62.6	%63.9
الدين الإجمالي	**104298**	**115959**	**124568**
النسبة من إجمالي الناتج المحلي	**%79.9**	**%80.2**	**%76.7**

تتوزع هيكلة الدين الخارجي العمومي حسب العملات الرئيسية كما يلي:

جدول عدد 1: هيكلة الدين الخارجي للدولة جسب العملات

	نتائج 2021	ق.م.ت 2022	ق م 2023
الأورو	%55.64	%51.45	%50.65
الدولار الأمريكي	%15.76	%24.20	%27.28
اليان الياباني	%9.06	%6.26	%5.62
حقوق السحب الخاصة	%15.08	%13.87	%12.59
عملات أخرى	%4.45	%4.22	%3.85

يقدر تأثير ارتفاع أسعار الصرف على حجم الدين العمومي نتيجة الزيادة بـ 0.01 دينار لسعري الدولار والأورو و 0.1 دينار لسعر 1000 يان ياباني كما يلي:

بحساب م.د	الأورو	الدولار الأمريكي	اليان الياباني
الزيادة في حجم دين الدولة	133.3	83.1	22.5

و إجمالا إن ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار بـ 1% مقارنة بما هو متوقع في موفى 2023 يترتب عليه زيادة في حجم دين الدولة بحوالي 818 مليون دينار أي 0.50% من إجمالي الناتج المحلي.

تقرير حول ميزانية الدولة لسنة 2023